

تاريخ العصر الحديث

مصر

من محمد علي إلى اليوم

تأليف

محمد مصطفى

الحائز لدرجة الدكتوراه في الآداب مع الشرف من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث بدارالعلوم

(قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بدار المعلمين الأولية)

(الطبعة الثانية)

مطبعة مصر سنتر للنشر والتوزيع

٣٠٠٠/٢٧/١٧٩٢



جلالة الملك فؤاد الاول

تاريخ العصر الحديث مصر

من محمد علي إلى اليوم

تأليف

محمد مصطفى

الحائز لدكتوراه الدولة في الآداب مع الشرف من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث بدارالعلوم

(قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارس المعلمين الأولية)

(الطبعة الثانية)

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية

١٩٢٧

الحقوق لخدمة الجماعة (م)

علي المصلح الكبير

علي ماهر باشا وزير المعارف العمومية سابقا، أهدى كتابي

محمد صبري

تصانيف المؤلف الأهميرة

La Genèse de l'Esprit National Egyptien — ١
par M. Sabry.

كتاب بالفرنسية يقع في ٢٨٨ صفحة من القمطع الكبير ،
ثمنه ٥٠ قرشا .

٢ — تاريخ مصر الحديث ، من محمد على الى اليوم :
الثنى ٢٥ قرشا .

٣ — ادب وتاريخ :

سفر يكتوى على أربعة كتب : (١) محمود سامي
باش بدرودى ، بحث تخاليفى فى حياته وشعره مصدر
مقدمة بقلم امير شعره احمد شوقى بك (٢) اسحاقيل
حبرى باش حياته وشعره (٣) تاريخ الحركة الاستقلالية
فى ايجال ، مصدر بمقدمة بقلم نابغة الادب خليل بك
وثرن (٤) القصص : بواث متنوعة فى النقد والادب
وخاصة بأسلوب حديث . الثمن ١٥ قرشا .

٤ — القرن الثامن عشر ، والثورة الفرنسية ونابليون :

كتاب يستند الى سيب ابحاث العالمى الحديث
فى تاريخ ذلك عصر كبرى قامت على مبادئه مدنية
وروب الحديثة امزج بالصورة كثيرة) الثمن ٢٠ قرشا .

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة ٧

الباب الأول : تمهيد .

حكم الرومان . حكم العرب . الممالك . الفتح العثماني . الحملة الفرنسية ١٣

الباب الثاني : محمد علي .

(١) نشأة محمد علي ونهوضه ٣١

(٢) الاصلاحات الداخلية ٣٨

(٣) سياسة محمد علي الخارجية ٥٨

الباب الثالث : خلفاء محمد علي .

عباس الأول . محمد سعيد باشا ٨٠

الباب الرابع : اسماعيل .

(١) الخطة المالية والسياسية وأسباب التدخل الأوروبي ... ٩٥

(٢) الأعمال العامة ١١٨

(٣) النهضة العمرانية والسياسة ١٣٧

الباب الخامس : توفيق .

صفحة

(١) مقدمات الثورة ... ١٧٨

(٢) الثورة العراقية ... ١٩٢

الباب السادس :

مصر في عهد الاحتلال ... ٢١٦

مقدمة

اعتاد الكثيرون أن لا ينظروا الى "التاريخ" نظرة اعتبار وأن لا يقدّروا مهمة المؤرّخ الدقيقة حق قدرها متوهمين ، والناس أعداء ما جهلوا ، ان عمله ينحصر في نقل الحوادث وسردها ، ولعل لهم عذرا لأن معظم الكتب ، إن لم تكن كلها ، التي ظهرت بالعربية في تاريخ مصر الحديث خلو من روح البحث العلمي .

وإذا كان التاريخ علما بالغاية التي يرمى اليها ، وهي الاهتداء الى الحقيقة ، وبوسائل البحث التي يريد الوصول بها الى هذه الغاية ، فهو ولا ريب فن يحتاج الى مراعاة طويلة وذوق سليم يستمد منهما المؤرّخ قدرة المصوّر الماهر في تمثيل الوقائع تمثيلا رائعا يبهرك بحقيقته وجماله .

وتظهر شخصية المؤرّخ في حسن استخلاصه الوقائع من منابعها ، والجمع في كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن .

ولما كانت حقائق التاريخ المصرى لا تزال مشوشة في الأذهان
أو مجهولة ، خصوصا وان الكتب الأجنبية لا تنظر الى الحوادث
المصرية إلا من ناحية واحدة ، رأينا أن في عتقنا أمانة يجب
أن نؤديها .

وقد أوجزنا هذا الكتاب حتى يكون سهل المتناول بين طلاب
العلم وعامة الناس وخاصتهم على السواء ، وهانحن أولاء نذكر أهم
المصادر، ليتبين القارئ أننا لم نأل جهدا في تحقيق الغرض الذى رسمناه
لأنفسنا ، ونرجو أن نكون قد وقفنا بعض التوفيق

مصادر تاريخ مصر الحديث

١

المصادر العربية

لا نريد أن نذكر إلا أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها :

مذكرات محمد عبده — هذه المذكرات القيمة لم تنشر الى اليوم، وهى من أدق ما كتب عن الثورة العراقية وأسبابها، ولكنها غير كاملة لأن النسخة الخطية التي اطلعنا عليها تقع في ١٤٤ صفحة، ويقف ذكر الحوادث عند وزارة شريف الا ولى في عهد الثورة.

وقد كتبت هذه المذكرات بناء على طلب الخديوى عباس، وصدرت بعريضة شكر جاء فيها : ”مولاي، هذا مقام الذاكر لنعمتك، العارف بقدر منتك، أمرتني أن أكتب ما شهدت وما سمعت، وما علمت وما اعتقدت في الحوادث العراقية من عهد نشأتها الى نهايتها، مع بيان أسبابها وإسناد الأعمال الى أربابها... علم بعوامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ويبرى منها من رمى بها، وقد كان الساعى في تسكينها حاثى التراب في وجهها وقوف على أسرار هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد عن الاغترار بظواهر ليست لها سرائر وصور لما تتكشف عن غير وغبر“.

ومن أهم أقسام هذه المذكرات القسم الذى شرح فيه محمد عبده أسباب الثورة البعيدة في عصر اسماعيل .

حقائق الاخبار عن دول البحار — وضعه الميرالاي اسماعيل سرهنك ناظر المدارس الحربية (المرحوم اسماعيل باشا سرهنك) سنة ١٣١٤هـ، مطبعة بولاق .
أنظر تاريخ مصر في الجزء الثاني من هذا الكتاب الذى يقال أن المرحوم اسماعيل بك رافت اشترك في تأليفه .

عجائب الآثار في التراجم والأخبار - تأليف الشيخ عبدالرحمن الجبرتي .
مصر للمصريين - تأليف خليل النقاش : ويقع في تسعة أجزاء ولعل أهمها
الجزء الأول ، وهو نادر الوجود ، وفيه يحاول الكاتب اثبات أن المصريين
في سنة ١٨٨١ كانوا يريدون الطفرة .

لمحة في تاريخ مصر - تأليف كلوت بك وتعريب الأستاذ محمد مسعود .
تاريخ محمد علي - تأليف الأستاذ محمد رفعت .

الوطن (١٨٧٨ - ١٨٧٩) - مجموعة من السنة الأولى من جريدة
الوطن التي ظهرت في أواخر حكم اسماعيل ، ولا توجد في دار الكتب ولا في المكاتب العامة
ولا في إدارات الصحف المجموعة الأولى من أية صحيفة سياسية كانت تصدر في ذلك العصر .

٢

المصادر الفرنسية والانجليزية

توجد مصادر رسمية ، ومصادر شبه رسمية ، ومصادر غير رسمية :
أما المصادر الرسمية فقد نشرت مراسلات رسمية كثيرة في عدة أجزاء من الكتاب
الأزرق الانجليزي والكتاب الأصفر الفرنسي خاصة بالمسألة المصرية ، ويمكن الوقوف
منها على حقائق كثيرة صريحة أو بين ثنايا السطور .

المصادر الشبه رسمية - نريد بالمصادر الشبه رسمية الصحف التي تنطق بلسان
حكومة معينة كالتيس وغيرها والكتب والمذكرات المطبوعة التي اشترك واضعوها في
الحوادث اشتراكا فعليا أو أمكنهم الوقوف على دوائها بفضل الوظيفة التي كانوا يشغلونها .

مصادر شبه رسمية

Rivers Wilson. — Chapters of my Official Life. London, Arnold 1916.

Lord Cromer. — Modern Egypt.

Lord Cromer. — Abbas II.

Milner (A.). — England in Egypt, 1892.

Blunt (W. S.). — Secret History of the English Occupation of Egypt.

Baron des Michels. — Souvenirs de Carrière (1855-1886). Paris, Plon, 1901.

Freycinet (De). — La Question d'Egypte, 1905.

Freycinet (De). — Souvenirs (1878-1895).

Chaillé-Long. — L'Egypte et les Provinces perdues, 1899.

مصادر غير رسمية

Emile Bourgeois. — Manuel de Politique Etrangère, en 3 V. (voir Egypte).

Merruau (P.) — L'Egypte Contemporaine de Méhémet Aly à Saïd Pacha (1840-1857).

Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1876, par J.C. (J. Claudy).

Mac Coan (J.) — Egypt under Ismaïl, 1889.

Seymour Keay. — Spoiling the Egyptians. London, 1880.

Rothstein (Th.) — Egypt's ruin. a Financial and administrative record. London, 1910.

Broadley. — How we defended Arabi and his friends, 1884.

Malortie (K. Von). — Egypt : native rulers and foreign interference, 1883.

Khedives and Pashas, by one who knows them well. London, 1884. (Moberly Bell).

Documents et extraits de Journaux Relatifs aux affaires d'Egypte, Paris, 1881.

Samuel Baker. — The Egyptian Question. London, 1884.

Farman (E). — Egypt and its betrayal, 1908.

Ninet (John). — Arabi Pacha, 1884 (en français).

Dicey (E). — The story of the Khedivate, 1902.

Sabry (M). — La Genèse de l'Esprit National Egyptien (1863—1882) Paris, 1924.

Collection du Times.

Collection du Progrès Egyptien du 11 juillet 1868 au 14 Mai 1870, à la Bibliothèque du Caire.

الباب الأول

تمهيد

حكم الرومان . حكم العرب . المماليك . الفتح العثماني
الحملة الفرنسية

ان مصر الحديثة رغما من اختلافها عن مصر القديمة في العوائد
واللغة والدين الموروثة عن العرب تربطها بالأولى رابطة القومية ،
ولئن فقدت استقلالها في بعض عصورها فقد حافظت على مقومات
شخصيتها التي تكوّنت في عصر الأسرة الأولى الطيبية سنة ٥٨٦٧ قبل
الميلاد وكادت تودى بها المحن حوالى سنة ٥٤٢ حين أخنى عليها
الفرس ، ولكنها قاومت حتى دهمها اليونان والرومان (٣٣٢ ق م)
فعملوا على قتل روح المقاومة ومظاهر استقلالها .

١

حكم الرومان — كانت مصر في عهد الرومان في عداد
ولايات الأمباطور الشخصية التي تخضع لسلطته وكانت مزرعة له

وخزانة غلال لروما فأنحصرت الثروة في أيدي طائفة قليلة من المصريين، ووقع الأكثرون في بؤس " وقد نشأ عن هذا البؤس أن المصريين أصبحوا لا يعنون بشؤون حكومتهم أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد تبلدت هممتهم ولم تعد تحفزها أقل رغبة في الاشتراك في حكومة الدولة أو الكنيسة^(١) ".

وما زال القساوسة حفظة التقاليد المصرية القديمة حتى أمر تيودوز بمحو الدين القديم وإغلاق المعابد (٣٨١ م — ٢٤١ قبل الهجرة) ف قضى على البقية الباقية من مصر الفراعنة .

واعتنق بعض المصريين المسيحية فسموا قبطا ، وظلت المسيحية دين الدولة المصرية ٢٥٩ سنة (٣٨١ — ٦٤٠ م) . أما اللغة القديمة فقد تلاشت في الواقع اذ تغير شكلها تقليدا لليونانية على أثر ترك الحروف الهيروغليفية التي لم تكن سهلة الأداء وكانت صورها تذكر المسيحيين بصور الوثنية .

ولقد كان عصر المسيحية في الشرق مملوءا بالحروب المدنية، وضروب الاضطهاد الديني ، والتنازع المذهبي، والفسوق، والاستهتار، والأخلاق الساقطة المأخوذة عن بيزنطة .

(١) جرافتون ملن : " الحكم الروماني " ١٨٩٨

٢

حكمهم العرب — في ذلك العصر ظهر محمد في العالم يحمل ديناً جديداً فما كان من مصر وقد سئمت نير يزنطة وما صحبه من عراقك مستمر بين شيعة الأقباط وشيعة اليونان إلا أن دعت العرب اليها ، وكانوا استولوا على قسم من بلاد الشام ، فافتحها عمرو بن العاص سنة ٦٤٠ م .

وقد اشتهر العرب في البداية بحسن الادارة ، وإزالة كثير من الضرائب الجائرة ، وتوفير أسباب الأمن والرفاهية للأهالي ، فاعتنق أكثر المصريين الاسلام حتى جاء الوليد في آخر العصر الأول من الهجرة فأصدر قانوناً يحرم به اللغة اليونانية في جميع أنحاء الدولة ، وصارت لغة المصريين من ذلك الوقت لغة العرب .

والى ذلك العصر ترجع مصر الحديثة العربية بدينها ، ولسانها ، وأدبها . على أن الشعب ظل مصرياً في صميمه لأن العرب الذين نزلوا مصر لم يرب عدد هم على المائة ألف . وهذه الدفعة الخارجية كانت ولا ريب أكبر خطر يهدد كيانه منذ تطرق اليه الاضمحلال ، ولكن الكتلة القومية بقيت محتفظة بوحدتها .

على أنه لا يفوتنا أن العرب جعلوا أكبر همهم فيما بعد الاحتفاظ بولايتهم الجديدة ، فكان حكام الاسلام يرسلون اليها قوادا وعسكرا لحراستها ، وكانوا يكثر من تغيير الوالى خوفا من أن يدعوهم طول البقاء والتمتع بالسلطة الى اغتصابها وإشهار استقلاله .

ومن جهة أخرى كانت كثرة الخلافات الدينية ، وتعاقب الأسر المختلفة فى حكومة الاسلام من شأنها انتشار الحروب الداخلية فى مصر ، وفساد الادارة وسط الفوضى والتقلبات المستمرة . وقد انتقلت حكومتها الى بنى أمية (٦٣٥ م) ، فالعباسيين (٧٥٠ م) ، فالطولونيين (٨٦٩ م) ، فالفاطميين (٩٦٨ م) . وجوهر قائد المعز الخليفة الفاطمى هو الذى أسس مدينة القاهرة (٩٧٠ م) .

ثم انتقلت حكومة مصر بعد ذلك الى الأيوبيين الأكراد الذين استأثروا بالأمر (١١٧١ م) وهم الذين أتوا بالماليك الى مصر .

٣

حكمهم بالماليك — ويرجع أصل المماليك الى غارات

چنكيزخان ، وهم شبان من الشركس وغيرهم أسرهم التتر فى غزواتهم ، واتخذوهم عبيدا لهم وكانوا يبيعونهم فى أسواق النخاسة بأسيا ، فاشترى الأيوبيون منهم ١٢٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠ م واتخذوا منهم حرسا لهم .



عبد علی باشا (تصور ہانلمان)

وما لبثت قوة الماليك أن اتسعت وازداد نفوذهم فقتلوا الملك المعظم توران شاه (١٢٤٩ — ١٢٥٠) ابن الملك الصالح أيوب ، وهو آخر سلاطين هذه الدولة .

ثم انقضت فترة (١٢٥٠ — ١٢٦٠) تنازع فيها الأيوبيون والماليك على الملك حتى جاء الظاهر بيبرس البندقداري (حامل البندقية) أحد العبيد الماليك الذين اشتراهم الملك الصالح وقتلوا غيلة ابنه توران، فأعلن نفسه ملكا على مصر ، وهو أول سلاطين الماليك البحرية (١٢٦٠ — ١٢٧٧) .

وكان الظاهر من أكبر ملوك هذه الأسرة وأعظمهم جاها وقوة ، وهو الذي جعل مصر مركز العالم الاسلامي باحيائه الخلافة العباسية بعد اندثارها على أثر دخول هولاكو بغداد .

علم بيبرس أن عبد القاسم أحمد يدعى انه ابن الظاهر الخليفة العباسي فاعترف له بحقه في الخلافة وأنزله مصر فاستقرت الخلافة فيها، ثم ما لبث الخليفة الجديد « المنتصر بالله » أن منح بيبرس لقب « سلطان » وأرسل اليه كالم تبع رسالة يبين له فيها واجباته .

والواقع أن مصر في عهد الماليك كانت خاضعة اسما للخلفاء العباسيين الذين كانوا آلات بأيديهم يعتزون بنفوذهم الديني عند العامة،

منهم الأشرافيون والظاهريون والمؤيدون ، وكانوا في نزاع ومعارك مستمرة بصدد كل تولية جديدة وفي كل آونة .

ويشبه حكمهم من كل الوجوه حكم القواد في آخر الدولة الرومانية حين استبد الجند بالأمر وخرجوا على كل نظام يعزلون ويولون طمعا في غنيمة أو مال .

وكانت إدارتهم لا تعنى بزرع ولا ضرع ، ففشى الجهل ، وذهب الأمن ، ووقفت حركة العمران : حدث في عهد بارسبای (الملك الأشرف) سنة ١٤٢٢ تعداد يستدل منه على أن عدد المدائن والقرى في القطر المصري نقص الى ٢١٧٠ وكان في القرن الرابع يبلغ ١٠٠٠٠ ، وهذا أبلغ دليل على سوء الإدارة في عهد الماليك .

استمرت هذه الحال في عهد الحكم العثماني (١٥١٧ — ١٧٩٨) الذي اشترك فيه الماليك اشتراكا فعليا ، فامتدت القرون الوسطى في مصر لغاية آخر القرن الثامن عشر .

٤

الفتح العثماني — صارت مصر ولاية عثمانية في عصر سليم

الفاتح (١٥١٧م) وكان غرض الأتراك الاحتفاظ بسلطانهم ، فجروا على نهج العرب في تغيير الولاية ، والتفرقة بين الحكام وحال ذلك دون

وكانوا جميعا إلا القليل يلتقون حتفهم على أسنة الحراب أو غدر في الطريق حتى ان أحدهم كان أكبر أمانيه أن يموت على فراشه .

وقد حل الجذب في البلاد فحالت أخصب البقاع فلوات جرداء ، وشلت حركة التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، وهي حال يؤول اليها كل بلد زراعى بوجه خاص لا توجد فيه حكومة تسهر على مصالحه ، وتحسن تدبير المياه بإنشاء الترع والجسور والقناطر ، وتعهدتها . وقد صدق نابليون فى قوله " ان الادارة الحسنة فى مصر تكفل للنيل الغلبة على الصحراء ، والادارة المعتلة تكفل للصحراء الغلبة على النيل " .

وكان الشعب فى آنس حال من الجهل والشقاء ، ففسى ذكر ماضيه المجيد وما خلف من آثاز ، وانقطع ما بينه وبين العالم الخارجى ، وانصرف الى العرافة ، والتنجيم ، والسحر ، والخرافات ، والبطالة ، وكان كما يقول شارلس مرى " يروح تحت كلا كل الظلم والاستعباد ، لا يأمن أحد على أملاكه ، إلا السناجق وحملة الشرع ، وليس لأحد حق فى الوراثة ، بل الحكومة هى المالكة لكل شىء ، وكانوا لا يسمعون للفلاح إلا بمسكة الرمح وبلغة العيش... وكان حديث القوم فى أسواقهم الحربة ، وحاناتهم المهذمة ، لا يدور إلا حول ما حل بالبلاد من الفتن الداخلية ، وما يئن تحت أعبائه الأهليون من التعس والشقاء : إذ كانت

الأفراد تطرح أرضاً فتجلد أو تقتل بدون أية محاكمة ، لا يفلت من ذلك شيخ أو امرأة ، وكان الضباط يطوفون الشوارع ليلاً ونهاراً و برفقتهم زمرة من الأشقياء يحملون حقائب جلد يضعون فيها ما يحزه أولئك الضباط السفاحون من الرؤوس أثناء طوافهم ، وكانوا لا يرون من الضروري لتوقيع عقوبة الاعدام قيام الدليل أو شبه الدليل على إجرام المتهم وإنما يكتفون في إثبات إجرامه بما قد يكون في حيازته من الثراء أو الغنى ... لذلك لم ير الأغنياء وسيلة للاحتفاظ بما لديهم من المال إلا بالتظاهر بالفاقة والمترية .

والواقع أن تركيا ما كان يعنها أن تسود الوحدة والنظام في مصر أو في أية ولاية من ولاياتها ، وكان ضعفها يحرك الأطماع في الداخل والخارج ، ولا ريب أن كثرة التغيرات التي حدثت في الحكومة كانت من العوامل التي دفعت الجيش في القرن السابع عشر الى العبث بالنظام وقتل الولاة : في سنة ١٦٠٤ قتل إبراهيم باشا الوالى وعلقت رأسه على باب زويلة ، وصار الجيش يطالب السكان بالمال غصبا ففقد الولاة هيبتهم في أعين المصريين .

وفي القرن الثامن عشر كان البكوات ، وخصوصاً زعيمهم شيخ البلد ، أقوى نفوذاً من الولاة يشورون عليهم ويحصرون في أيديهم حكومة البلاد الفعلية .

وكان شيخ البلد على بك الكبير يعمل على فصل مصر من الدولة وتأسيس مملكة مستقلة فعين ثمانية عشر من أصدقائه بكوات ، منهم إبراهيم ، ومراد ، ومحمد أبو الذهب ، وأعلن استقلاله في سنة ١٧٧١ وطرده الوالي العثماني من مصر .

اجتهد بعد ذلك في القضاء على الفوضى واصلاح القضاء والمالية ، وارسل زوج ابنته « أبو الذهب » لقمع الهوارة بين اصوان وأسيوط ، وأرسل ٢٠٠٠٠ مقاتل لفتح اليمن ، وقوة أخرى من ٨٠٠٠ جندي بقيادة أحد ضباطه اسماعيل بك لاحتلال شاطيء البحر الأحمر الشرقي ، وقوة أخرى بقيادة حسن بك لاحتلال جدة فلم تمضي ستة أشهر حتى وقع معظم شبه جزيرة العرب في قبضة على بك ، وأعلنه شريف مكة سلطان مصر وخاقان البحرين ، وضربت العملة باسمه .

وفي السنة عينها أرسل « أبو الذهب » ومعه ٣٠٠٠٠ مقاتل لفتح الشام ، وبعث بمندوبين للمفاوضة مع البندقية وروسيا في عقد محالفات مع مصر .

ولكن « أبو الذهب » حين وصل في فتحه الى دمشق تفاوض سرا مع الباب العالي ، وتعاهد معه على الغدر بعلي بك وبسط النفوذ العثماني على مصر من جديد ، فما لبث أن عاد بجيشه الى مصر (١٧٧٢)

واحتل الصعيد ثم سار الى القاهرة فهرب على بك الى عكا ونزل ضيفا على واليها ، ولكن المنية عاجلته وصارت مصر بعده ايلة عثمانية يحكمها أبو الذهب بصفته « شيخ البلد » .

وقد وجد بونايرت عند دخوله مصر (١٧٩٨) حكومة ثنائية مؤلفة من ابراهيم بك ومراد بك^(١) وأخذ شأن الممالك يتضاءل حتى قضى محمد على على البقية الباقية .

٥

الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ — جاءت الحملة الفرنسية الى مصر ، وكان الغرض الأول منها ، كما قال بونايرت "رضخ شوكة الانجليز في الشرق ، إذ لا طريق غير وادي النيل للجيش الذي يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة ، وتغيير مجرى الأحوال في الهند ، وكان لا بد في اصابة هذا الغرض من حلول مصر محل سان دومنج وجزر الأنتلس ، والتوفيق بين حرية العناصر السوداء ومصالح صناعاتنا ، وكان بدهيا أن يفضى الاستيلاء على مصر الى ضياع جميع المستعمرات الانجليزية في أمريكا والهند ، وانه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا في مرافئ ايطاليا ، وجزيرة كرفو ، وجزيرة ملطة ، والاسكندرية ، صار البحر الأبيض المتوسط لا محالة بحيرة فرنسية " .

(١) بعض هذه المعلومات منقول من دائرة المعارف البريطانية .

في مصر الى تقيضها ، وانقبض الرجاء في التوصل بنتائج الحملة الى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب .

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسي المحتل وبين فرنسا وقد تمكن القائد كبير في أثناء ذلك من دحر جيش الأتراك في عين شمس ومطاردة فلوله في الشام فثارت القاهرة وخرب الفرنسيون كثيرا من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل ، وما كاد كبير يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله غيلة سليمان الحلبي فاضطرب أمر الفرنسيين بعده ، ولجأوا الى الرحيل (أكتوبر سنة ١٨٠١) .

نتائج الحملة - وقد كان لهذه الحملة الأثر الأول في تكوين

مصر الحديثة اذ قضى الفرنسيون على زهرة الفرسان المماليك ، فمكن ذلك محمد علي فيما بعد من القضاء عليهم ، خصوصا وأن السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قرارا بمنع استجلاب المماليك الى مصر حتى لا يتمكن زعمائهم من تجديد قواهم التي أنهكتها المعارك .

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء الى مصر للتقريب عن آثارها وانوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحا جديدة ، فقد كان حملة العلم فيهم هم حملة الشرع ، وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة فلما رأوا " الفلكيين ، وأهل المعرفة والعلوم الرياضية

فأصدروا منشورا يقضى بدفن الموتى في أماكن بعيدة عن المدينة
اتباعا لأصول الصحة ، وأصلحوا مقياس الروضة .

هذا بعض أعمالهم ، ويمكن القول بصفة عامة أن الشعب لم يمل
اليهم لأنهم أَرهقوه بضرائبهم ولم يصانعوه ، وكانوا قد دخلوا هذا القطر
لينقذوه من مظالم المماليك وينشروا فيه لواء العدل . قال بونابرت
في منشوره الأول إلى أهل مصر من " طرف الفرنساوية المبني على
أساس الحرية والتسوية " : " إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم
من يد الظالمين " ومن الآن فصاعدا " لا يئأس أحد من أهالي مصر من
الدخول في المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء
والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة
كلها وسابقا كان في الأراضي المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة
والمتجر المتكاثر وما أزال كله إلا الظلم والطمع من المماليك " .

ولما اجتمع الديوان العام (مجلس التمثيل) الأول على أثر دخول
الفرنساويين القاهرة قال من يمثلهم في هذا الديوان مخاطبا المصريين
ما ملخصه : " ان قطر مصر هو المركز الوحيد وانه أخصب البلاد
وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والصنائع والقراءة
والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر
الأول ، ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم في تملكه

فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون ، والعرب ، والترك الآن إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لأنها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لأجل ذلك محتفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ثم ان طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعث صيتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة .

كل ذلك كان من شأنه إيقاظ الشعور القومى عند المصريين خصوصا وأن زمن احتلال الفرنسيين (١٧٩٨ - ١٨٠١) كان زمن معارف من جهة وكان زمن حرب وثورة من جهة أخرى ، فحدث من جراء ذلك هزة عنيفة في البلاد تمخضت عنها الفكرة الاستقلالية التي ظهرت ملامحها في عصر محمد على ، وتجلت في عصر إسماعيل^(١) .

(١) نشرت الجمعية الجغرافية حديثا وثائق جديدة كانت في أوراق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان « مصر المستقلة » مشروع سنة ١٨٠١ ، ويقول مسيو جورج دوان في المقدمة أن هذه الوثائق تدل على أن « فكرة الاستقلال المصرى التي نشأت في كنف حملة بوناپرت قد أشرق نورها في نفوس المصريين في مستهل القرن التاسع عشر . فان أحدهم وهو المعلم يعقوب القبطى قد تصدى للترجمة عما في ضميرهم لولم تصبه ميتة عاجلة . (أغسطس ١٨٠١) حالت بينه وبين الدفاع عن قضيته أمام حكومات أوروبا . »

والحملة الفرنسية هي التي فتحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا
وانجلترا ، وفتحت المسألة الشرقية بالنسبة للدول الكبرى التي كانت
لها مصالح ومطامع في امبراطورية بنى عثمان .

= وتفصيل ذلك أن يعقوب في بداية الاحتلال التحق بخدمة الفرنسيين الذين «دخلوا مصر
أصدقاء يحملون راية جديدة ، راية الحرية» . ولما وقعت القاهرة في أيدي الأتراك
(٢٧ يونيو ١٨٠١) غادر يعقوب المدينة مع الجيش الفرنسي الراحل الى فرنسا وقد نزل
بصحبة القائد بليار في سفينة انجليزية ولكنه مرض في الطريق فعاجلته المنية (١٠ أغسطس) .
بعد أن كشف ربان السفينة الانجليزية بمشاريعه التي تنطوي عليها الوثائق الجديدة .
بارح يعقوب مصر على رأس وفد مصري مؤلف من أعيان القبط وكانت فكرته الأساسية
مخاطبة انجلترا أو «لاي الأمر» لأن هذه الدولة لها مصلحة أكثر من أي دولة أخرى في نجاح
مشروع استقلال مصر : ذلك أن انجلترا تملك ناصية البحار ، وفي وسعها أن تمنع فرنسا
من أخذ مصر ، ولكنها اذا حاولت هي نفسها أن تغزو مصر فستعترضها في سبيلها أول دولة
عسكرية في القارة الأوروبية (فرنسا) ، ولا ريب أن استقلال مصر هو الوسيلة الوحيدة
التي تقف تيار الدولتين المتنافستين وتكفل لانجلترا في الوقت نفسه ، بفضل تجارتها البحرية ،
الاستفادة من حاصلات أقاليم أفريقية الواسعة التي تعد مصر منفذها الطبيعي .

وقد اجتهد الوفد في تجنب كل ما من شأنه إثارة الشك عند انجلترا حتى يتم نجاح
المشروع فعول على إخفاء الغرض من سياحته عن فرنسا وابقاء فكرة المفاوضات في طي
الكتمان ، ولكن وفاة رئيسه العاجلة في الطريق قضت فجأة على مشروع «مفاوضة دول
أوروبا في استقلال مصر» ذلك المشروع الذي كان يرى أصحابه أن مصيره حتما الى
الفشل مالم تؤيده انجلترا وتعضده .

الباب الثاني

محمد علي

الفصل الأول

نشأته ونهوضه

نشأ محمد علي في كنف الحملة الفرنسية وقد فطن الى أغراضها فعمل على تحقيقها وتكوين دولة كبرى مستقلة في آسيا وأفريقية تكون مصر قاعدتها ولد محمد علي سنة ١٧٦٩ بمدينة قولة وقد تركه أبوه إبراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره ، ولما بلغ أشده التحق بالجهادية زمانم اشتغل بالتجارة ، وقد قرّر الباب العالي وقتئذ إرسال حملة تركية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة إنجلترا فانتظم محمد علي في القوة التي اشتركت في واقعة « أبي قير » البرية ولما خرج الفرنسيون من مصر نصب محمد علي قائدا على أربعة آلاف جندي ألباني فأرسله خسرو باشا الوالي العثماني الجديد الى الصعيد لمحاربة المماليك . ولكن محمد علي وصل متأخرا ففكر خسرو في الغدر به فتحالف محمد علي مع عثمان البرديسي زعيم المماليك وتمكن من عزل الوالي (سنة ١٨٠٣) .

وفي أثناء ذلك كان محمد الأتفي زعيم المماليك الثاني قد سافر الى إنجلترا فأكرم الانجليز وفادته وقدّموا له الهدايا الثمينة . وكان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالية في مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم في مصر . وقد عاد محمد الأتفي ونحسّن بالصعيد فعمل محمد علي ، على الايقاع بينه وبين البرديسي .

ولكن الألبانيين ازدادت جرأتهم . وكان محمد علي يعضدهم سرا فأخذوا يطالبون البرديسي بمأخر مرتباتهم فلم يكن منه إلا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وألجأوه الى الهرب (١٨٠٤) . خلا الجوّ لمحمد علي في القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجري وراء مصلحة خاصة فنصح للعلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا عليهم وفعلا تم ذلك ولكن الوالى الجديد لما رأى جند محمد علي الألبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جندا من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الأهالى وأوسعوهم نهبا وقتلا فازداد المصريون كراهية للوالى .

وكان الباب العالى في هذه الفترة قد عين محمد علي واليا على جدّة واسكن محمدا استغل الظروف وحرّض الجند على مطالبة الوالى بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قد سئموا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد في القلعة وألحوا على الباب العالى بتولية محمد علي فصدر فرمان بولايته (٩ يوليه سنة ١٨٠٥) .



ابراهيم باشا

ولا ريب أن هذه التولية التي حدثت على يد المصريين كانت الحجر الأول في أساس الدستور المصرى الجديد فقد كان المالك دعاة الفوضى وكان ولاية الأتراك جهة أغبياء يظلمون العباد .

هنا ينتهى القسم الأول من سياسة محمد على التي كانت ترمى الى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة .

وقد ساعد الحظ محمد على بوفاة البرديسى (نوفبر سنة ١٨٠٦) والألفى (يناير سنة ١٨٠٧) فأصبح شاهين بك زعيم المماليك ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم فى أقاصى البلاد .

ولكن انجلترا عز عليها أن يقوى محمد على فيقضى على سياستها فى مصر فقد كانت الحطة التي جرت عليها فى بادئ الأمر مساعدة تركيا فى طرد الفرنسيين من مصر (١٨٠١) والتوصل بواسطتها الى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الاسكندرية والسواحل المصرية حتى حدث صلح أميان (١٨٠٢) بين فرنسا وانجلترا واسبانيا وهولاندا فاحتفظت فرنسا بمعظم فتوحاتها وردت انجلترا معظم المناطق التي استولت عليها وفى جملتها السواحل المصرية . ولم يكن فى الواقع هذا الصلح إلا هدنة مؤقتة بين الدولتين .

وقد أرسلت فرنسا عقب صلح « اميان » ماتي دلسبس ممثلاً لها في مصر ، فكتب الى حكومته يقول " انه يعتقد أن الجباشي محمد علي هو أقدر الزعماء الحاليين في مصر على التغلب على الفوضى الضاربة أطنابها في البلاد " ويؤكد الكثيرون من الثقة أن هذا الرأي الذي بلغ الى الكولونيل « سبستيانى » سفير فرنسا في الأستانة كان من العوامل التي ساعدت على توطئة الأمر لولاية محمد علي في مصر .

كانت ترى إنجلترا اذن أن انتصار محمد علي انتصار للنفوذ الفرنسى فعملت على إحباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح « اميان » ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فليجأت الى القوة وأرسلت فى سنة ١٨٠٧ حملة الى مصر لمساعدة المماليك الذين اضمحل أمرهم ، ونزلت جنودهم الأسكندرية ولكن محمد علي تمكن بحزمه ، وحسن تديره ، ونصائح مسيو دروفتى قنصل فرنسا فى مصر من هزيمة الجيش الانكليزى فى رشيد والتمثيل بأسراه فى شوارع القاهرة ، وظلت الجنود الانجليزية محتلة الأسكندرية ستة أشهر ، ثم جلت عنها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ، تلك هى الصعوبة الأولى التى كانت تكتنف الوالى وقد تغلب عليها واستمد منها قوة جديدة أعانتها فى التغلب على غيرها من المصاعب : فقد بقى أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر ان يحل المشكلة المالية التى كانت

تزعزع هيبة الولاة بين الجند والرعية ، وأن يجهز على الممالك حتى لا تقوم لهم قائمة .

وقد أمان محمد على على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع نواب الأمة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم " مذكراً رؤاه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة ، ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الأمن فيها ملقياً القبض على المعتدين والناهبين من عساكره تارة وطورا معاقبا لهم بيد العقاب الصارم " .

" وكان جم الاحترام والتوقير للشيخ الى حد عدم المسارعة بمكاشفته إياهم بما يراه من صعوبة الحالة وخرج الموقف . فكان يضعهم بذلك في مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدرء تلك الحاجة . وكانت مصالحهم وقتئذ مماثلة لمصلحته وندمجة فيها لأنه لما كانت قوته مستمدة من مؤازرتهم له فلا عجب اذا تطوعوا لجاية ما يضطر كرها الى فرضه على الآهلين من الفرض التي لو باشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سببا في تسوئة سمعته وبث كراهته في نفس الجمهور " . [كاوت بك]

تمكن محمد على في طور نهوضه الأول بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجية التي كانت تحيط بتوليته بسبب

معارضة إنجلترا والباب العالي، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من المماليك حتى يخلو له الميدان .

وقد اتفق في أثناء ذلك أن الوهابيين في بلاد العرب كانوا تأثيرين على الباب العالي . وقد كان مبدأ ظهورهم في بلاد اليمن في منتصف القرن الثامن عشر ، وهم ينسبون الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب . وكان مذهبهم أشبه بمذهب « الطهرين » يطلبون تطهير الدين من المفاسد والبدع ، والعودة الى التقشف والزهد ، واتباع السنة والكتاب .

وقد استفحل أمر الوهابيين في بداية القرن التاسع عشر فاحتلوا مكة والمدينة (١٨٠٣) وبلاد الشام (١٨٠٨) وصاروا خطرا على الدولة . فلبأت الى محمد علي فأجاب طائعا وأخذ يجمع القوات اللازمة ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهاز فرصة سفر ابنه طوسون على رأس حملة الى بلاد العرب وقرر إقامة احتفال لتوديعه دعا اليه الأعيان وفي جملتهم المماليك .

وفي يوم الجمعة أول مارس (سنة ١٨١١) احتشد الناس في القلعة فرحب بهم محمد علي ، ولما حانت الساعة تحرّك الموكب ، وكان المماليك في آخره نحو أربعائة ، تحوطهم الفرسان والمشاة ، فلما بلغ مضيقا لا يمكن التحرك فيه أغلقت الأبواب وانحصر المماليك بين نيران بنادق الألبانيين

وسيوفهم فبادوا وقتك الوالى بمن بقى منهم فى أطراف البلاد . وبذلك
قضى على عنصر الفتن والدسائس فيها .

وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك الى القضاء على الوهابيين . وقد
تمكن بعد حروب طويلة امتاز فيها ابنه ابراهيم باشا ، من تمزيق شملهم ،
وأسر قائدهم عبد الله سعود ، وارساله الى الأستانة حيث قتل (١٨١٨) .
ولاريب أن هذه الحروب كلفت محمد على ثمنا غاليا ، ولكن
حسبها أنها أعادت الأمن الى ربوع الاسلام ، وثبتت مركز والى
مصر فى نظر الدولة وقد أنقذها من خطر الوهابيين ، وأعاد اليها
نفوذها فى بلاد العرب فلم يبق أمام الوالى بعد أن قضى على المماليك ،
وكشفت له الحرب عن قوته الحقيقية ، إلا التفرغ لتنفيذ الخطة التى
رسمها لنفسه فى الداخل والخارج .

الفصل الثاني

الاصـلاحات الداخلية

كان محمد على يريد النهوض بالبلا دحتى يتمكن من بسط حدودها وتكوين دولة مستقلة وأسرة حاكمة من ذريته . وقد كان الرجل طموحا ، جريئا ، عالى الذكاء ، بعيد الهمة ، حلال مشكلات ، لاتهاده المصاعب ولا يهادنها ، وكان أميا ، وكثيرا ما يقول " ما قرأت قط من الكتب إلا وجوه الرجال وقلما كنت أخطئ فى قراءتها " .

وقد لمح محمد على من خلال أعمال الفرنسيين فى مصر الحضارة الأوروية وأثرها فى تكوين الممالك والنظم الحديثة ، فشرع فى الجرى على سياسة اصلاح واسعة النطاق فى مصر والاستعانة بالفرنسيين فى تنفيذها .

وقد عنى بادی ذى بدء بإيجاد حكومة على رأس البلاد . والواقع أن مصر لم تنعم بحكومة منتظمة ثابتة إلا زمن استقلالها الفعلى (أى ستة آلاف سنة تقريبا قبل الميلاد) ثم توالى عليها الغارات والمحن بعد ذلك (مدّة ألفى سنة) فانتقل الحكم فيها الى الفرس ، واليونان ، والرومان ، والعرب ، والأتراك ، والمماليك . وقد تقلب عليها فى حكم كل دولة أسر

مختلفة وأفراد متباينون أغراضا وأجناسا فاستبدوا بالأمر فيها ولم يعنوا إلا بابتزاز الأموال . فتناقص السكان ، ونضبت ثروتها ، ووقفت حركة التجارة فيها ، وانتشر الجهل .

وقد جرى محمد علي في حكمه على سنة المستبد العادل "وهو ، كما يقول كلوت بك ، أول عثمانى استطاع إدراك الافكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والادارة . نعم ان سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتجاشيه عن الحكم الاستبدادي الذي كان مثله أن يجرى على خطته إذ شكل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها . وألف لكل فرع من فروع الادارة مجلسا من الأخصائيين . فكان هناك مجلس للحرب . ومجلس للبحرية . ومجلس للزراعة . وآخر للتعليم وغيره للصحة الخ . وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى بمجلس الحكومة . ومن اختصاصه النظر في جميع أقسام الحكومة ، وكان اذا عنت الحاجة الى وضع قرارات مهمة في الزراعة أو الأشغال العامة الخطيرة يعقد مجلسا لذلك يجتمع فيه حكام الأقاليم ومديروها ."

فروع الحكومة — وقد قسم الحكومة الى ادارات

مختلفة وأنشأ بالتابع دواوين أو « نظارات » الداخلية ، فالحرية ،

فالبحرية ، فالمعارف العمومية ، فالمالية ، فالخارجية ، فالتجارة .
 وقسم مصر الى سبع مديريات على رأس كل منها مدير . وقسم كل
 مديرية الى مراكز وأخطاط وكان المديرون جميعا من الأتراك ،
 والآمير من المصريين الوطنيين . وكان يوجد في كل قرية عدا
 مشايخ البلد رئيس للزراعة يدعى الخولى ، وصراف لجباية الأموال
 المستحقة .

وقد اهتم محمد علي بتنظيم الشرطة فأوجد في العاصمة ضابطا (حكمدارا)
 تحت إمرته ضباط منتشرون في أنحاء المدينة ، وتمكن بيقظته من صون
 الأمن والنظام في جميع أنحاء البلاد .

المالية — ولكن لما كانت اصلاحات محمد علي وحروبه
 تحتاج الى أموال وفيرة عمل على تدبيرها .

كانت موارد الولاية المالية ثلاثة: نظام الملكية في مصر ، واحتكار
 الحاصلات الزراعية ، والضرائب والرسوم .

(١) الملكية : كانت الأرض المصرية منذ عهد الفراعنة
 ملكا للوالي فلما جاء الاسلام جعل حق الملكية الفردية مستمدا
 من ولى الأمر ، وكانت الأرض تنتقل بالوراثة في مقابل ضريبة معينة.
 ولكن السلطان سليم حين فتح مصر أعاد الملكية العامة الى ولى الأمر

” وصار صاحب الأرض لا يملك رقبته بل حق الانتفاع بها . فاذا مات آلت أملاكه الى الحكومة . وقد أخذ السلاطين من خلفاء السلطان سليم الأول يعهدون بإدارة البلاد المصرية الى دفتر دار عنده سجل بجميع أراضيها وكان قصدهم بذلك تأييد الحقوق التي انتحلها ذلك السلطان لنفسه عليها . غير أن هذه الحقوق لم تلبث أن تلاشت بشوكة الممالك وامتداد نفوذهم “ .

وفي عهد الممالك اختل نظام الأرضين فاستأثر الممالك بالشرط الأوفى من الأرضي، وكان شرط من الأرضي موقوفا على المساجد ومعاهد البر يديرها جماعة من المشايخ والعلماء، أما فيما يتعلق بالشرط الباقي فقد كانت الحكومة لعجزها عن جباية الضرائب بسبب نقصان الربح وإهمال الأشغال العامة تضطر الى ترك الأرضي الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم يتعهد كل منهم بتحصيل الأموال المقررة، وكان المالك يحصل من الحكومة في مقابل نفقاته ومشقته على أرضي « أوسيه » غير التي التزمها معافاة من كل ضريبة، وكانت أطيان الالتزام تعرف بأطيان الفلاحين لأن الفلاحين كانوا يستثمرونها ويدفعون الايجار المستحق عليها .

وقد أحدث محمد على تغييرا عظيما في هذا النظام فنزع ملكية الأرضي من الممالك، واستولى على معظم أراضي الوقف التي كانت

تحت رعاية العلماء ووضعها تحت رقابته ، وحل محل الملتزمين واتصل
رأسا بالفلاحين فتمكن بهذه الطريقة من امتلاك جميع الأراضى المصرية
واستغلالها لحساب الدولة .

والواقع أن محمد على لم يفكر فى إدخال النظام الاشتراكى الذى يجعل
الملكية المطلقة للحكومة على أن تتولى هى توزيع الثروة بين الأفراد بل
كان غرضه الأكبر ليس هو القضاء على الملكية الفردية التى كانت
فى الواقع منحصرة فى أيدي المالك والملتزمين بل جعل الحكومة قيمة
عليها تحسن التصرف فيها لمصلحة المجموع ، خصوصا وأن الفلاحين
كانوا عاجزين عن مجاراة الوالى فى إصلاحاته ، وكان لابد عاجلا من
إصلاح الأراضى وتنمية موارد الدولة بإيجاد نظام واحد للزراعة
والتجارة فيها .

(٢) انتظار الحاصرات : وليس أدل على ذلك من أن

الوالى بعد أن مسح الأراضى وزع الأطنان على كثيرين من الفلاحين
على أن يبقوا ملاكها بشرط أن يقوموا بسداد ضرائبها . وقد قدّم
لهم الجبوب وآلات الحرث والماشية ، وكان يأخذ منهم نصيبا من
المحصول بصفة ضريبة ، ويشتري الباقي ويضعه فى مخازن الحكومة
لصنعه فى مصانعها ، أو يبيعه للتجار الأوربيين ، على أنه لم يحتكر من
الحاصلات إلا القطن والأرز والصمغ وما شاكلها وترك معظم الجبوب

للفلاحين يتصرفون فيها ، ولا ريب أن احتكار الأراضى واحتكار التجارة كانا لا يتفقان مع تقدم البلاد المطرد . لذلك ألغاهما سعيد فيما بعد .

(٣) الضرائب : كانت أهم الضرائب التى فرضها محمد على

الضريبة العقارية ، وكانت تختلف قيمتها بحسب نوع الأرض وخصوبتها ، وكانت الحكومة تحصل نصف إيرادها من هذه الضريبة التى هى ثمرة نظام الملكية الجديد .

وكانت تحصل سدس إيرادها تقريبا من الضريبة الشخصية « $\frac{1}{4}$ من الدخل الشخصى » والباقى من رسوم الجمارك التى كانت تعطى بالالتزام^(١) والضرائب المختلفة على الماشية وقوارب النيل والنخيل والحاصلات عند دخولها فى مدن معينة .

ميرانية الدولة — فهم محمد على أن عصب الدولة فى ميزانيتها فأنشأ الجيوش والأساطيل والمعامل والمدارس وأنفذ المشاريع الكبرى التى أحيت البلاد دون أن يستدين فجاء هذا دليلا على بعد نظره وحسن سياسته وتديره .

وقد بلغ دخل الحكومة فى سنة ١٨٢١ نحو مليون و ٢٠٠ ألف جنيه والمنصرف ما يقرب من هذا المبلغ .

(١) كان ملتزم الجمارك بوغوص بك نوبار الذى صار فيما بعد ناظر الخارجية والتجارة .

وفي سنة ١٨٣٣ بلغ إيرادها ٢٥٠٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠٠ جنيه والمنصرف
٢٥٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠٠ جنيه أنفق منها نحو النصف على الجيش والبحرية
والمباني الحربية .

وفي سنة ١٨٣٨ بلغ الإيراد ٤٥٠٠٠٠ و٤٥٠٠٠٠ جنيه والمنصرف
٣٥٠٠٠٠ و٣٥٠٠٠٠ جنيه .

تسكيل الجيش المصري - كان للجيش المصري أثر كبير
في تكوين مصر الحديثة وقد كان الفكرة الرئيسية التي تفرعت عنها
إصلاحات محمد علي .

ذلك أن محمد علي لم يسر سيرة وال عثمانى لا يعنيه إلا ابتزاز المال
والاعتماد على حرس أجنبي من الألبانيين والأكراد للاحتفاظ بسلطة
وهمية ، ولكنه سار من بادي الأمر سيرة حاكم وطني يعمل بكل وسيلة
لصالح الولاية التي نصب عليها . وكان لابد له من جيش أهلي منظم
يعينه على تحقيق أغراضه .

وقد كان لتأليف هذا الجيش نتائج كثيرة في الداخل أهمها تعويد
المصريين حب النظام والطاعة بعد أن كانوا منغمسين في الفتن
والاضطرابات منذ قرون . وكان لفتوحات المصريين في الخارج
واتصارهم على الأتراك أصحاب السيادة صدى في النفس المصرية يحرّك
فيها عاطفة الوطنية والاعتزاز بالنفس .

وقد فطن محمد علي الى الصلات المتينة التي توجد بين جيش منظم وأدوات التقدم الحديث من نظم وعلوم مختلفة فكانت الحاجة الى المال الوفير للاتفاق على جيش ضخم وحروب مستمرة تدعو الى تنمية جميع موارد الدولة ، وكانت الحاجة الى المهندسين والأطباء والملابس وآلات الحرب تدعو الى توسيع نطاق التعليم وإيجاد حركة إصلاحية عامة قوية في البلاد تنتظم جميع الشؤون التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بالحرب . وقد وقف دولاب هذه الحركة قليلا عقب معاهدة سنة ١٨٤١ حين اضطرت الدول محمد علي الى إلتفاف جيشه والالتزاء في داخل حدوده .

والواقع أن الوالي أراد أن يكفل استقلال الجيش فكفل في الوقت نفسه استقلال البلاد الاقتصادي . وقد عهد بتشكيل الجيش الى الكولونيل سيف « سليمان باشا » وقدم له في البداية ٥٠٠ من مماليكه و ٥٠٠ أخرى قدّمها أعيان القطر أرسلهم الى أسوان ليتلقوا فنون الحرب بعيدين من جميع المؤثرات . وقد كانت مهمة الكولونيل شاقة للغاية لأن تلاميذه لم يألّفوا إلا الجلبة وركوب الخيل وقد تأمروا مرارا على قتله ولكنه تمكن في النهاية من تعليمهم وجعلهم ضباطا في مدّة ثلاث سنوات .

شرع الوالى بعد ذلك فى حشد الجند وتدريبهم ولكنه لم يمل الى أخذهم من الأتراك أو الأرناؤود لأنهم كانوا عنصر فتنه يكرهون النظام وقد عمل على التخلص منهم فى الحروب السودانية (١٨١٩) وعن له أن يجند ثلاثين ألف سودانى من أهالى كردفان وسنار . تألفت منهم الفرق الأولى (سنة ١٨٢٣) وكان الشبان المماليك الذين تعلموا بأسوان ضباطا عليهم وقد اشتركت بعض هذه الفرق — وكانت مكوّنة من ١٧,٠٠٠ مقاتل تحت إمرة ابراهيم باشا — فى إخضاع شبه جزيرة مورة (١٨٢٤ — ١٨٢٥) .

ولكن هذا الجيش السودانى الذى كان عدده ٢٥,٠٠٠ لم يكن فى مقدوره تحقيق أغراض محمد على الواسعة فعول الوالى على تجنيد المصريين فتذمر الأهالى وحدثت فتن فى الأقاليم أمكن إخمادها . وقد استدعى ضباطا فرنسيين لتدريب الجند وتكوينهم على النظام المتبع فى الجيش الفرنساوى وفتح المدارس العسكرية وأنشأ المعامل المختلفة وقد بلغ هذا النظام غايته حوالى سنة ١٨٣٧

وقد استمرت زيادة الجيش فبلغ سنة ١٨٢٦ إبان الحرب اليونانية ١٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ سنة ١٨٣٢ و ٢٧٦,٠٠٠ حوالى سنة ١٨٣٨ منها ١٣٠,٠٠٠ جيوش نظامية و ٤١,٠٠٠ غير نظامية و ٤٧,٠٠٠ حرس أهلى و ١٥,٠٠٠ عمال مصانع مدربون و ٤٠,٠٠٠ الدونمة البحرية .

وقد أبلى المصريون في الحرب بلاء حسنا. روى كلوت بك " أنه حدث في معركة قونية أن ترك جميع الجرحى الذين كانوا يستطيعون حمل السلاح أسرتهم في المستشفى قاصدين الى ميدان القتال لمساهمة اخوانهم مجد الانتصار أو شرف الموت ، وان فتح الشام وانتصارات حمص ، وبيلان ، وقونية أثبتت للأتراك سمو المصريين الذاتي عليهم باعتبار كونهم أفرادا كما أثبتت شوكتهم باعتبار أنهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره .

ولكن يظهر أن المصريين لم يكونوا أهلا للقيادة بعد فأُسندت المناصب العليا في الجيش الى المماليك والأتراك .

البحرية المصرية — كان لمصر دوئمة حرية صنعت سفنها

في مرسليليا ، وليفورنيه ، وترستا ، وقد دمر معظمها في معركة نافارين البحرية (١٨٢٩) فرأى الوالى أن ينشئ بحرية جديدة قوية تضاهي جيشه ، وناط بمسيو ديسيريزى من كبار مهندسى ثغر طولون لإنشاء ترسانة بالاسكندرية لبناية السفن وإصلاحها . وقد بدى العمل فى يونيه سنة ١٨٢٩ بواسطة فرق من العمال تحت إشراف معلمين أوروبيين وأمكن إنزال سفينة ذات مائة مدفع الى البحر فى ٣ يناير

سنة ١٨٣١

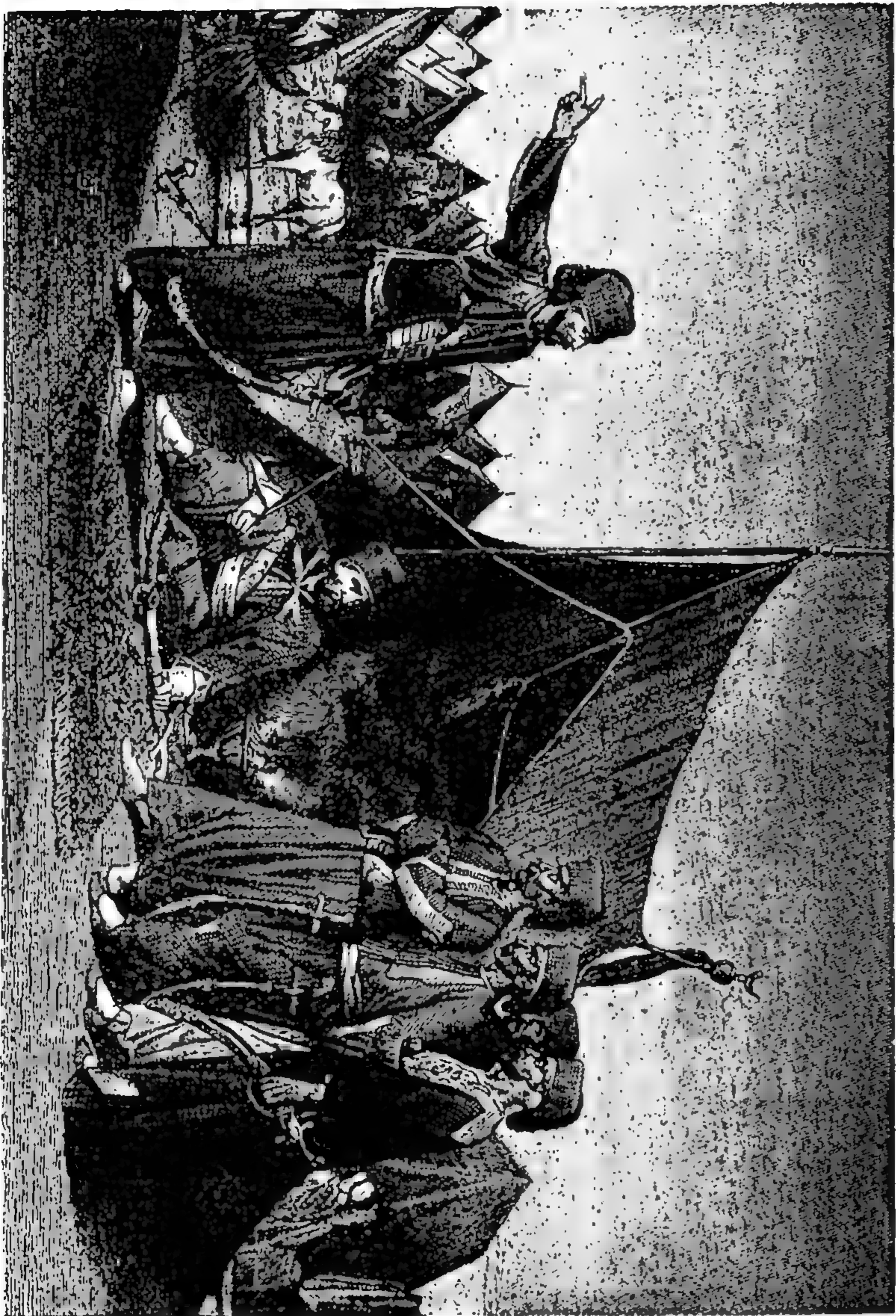
وقد تكوّنت على أثر ذلك البحرية المصرية وصار لمصر أسطول يعتدّ به رفع ذكرها في حروب الشام فحاصر سواحلها وتعقب الدوثة العثمانية في مضيق الدردنيل وكاد يجتازه لولا تدخل الدول الأوروبية.

وكان الأسطول مؤلفاً من إحدى عشرة سفينة كبيرة: منها المحمودية والمنصورة، والحلة الكبرى، والاسكندرية. وسبع فرقاطات وسفن أخرى صغيرة أنشئت في ترسانة الاسكندرية التي كانت تنجز فيها جميع الأعمال بيد المصريين وقد برعوا في الصناعات فاستغنى بم ديسريزي عن العمال الأوروبيين وكان يمينه في مهمته شيخ مصرى خير بإنشاء السفن وعمارته يدعى الحاج عمر.

وكان ليسون بك الفضل الأكبر في تشكيل البحرية المصرية وتدريب عشرة آلاف مصرى على القيام بخدمتها، وقد أنشئت مدرسة للبحرية في سنة ١٨٣١ انتظم فيها الشبان المماليك وتخرجوا منها ضباطاً للأسطول، وقد تفوّقت مصر في فترة قصيرة على تركيا بجيشها وبحريتها وأصبح لها نفوذ في البحر الأبيض.

الزراعة والأعمال العامة — مصر بلاد زراعية بطبيعتها

وأساس ثروتها الزراعة، وقد عني بها الوالى عناية خاصة منذ توليه الحكم فملك الأرجن ومسحها ووزعها، وفرض الضرائب، وأمن السبل



ابراهيم باشا في قصبيته

والزراع ، وأتى من الهند بالقطن الجيد الذى أشار بغرسه جوميل (١٨٢١) ووسع نطاق زراعته فصار من ذلك العهد عماد الثروة فى البلاد ، وأدخل زراعة التيل والقنب لصنع جبال الأسطول ، والنيلة للصباغة ، وأحضر من آسيا الصغرى عمالا لزراعة الغابات والاحراج للحصول على الأخشاب اللازمة لبناية السفن ، وعضد تربية دودة القز فغرس فى الوجه البحرى وحده نحو ثلاثة ملايين شجرة توت وأصبح الحرير من أهم الحاصلات الزراعية ، وصارت الزراعة تمتد الصناعة بالمواد الأولية التى تحتاج إليها .

ولكن مصدر الخصب الأول هو النيل ، والحكومة فى مصر بوجه خاص هى الكل فى الكل لأن حياة البلاد فى زراعتها وزراعتها متوقفة ، لا على الأمطار الهاطلة كما فى بعض البلدان ، بل على حسن تدبير ماء النيل وتوزيعه بواسطة ادارة عامة تتولى الري وما اليه من المنشآت كالترع والقناطر والجسور التى يلحق بها البوار ان لم تنعدها حكومة ساهرة .

وقد قضت فوضى الممالك على معظم المباني العامة التى تركها الفراعنة والرومان والعرب فى صدر الاسلام ، ولكن حكومة محمد على أصلحت ما أمكن لإصلاحه وشقت الترع ، التى هى بمثابة الشرايين

في الجبم ، خصوصا في الوجه البحري فأحيت موات الأرض وأعانت على المواصلات ^(١) .

ومن أجل أعمال محمد علي ترعة "المحمودية" التي أنشأها المهندسان الفرنسيان كوستا وماسيه بين فرع رشيد والاسكندرية فوصلت بين النيل وعاصمة البلاد البحرية فانتعشت الزراعة في ذلك الاقليم ونشطت حركة المراكب التجارية في داخلية البلاد وكانت قبل تعرض لخطر الملاحة في بوزاى دمياط ورشيد وفي البحر الملح بين الاسكندرية ورشيد . ولا شك أن هذه التركة كان لها خصوصا في ذلك الوقت الذي لم تنشأ فيه السكك الحديدية أثر كبير في نمو مدينة الاسكندرية وعمارتها، وقد كلفت الحكومة سبعة ملايين ونصف من الفرنكات وكان يشتغل في حفرها ٣٠٠٠ و ٣٠٠٠ عامل فأُنجزت في عشرة أشهر (١٨١٩) وصارت مصدر ثروة ورفاهية .

وقد أنشأ محمد علي الجسور والقناطر والهواويس والحيضان لتنظيم فيضان النيل ، ومن مشروعاته الخطيرة "القناطر الخيرية" على رأس الدلتا، وكان الغرض منها حجز الماء الذي يذهب أكثره هدرا في البقاع التي يرويها الفرع الغربي ، لأنها غير صالحة للزراعة ، والانتفاع به في رى

(١) يوجد في كتاب علي مبارك "الخطط التوفيقية" وصف مسهب لجميع هذه الترع التي أنشأ معظمها المهندسون المصريون الذين تخرجوا في أيام محمد علي.

أراضى الفرع الشرقى ، ورى الوجه القبلى الذى يقل فيه الماء زمن التحريق بسبب ارتفاع أراضيه عن سطح النيل .

وقد بنيت القناطر على رأس الدلتا عند تفرع النيل وجعلت لها أبواب حديدية على كل فرع بحيث يمكن حجز الماء عن أحدها لمصلحة الفرع الآخر وجداوله . وقد أفاد هذا المشروع فى تنظيم مياه الفرعين ولكنه لم يعد على الصعيد بالفائدة المنتظرة .

وقد شرع فى بنائها سنة ١٨٣٥ المهندس الفرنساوى لينان ديبلفون واشتغل فى اتمامها ، فى عهد عباس ، موجيل بك ثم حل محله فى سنة ١٨٥٣ مظهر بك فتست فى عصر سعيد (١٨٦١) بعد أن كلفت البلاد نحو ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٢٠٠ جنيه^(١) وقد قدر ما حفره محمد على من الترع لغاية سنة ١٨٤٠ بمائة مليون متر مكعب ، وكان عدد العمال الذين يشتغلون فى إنشائها نحو ٣٥٠ و ٠٠٠ عامل .

(١) كتب نابليون فى مذكراته يقول: "من الأعمال الجليلة التى لا مناص من تنفيذها يوما ما إنشاء سدود على فرعى دمياط ورشيد عند بطن البقرة فان هذه السدود اذا أنشئت ستؤذن لمياه النيل كلها بالمضى فى سبيلها شرقا وغربا فتضاعف مياه الفيضان" . وقد روى كلوت بك أن المهندسين الذين نظمهم سمو الوالى فى سلك خدمته أطلعوه على المشروع الذى مر بالحواطر أثناء الحملة الفرنسية والمباحث التى كانت قد بدى بها تأمها لتنفيذه فهت محمد على لخطورة هذا العمل الحسيم الذى يصبح القابض على زمام مصر به مطلق التصرف فى النيل .

وقد رت أعمال البناء من قناطر وجسور ومصارف بـ ٩٦٥,٠٠٠ متر مكعب يضاف اليها مكعبات المباني الأقل أهمية ١,٨٥٠,٠٠٠ فتكون جملة مكعبات أعمال المباني ٣,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب تقريبا ، ولا ريب أن هذه الأعمال كانت لها اليد البيضاء في تدير ماء النيل الذي كان يذهب معظمه هدرا في البر والبحر فرويت الأرض وعم الخصب والبناء . وبلغ مقدار الأرض المزروعة نحو ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الأقدنة بعد أن كانت تقرب من المليون .

الصناعة — وقد اهتم محمد على بادخال الصناعة الكبرى في مصر فأنشأ ١٥ معملا لغزل القطن : منها ٩ في الوجه البحري ، و ١٢٠٠ نول تنسج نحو مليوني قطعة من القماش في السنة ، وكانت فاوريمة مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصري .

وكانت فاوريقات الأقمشة الكتانية منتشرة في مصر وخصوصا في الوجه البحري ، وكانت تخرج في السنة ٣,٠٠٠,٠٠٠ قطعة ، وأنشئ ببولاق مصنع للجوخ تولى ادارته عمال فرنسيون ثم حل محله فيما بعد مصريون كان أرسلهم الوالى خصيصا لتعلم هذه الصناعة في مدينتى سيدان والبوف بفرنسا ، وكان يصنع فيها عدا الأجواخ ملابس صوفية وأغطية للنوتية المصريين .

وأنشئت فاوريقة للطرايش بمدينة فوة وفاوريات للسكر بالوجه القبلى ، ومصانع للنيلة ، ومعمل للصابون ، ومعاصر للزيت : منها مائة وعشرون بالوجه البحرى و٤٠ بالقاهرة ، ومعامل للبارود وتحضير المواد الكيميائية ، ومسابك للحديد تقوم بحاجات المدفعية والبحرية والفاوريات المختلفة ، وثلاثة معامل للأسلحة القابلة للحمل : منها معمل القلعة الذى قال عنه الدوق دى راجوز « انه يناظر أحسن معامل فرنسا وأرقاها نظاما » .

واشترى محمد على المطبعة التى أحضرتها الحملة الفرنسية الى مصر فأصلحها ووسع نطاقها وصارت مطبعة بولاق الأميرية ، وكانت تطبع فيها الكتب العلمية المختلفة : العربية والتركية .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الصناعات المختلفة التى برع فيها آلاف من المصريين كانت حياتها متوقفة على جيش الدولة لأن حاجيات الشعب فى الواقع كانت محدودة فلما انكش الوالى وجيشه بعد معاهدة لندرة آل أمرها الى الاضمحلال . وقد روى مهندس انجليزى زار مصنع بولاق بعد موت محمد على أن قيمة ما هنالك من ثمين الآلات المكدسة المهمة للصدا والبلى لا تقل عن ٢٠٠,٠٠٠ و١ جنيه وهما كان من الأمر فقد فتح الوالى مصر للصناعة الكبرى وأثبت أهلية المصريين لها وحاجة البلاد اليها .

التجارة — وقد ترتب على إنشاء حكومة منتظمة تصون الأمن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدائها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا. وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية في القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات في سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك وأهمها الأنسجة، وخشب البناء، والحديد، والآنية والورق، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والأرز ، والصمغ ، والأنسجة الكتانية ، والحبوب .

وقد تمكن محمد علي بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على التروة التي أعانتته في تعهده جيشه وإصلاحاته وكان هو التاجر الأول في الدولة .

التعليم والمعارف — فهم محمد علي أن كل حركة إصلاحية عامة ترمي الى تكوين أمة وإيجاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمر إلا اذا امتدت أصولها في نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف . وكانت فكرة الوالى الأساسية استخدام الأجانب باعتبارهم « معلمين بالنيابة » يحل محلهم الوطنيون تدريجاً ، فناط في سنة ١٨٢٦ بالمسيو « جومار » ادارة أول بعثة مصرية الى فرنسا ، وكانت مؤلفة من

٤٠ شاباً من الأتراك والمصريين ثم أخذ عددها يتزايد حتى بلغ
الـ ١٠٠ تقريباً في سنة ١٨٣٣

وقد روى كلوت بك أن معظم أولئك الطلاب كانوا من أبناء
الفلاحين وأن الكثيرين منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون وأدّوا
إلى البلاد خدمات جليلة " وفي مقدمتهم عبده بك ومختار بك.
وقد تولى أحدهم رئاسة مجلس الحكومة والآخرة إدارة المعارف العامة^(١)
وحسن بك الذي عهدت إليه نظارة البحرية^(٢)، وأمين بك مدير فاورية

(١) كان مصطفى بك مخار أول مدير للمعارف (١٨٣٦) .

(٢) لعل كلوت بك يقصد حسن بك الاسكندراني. جاء في تاريخ دول البحار
لاسماعيل سرهنك ما ملخصه "انه لما كانت عناية العزيز بأمر البحرية وتقدمها في ازدياد
انتخب كثيراً من ضباطها الذين نبغوا في مدارسها البحرية وأرسل منهم جملة ارساليات الى
فرنسا وانجلترا وبعد عودتهم عين كلاً من : محمد بك الاستامبولي الذي تلقى فنّ انشاء السفن
في انجلترا وحسن بك السمران الذي تلقى هذا الفن في فرنسا رئيسين لقسم ادارة الصناعة
الهندسية وانشاء السفن بدار صناعة الاسكندرية فكانت لهما اليد البيضاء في انشاء السفن
الحربية وتدريب طوائفها على الأعمال البحرية ، وترجمة القوانين واللوائح والنظمات
البحرية المستعملة في سفن أساطيل فرنسا وانجلترا ونشرها على ضباط البحرية. وقد نشأ
بالدوناتمة البحرية قواد مهرة من الوطنيين كانت لهم الشهرة في ذلك العصر فعين عثمان
نور الدين باشا سر عسكر الدوناتمة . ثم خلفه موحش باشا وتعين حسن باشا
الاسكندراني مديراً لعموم دار صناعة الاسكندرية ومصطفى بك الريالة مفتشاً بالدوناتمة
ومحمد راشد بك ناظراً للترسانة ومخازنها وأمين بك الاستامبولي وكيلاً لديوان عموم
الدوناتمة وقد أظهر الجميع كفاءة ونشاطاً .

ماح البارود ، واستضافان افندى عضو مجلس الحكومة ، والشيخ رفاعة رافع أستاذ التاريخ والجغرافيا ثم ناظر بمدرسة الترجمة ، ومظاهر ومصطفى المهندسان ، ومحمد بيومى أستاذ الرياضة ، وحسن الوردانى ، ومحمد مراد ، ومحمد إسماعيل المعلمون فى النش والزخرفة والرسم ، وأحمد يوسف مدير دار الضرب ، ومحمد نافع ، وأحمد الرشيدى وغيرهما من الأطباء الأساتذة بمدرسة القصر العينى ، وحسين الرشيدى مدير معمل السيدلة ، وغير هؤلاء كثيرون منهم المدفعيون ومنهم الموظفون فى الفاوريات ومنهم المزارعون وغيرهم ممن امتازوا بالبراعة .

صار المصريون بفضل هذه البعثات أعوانا للوالى فى حكومة الدولة بعد أن أقصاهم عنها الجهل والاستعباد قرونا عدة ، وقد عمل الوالى جهده فى تنوير الشعب فأخذ منذ سنة ١٨٢٧ يفتح المدارس المختلفة فأنشأ أربعين مدرسة ابتدائية بالوجه البحرى و ٢٦ بالوجه القبلى ، ومدرستين تجهيزيتين : إحداهما بالقاهرة ، والأخرى بالاسكندرية ، ومدارس خصوصية "عالية" للطب (١٨٢٣) (١) والهندسة (١٨٣٤) ، والطوبجية ، والحياطة ، والبيادة ، والطب البيطرى ، والزراعة ، واللغات والألسن ، والموسيقى ، والفنون ، والصنائع .

(١) كلوت بك هو الذى أسس مدرسة الطب بأبي زعبل وكان من خيرة أعوان

الوالى فى اصلاحاته .

وكان بالقطر المصرى نحو ١٠٠٠٠ تلميذ أخذوا الى أكثرهم غصبا لأن أهاليهم فطروا على الجهالة فكان من الصعب عليهم الخروج من معيشة ألقوها : ينفرون من التعليم مع أن الوالى كان يكسو أبناءهم ويطعمهم ويدفع لهم مرتبات شهرية .

وقد أنشئت إدارة عامة للمعارف سنة ١٨٣٦ للاشراف على شؤون التعليم وتنظيمه فى جميع جهات القطر . ولا ريب أن البعثات والمدارس بثت فى الأهالى روحا معنوية جديدة وساعدت على تكوين طبقة متوسطة متطورة من المصرى القمح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الحديثة .

وقد جالب محمد على الى مصر جميع أسباب الحضارة فابتنى القصور وأوجد المتنزهات فى القاهرة والاسكندرية، ونظم التاخراف الهوائى بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٢٦، وشجع شامپليون والعلماء الغربىين على درس الآثار المصرية وأصدر فى سنة ١٨٣٥ أمرا بمنع خروج العاديات المصرية ، وأسس دارا لها .

وترجمت فى عهده المؤلفات العلمية الكثيرة فذشت العقول ، وذهب عصر التنجيم والخرافات ، وتنبهت الحاسة القومية التى كانت مخدرة فى عصور الاستبداد .

وصارت مصر فى ذلك الوقت من الوجهتين المعنوية والمادية نقطة التماس بين الشرق والغرب .

الفصل الثالـث

سياسة محمد علي الخارجية

ولى محمد علي حكومة مصر رغما من اعتراض الباب العالى، فعمل على أن تكون نقطة الارتكاز له ولذريته فى مصر لا فى الأستانة. وقد تمكن فى فترة قصيرة من جعل ولايته أكثر منعة وحضارة من الدولة صاحبة السيادة فكان طبيعى أن تطاولها وأن تقتطع منها استقلالها .

ولكن محمد علي كان يريد أن يحوط استقلاله بسياج من « الحدود الطبيعية » فى الشام شرقا وفى السودان جنوبا ، فكان من جراء هذه الخطة نشوء " المسألة المصرية " وتحريك " المسألة الشرقية " باعتبار مصر وما إليها جزءا منها ، وإقلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح فى البحر الأبيض وفى آسيا وأفريقية .

وقد لعبت روسيا وإنجلترا وفرنسا دورا كبيرا فى السياسة الشرقية

بين ١٨٣٢ و ١٨٤١

ولكن لا يمكننا أن نفهم سياستها المتناقضة المتقلبة إزاء المسألة المصرية فى جميع أطوارها إلا اذا نظرنا الى المسألة من وجوهها العديدة وإلى العوامل المختلفة التى تدخل فيها .

اجتهد محمد علي منذ اللحظة الأولى في تعزيز سلطته السياسية والعسكرية حتى أصبح يعتد بها (١٨٠٥ — ١٨٣٠) فتمكن من ردّ الغارة الانجليزية (١٨٠٧) وقضى على المماليك ، وصار الحاكم المطاع في الديار ، وأدّب الوهابيين فنصب ابنه ابراهيم حاكماً على بلاد العرب (١٨١٨) فعظم نفوذه في العالم الاسلامي .

فتح السودان — وقد تخلص الوالي في أثناء حروبه في بلاد العرب من معظم الجنود الألبانيين الذين كانوا عنصر فساد وقتن في مصر ففكر في إرسال حملة الى السودان لتخلص من بقية الألبانيين ، والقضاء على بقية المماليك الذين تحصنوا في دققة ، والبحث عن معادن الذهب ، واكتشاف منابع النيل ، وتكوين جيش من سكانه ، وبسط نفوذ مصر وتجارها .

سافرت في سنة ١٨٢٠ حملة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندي بقيادة اسماعيل باشا أصغر أبناء محمد علي فطاردت المماليك في طريقها وفتحت بربر ، وشندي ، وسنار (١٨٢١) ثم سارت الى أعالي النيل الأزرق . وقد أرسل محمد علي جيشاً ثانياً بقيادة ابراهيم فوصل في زحفه الى جبل دنكا جنوباً ثم مرض فعاد الى مصر فأرسل الوالي جيشاً ثالثاً (١٨٢٢) بقيادة صهره محمد بك الدفتردار فالتقى من ملك شندي الذي أحرق اسماعيل ومن معه غدرا في أثناء عودتهم الى مصر واستولى

على كردفان وبنى مدينة "الخرطوم" عند ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق وجعلها قاعدة لحكومة تلك البلاد (١٨٢٣) .

ثم أخذت الفتوحات المصرية تمتد في السودان ، وأسست فيه إدارة مصرية منظمة اهتمت بعمارته وتوفير أسباب الرفاهية والأمن . في ربوعه . وشجع الوالى العلماء الأوربيين على اكتشاف أراضيهم وأنهاره وموارد ثروته ، فكان له فضل السبق لأن مصر هى التى فتحت طريق أفريقية للعلم والمدنية .

هالة تركيا — التفت الوالى بعد ذلك الى إنشاء جيش وطنى وأسطول حتى بلغت قوته الحربية نحو ٢٠٠.٠٠٠ جندي . وحصن السواحل وكان نفوذه فى ازدياد فى الداخل والخارج ، بينما كان نفوذ الدولة فى أفول : كان السلطان محمود يحاول إدخال الإصلاحات الجديدة فى تركيا ليخلق من ضعفها قوة فيفضل . وكانت الأمبراطورية مؤلفة من ولايات متباينة دينا وجنسا ولغة لا تفكر كل منها إلا فى انتهاز الفرصة للتخلص من نير الباب العالى وسلطته الوهمية .

وكانت الأمبراطورية فى مجموعها مطمع الدول ، لذلك كانت كل فتنة فى جزء من أجزائها أو كل خلاف بين التابع والمتبوع فى داخلها يؤدى غالبا الى التدخل الأوروبى أو خلق مشكلة دولية تهدد السلام العام .

وكانت الولايات الأوروبية ، باغاريا و صربيا والجبل الأسود واليونان في حالة ثورة منذ بداية القرن التاسع عشر، وكانت أكبر خطر يهدّد كيان الدولة لأن هذه الولايات كانت تجمّد من الدول، ومن روسيا بوجه أخص ، كل تعاضيد لأنها كانت تمت إليها بصلة الدين أو الجنسية . وكانت روسيا تتذرّع بواسطتها ، بحجة حماية الرعايا المسيحيين ، الى التدخل في شئون تركيا ، والعمل على اضعافها ، حتى تتمكن من تنفيذ سياسة « كاترين الثانية » والاستيلاء على مفتاح البحر الأسود والبحر الأبيض في البواغيز .

هزب اليونان — في ذلك الوقت ثارت اليونان في الشمال بعد أن انفصلت شعوب البلقان أو كادت من جسم الدولة . ثم امتدّت الثورة جنوبا الى شبه جزيرة المورة في سنة ١٨٢٢ فأرسل السلطان اليها جيشا بقيادة خورشيد باشا دحروا وتحرقائه . وثار جزر الأرخبيل فعجز السلطان عن قمع الحركة فيها وأعلنت اليونان استقلالها . فما كان من السلطان إلا أن طلب النجدة من والى مصر ، الذي كان من الباب العالي بمنزلة الحليف لا التابع ، فتمكن ابراهيم من إخضاع اليونانيين في جزيرة كريد (١٨٢٢) التي احتلتها الجنود المصرية ونصب ابراهيم قائدا عليها . ثم دعا السلطان الى إخماد الثورة في ميدانها الأساسي في شبه جزيرة مورة ووعد في مقابل ذلك بولاية مورة، وجزيرة كريد .

وقد أصدر السلطان فعلا في ٦ مارس سنة ١٨٢٤ فرمانا الى محمد علي باشا بتعيين ابراهيم باشا واليا على جزيرة كريد ومورة، ومنحه الحرية التامة في العمل على إعادة النظام فيهما، وفرمانا آخر بإرسال نجدة مصرية للمساعدة في حرب اليونان .

وقد صدق المؤرخ « أميل برچوا » في قوله " أن تدخل ابراهيم في اليونان ، ابتداء من سنة ١٨٢٤ ، لم يكن فرض طاعة يؤديه ، وإنما نتيجة معاهدة فعلية بين تركيا ومصر أمضى السلطان شروطها المجحفة ، متخليا رسميا لقائده عن كريد ومورة ، أو بعبارة أخرى عن منطقة على البحر الأبيض تعدل إحدى ممالكه الواسعة " .

في مقابل هذا الثمن ترك محمد علي الامعان في فتح السودان وجهز جيشه تحت إمرة ابراهيم وأسطوله بقيادة محرم بك رئيس الدونانمة فتمكنوا في أوائل سنة ١٨٢٥ من الوصول الى مورة التي أخضعها ابراهيم ثم ذهب شمالا وأعان رشيد باشا في حصار (مسولنجي) وفتحها عنوة بعد مقاومة طويلة في أبريل سنة ١٨٢٦ ، ثم سقطت أثينا في يونيه سنة ١٨٢٧ ، وبذلك خضعت اليونان للدولة ، ولكن سرعان ما تدخلت أوروبا فأخذت المسألة شكلا جديدا تقض النتائج الفعلية للحرب .

تدخل أوروبا .. ويرجع ذلك الى أن انتصار الأتراك في هذه الحرب كان معناه أن شرق البحر الأبيض سيصير بحيرة مصرية ، وأن جزيرة كريد ستكون محطة للأسطول المصرى فى طريقه بين سواحل الاسكندرية وسواحل اليونان الجنوبية التى ستؤول حكومتها الى ابراهيم .

لذلك لم تر الدول التى تتنازع السيادة فى البحر بدا من التدخل تحت سنار الانتصار للحرية والمدنية . وقد بقيت النمسا بمعزل لأنها لم تكن لها مصلحة مباشرة فى الأمر ولأن وزيرها مترنيخ كان فى أوروبا عدو الثورات ونصير صاحب الحق الشرعى . وقد انضمت اليه بروسيا والتزمت الحياد .

أما فرنسا وإنجلترا وروسيا فقد عقدن معاهدة فى لندن سنة ١٨٢٧ " إجابة لدعوة الثوار وتلبية لنداء الانسانية " تقرر بمقتضاها " أن تفصل اليونان عن تركيا نهائيا ، وأن تبقى السيادة لتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية وإلا تدخلت الدول " .

كانت هذه المعاهدة مجحفة بحقوق الباب العالى لأنها ترمى الى بتر عضو من جسم الدولة بعدما كابدته من نفقات جسيمة فى الجند والمال فلم يستطع إجابة الدول الى مطالبتها فأخذت تستعد لانفاذها بالقوة .

جاءت أساطيل الدول المتحالفة تحت قيادة السردار الانجليزى "كوردنجتون" والأميرال الفرنسى "رينى" والأميرال الروسى "هيدين" ودخلت بغتة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ميناء "نافارين" حيث كانت راسية الدونانمة التركية المصرية فاشتبكت معها وأرسلت قنابلها عليها بلا اعلان حرب ودمرت معظم السفن العثمانية والمصرية .

ثم أخذت الدول تستعد لارسال جيش برى لطرد الجيوش التركية من اليونان . وقد تخارت فى أثناء ذلك إنجلترا وفرنسا بواسطة قناصلهما فى مصر مع محمد على واتفقتا معه ، فى ٣ أغسطس سنة ١٨٢٨ ، على سحب جيوشه وإخلاء شبه جزيرة مورة فأذعن الوالى للقوة وأمر ابنه ابراهيم بالجللاء .

معاهدة أدرة سنة ١٨٢٩ — وقد أعلنت روسيا

الحرب على الدولة وغمزتها حتى دخل جيشها أدرة فاضطر السلطان الى طلب الصلح والتصديق على معاهدة أدرة (سبتمبر سنة ١٨٢٩) التى اعترف فيها باستقلال اليونان .

كانت نتائج هذه المعاهدة بالنسبة لإنجلترا وفرنسا ، وخصوصا بالنسبة للأولى ، إيجاد منطقة نفوذ لها فى شرق البحر الأبيض ، وبالنسبة لروسيا إضعاف تركيا ووضعها تحت حمايتها الفعلية لأن



كلوت بك مؤسس مدرسة الطب بأبي زعبل

المعاهدة نصت على أن تفتح تركيا البواغيز الموصلة الى البحر الأسود للسفن الأجنبية، وألا تبقى أثرا لجميع حصونها على الشاطئ الأيسر لنهر الطونة : ومعنى ذلك التخلي حريا عن رومانيا، وأن تدفع لروسيا نفقات الحرب، ولما كانت تركيا عاجزة عن تسديدها كان لروسيا أن تتدخل في شؤونها وتحصل على امتيازات جديدة .

أما نتائجها بالنسبة لمصر فهي وقوع النزاع بين الوالى والسلطان والدخول فى عصر حروب وأزمات (١٨٣٢ — ١٨٤٠) ظهرت فيها المسألة المصرية لأول مرة ظهورا واضحا فى دائرة السياسة الأوروبية .

فتح الشام — فقد محمد على ولاية المورة بعد موقعة

”نافارين“، وخسر ٣٠,٠٠٠ رجل، وعشرين مليون فرنك فى حرب دامت ستة أعوام فكان بدهيا أن يطالب بولاية الشام عوضا عن المورة، فوق جزيرة كريد التى كان يحتلها المصريون، ولكن أبى الباب العالى الذى كان فى الواقع يضمر الحسد والحقد للوالى متمسكا بالأسباب والمعاذير .

عول محمد على على فض النزاع بالقوة والاستعداد للزحف على الشام خصوصا وأنه كان مقتنعا بأن حدود مصر الطبيعية شرقا فى جبال طوروس لا فى الصحراء .

وكان محمد علي يريد الاستيلاء على هذا الاقليم الغني بأحراشه وأخشابه التي لا بد منها لتجديد قوته البحرية التي خسرها في خدمة السلطان في نافارين .

وكانت فرنسا تشجعه على خطته لتشغل الدولة عنها وقد بدأت في تنفيذ سياستها الاستعمارية في شمال أفريقيا وأرسلت فعلا حملة الى الجزائر (١٨٣٠) .

دخل ابراهيم الشام في أكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبي منها ثم طلب محمد علي الى السلطان أن يقلده في الحال ولاية الشام فأرعد السلطان وأصدر قرارا بخلعه (فبراير سنة ١٨٣٢) ثم جهز حملة قوية ضده بقيادة حسين باشا الذي تقرر أن يخلف محمد في ولاية مصر .

وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أول جيش تركي التقى به في طرابلس واستولى بمساعدة الأسطول المصري على مدينة عكا بعد حصار طويل (مايو سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يونيو سنة ١٨٣٢) ثم التقى بطلائع جيش حسين باشا فدمرها في حمص (٩ يولييه) وهزم الجيش التركي واستولى على حلب (٢٦ يولييه) وبيلان (٢٩ يولييه) فتم له فتح الشام .

أنحدر ابراهيم بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعد له السلطان جيشا ضخما بقيادة رشيد باشا الصدر الأعظم ، ودارت الموقعة في قونية

(٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) فأنجلت عن اندحار الأتراك ووقوع قائدهم أسيرا في يد المصريين . ثم سار المتصرف في طريق بروسة الى الأستانة . وقد امتدّ بهذا النصر نفوذ مصر في الشام وآسيا الصغرى والعراق وصار محمد علي يطالب بتركية آسيا كلها لينشئ منها أمبراطورية عربية جديدة .

تدخل الدول سنة ١٨٣٣ — ولكن أوروبا بدلا من

أن تنظر الى المسألة باعتبارها نزاعا محليا بين التابع والمتبوع ضمن حدود آسيا وأفريقية الاسلاميتين، كما كان ينظر اليها مترنيخ في البداية ، لم تر بدا من التدخل لأن روسيا كانت تخشى جوار دولة قوية جديدة تسد الطريق على مطامعها ، وكانت إنجلترا تخشى من امتداد نفوذ محمد علي في طريق الهند من السويس الى الفرات ، وبالتالي امتداد نفوذ حليفته فرنسا في أفريقية وآسيا .

لم يسع الباب العالي في هلمه إلا أن يطلب المساعدة من الدول ومن روسيا التي كانت ترى الباب العالي في حمايتها منذ معاهدة أدرنة ، وقد أوفدت هذه الدولة فعلا الى الباب العالي القائد "مورافيف" ليفاوضه في تقديم المساعدة الفعلية له .

ودخلت البوسفور في شهر فبراير دو تنمة روسية تحمل مددنازل الى البر فازداد قلق الدول لأن مسألة البحر الأسود ظهرت مع المسألة

الشرقية فأصبحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا في المحل الثاني ، وأخذت تصرح أنها تريد المحافظة على سلامة تركيا ضد روسيا ، وأرسلت الى الأستانة سفيراً جديداً من رجال « العمل » الأmirال "روسان" وناطت به لإبعاد الروس بكل الوسائل عن الأستانة .

وقد كان الباب العالي أرسل الى محمد علي في أوائل سنة ١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه ، بدلا من الشام واطنة ، ولاية فلسطين وطرابلس وعكا ، لكن محمد علي ظل متمسكا بمطالبه . وربما كان من الميسور الوصول الى اتفاق لو أن فرنسا لم يستحوذ عليها القلق من جهة البحر الأسود فلم تكن العناية كلها بتسوية المشكلة التركية المصرية مباشرة بين الباب العالي ومحمد علي .

والواقع أن فرنسا بدلا من أن تؤيد بقوة مطالب مصر في الأستانة ضحت بها وقصرت جل اهتمامها على تحقيق سياستها الخاصة في البحر الأسود . وقد بلغ الأمر بسفيرها "روسان" أن هدد الباب العالي بترك الأستانة إن لم يبعد الأسطول الروسي عن البوسفور وإن لم يبعد ، كما قال بالمرستون ، الأmirال الروسي "ذيله بين رجله" .

ولكن الباب العالي لم يذعن لتهديدات فرنسا إلا بعد أن حصل من الأmirال علي وعد صريح باقناع محمد علي بالاكتفاء بالأقاليم الجنوبية من سوريا . والغريب أن السفير الفرنسي أقدم على خطته دون

أن يتأكد من نيات والى مصر الذى أعلن رفضه لاقتراحات فرنسا
المجحفة بحقوقه (٥ مارس سنة ١٨٣٣) .

فى أثناء ذلك لم يتردد الباب العالى فى الالتجاء ثانية الى روسيا
التي بادرت بانزال جيش على الشاطئ ليصد ابراهيم فى تقدمه، وقد
كادت تقع حرب عامة بين روسيا وفرنسا عول محمد علي على الاستفادة
منها لولا تدخل انجلترا والتمسا .

معاهدة كوتاهية — ظلت الوزارة الانجليزية ترقب

الحوادث وتطورها من كذب سنتين كاملتين حتى اذا سنحت الفرصة
ظهرت فى الميدان، والواقع أن سياستها كانت سياسة هادئة عملية أبعد
نظرا من السياسة الفرنسية « العصبية المزاج » التي تفقد صوابها بين
الأغراض المختلفة ، وليس أدل على ذلك من اشتراك فرنسا مع انجلترا
فى القضاء على أسطول مصر وآمالها فى نافرين ، وإهمال مصالح مصر
فى سبيل مسألة البحر الأسود التي كانت عرضية بحثة . أما انجلترا
فبدلا من أن تنضم الى فرنسا ضد التوسع الروسى — وهذه كانت أمنية
الوزارة الفرنسية — رأت من الحذر أن تستعين أولا بروسيا فى تنفيذ
سياستها فى الشرق ضد فرنسا ومحمد علي (كوتاهية سنة ١٨٣٣ ، ومعاهدة
لندرة سنة ١٨٤٠) ، وأن تستعين بعد ذلك بفرنسا فى تنفيذ سياستها
فى البحر الأسود ضد روسيا (حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦) .

كانت خطة إنجلترا ترمى الى إبعاد الجيش الروسى عن البوسفور بالتأثير رأسا على محمد علي فأرسلت أسطولها الى ميناء الاسكندرية وأرغمته على قبول الصلح مع الباب العالى فأمضى ابراهيم معاهدة كوتاهية التى تنازل السلطان بمقتضاها لمحمد علي عن ولاية سوريا ونيطت بابراهيم ادارة اطنة . ولا ريب أن هذه الاتفاقية كانت انتصارا للمصريين (١٨٣٣) .

معاهدة هنيكار سكسى - ولكن الاتفاقية كانت

فى الوقت نفسه هدنة مسلحة بين الوالى والباب العالى الذى عوّل على الانتقام منه وإذلاله بكل الوسائل ولو أدّى ذلك الى الارتقاء فى أحضان عدوّه الألد روسيا، وسرعان ما استغلت هذه الدولة استعداد الباب العالى وأمضت معه فى ٨ يولييه سنة ١٨٣٣ اتفاقية هنيكار سكسى ، وهى اتفاقية دفاعية كفلت حمايتها على تركيا ثمان سنوات وقد اشتملت على نص سرى يعنى الباب العالى من كل مساعدة مادّية " فى مقابل تعهده بإغلاق البوغاز ضد أعداء روسيا " .

صعقت إنجلترا حين وقفت على خبر الاتفاقية وحضور المهندسين الروسين لتحصين شواطئ الدردنيل، وقد فكر بالمرستون فى اقتحامها ولكنه تردد لأن فرنسا خشيت حدوث حرب عامة واكتفت بالاحتجاج على اتفاقية تجعل الأمبراطورية العثمانية حماية روسية .

خطة إنجلترا - أخذت إنجلترا من ذلك الوقت تتحين الفرص لاستبدال معاهدة هنيكار سكسي ، وبدأت في أثناء ذلك تتقرب إلى الباب العالي وتنشر مصالحها التجارية في الشرق تمهيدا لأغراضها، وساعدتها تركيا على ذلك حتى تتمكن بواسطتها من استرداد الشام والقضاء على نفوذ محمد علي ، وقد ظهرت هذه الخطة حين عقدت الدولة مع إنجلترا في أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية قررت إعفاء البضائع الإنجليزية عند دخولها في الأمبراطورية العثمانية من كل رسم، وقد صرحت لإنجلترا في سنة ١٨٣٩ باحتلال عدن ولكن هذه النقطة التجارية كانت تستر غرض إنجلترا الحقيقي في امتلاك مفتاح البحر الأحمر من الجنوب وإنشاء قاعدة حصينة في طريق الهند ، وقد كانت أساطيل إنجلترا تتردد على مياه مصر وسوريا استعدادا للطوارئ .

خطة محمد علي السياسية والعسكرية - أما محمد علي فتمسك كانت أمنيته الكبرى تصفية النزاع المستمر بينه وبين الباب العالي الذي كان لا يفتأ يعمل على الإيقاع به وتمزيق اتفاقية كوتاهية : وذلك بأن يعلن استقلاله ويفصل نهائيا عن الدولة (١٨٣٨) .

فأتح محمد علي فرنسا وإنجلترا والدول في هذا الأمر فلم يجد منها تعاضدا فعوّل على القوة للدفاع عن ملكه ضد تركيا فقد نظمت

الدولة جيشها فعلا وأخذت الأهبة للهجوم . معتمدة على إنجلترا التي كانت تريد بسط نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق وكانت تحرّض الباب العالي على إيجاد أزمة شرقية جديدة تساعد على تنفيذ خطتها . وقد كتب بالمرستون يقول " ان مصلحتنا أن يسترد السلطان سوريا بل ومصر (١) " .

من ذلك تتضح دقة موقف محمد علي الذي ما كان يجهل نيات السياسة الانجليزية خصوصا وأن الانجليز عملوا جهدهم في خلق الفتن والدسائس ضدّ الحكم المصري في لبنان والشام ، ولكن جيوش تركيا كانت بالمرصاد وقد بدأت بالعدوان فانتصر عليها ابراهيم في موقعة « نصيبين » الشهيرة (٢٤ يونيه ١٨٣٩) ، ثم تابعت الحوادث فمات السلطان محمود بعد ستة أيام وخلفه في الملك صبي في السادسة عشرة .

(١) كتب اللورد (بولسني) سفير إنجلترا في الأستانة في ٣ مارس سنة ١٨٣٦ مذكرة الى الباب العالي يقول فيها " ان محمد علي هو الذي وضع بنفسه السلطان في مركز يدعو الى محاربته ، ولا بد من إخراجهم من الموقع الذي يهدّد منه الباب العالي " .

وقد ذكر بولسني ان إنجلترا لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تقول لمحمد علي : " اذا كان النجاح حليفك في الحرب ضدّ السلطان فلن نسمح لك إنجلترا باجتناء ثمرة واحدة لا تتشارك ... ان إنجلترا ستقطع عليك السبيل ... وفي وسعها أن تجعل نفوذك أثرا بعد عين وأن تهذف بك عاريا في الصحراء " .

من عمره (عبدالمجيد) ، وفي ١٤ يولييه سلم القبودان أحمد باشا الأسطول التركي الى محمد علي في مياه الاسكندرية .

في هذه الآونة كان المصريون على أبواب الأستانة ، وقد أوصت الحكومة الفرنسية ابراهيم بالاعتدال ، وكان الباب العالي مستعداً للتسليم بمطالب المصريين وجعل حكومة محمد علي وراثية في ذريته في مصر ، والشام ، وكريد .

تمرُّل الدول (١٨٣٩ — ١٨٤١) — ولكن تسوية

المسألة التركية المصرية بهذه الطريقة كانت لا تتفق وأغراض السياسة الانجليزية ، وكان من السهل على فرنسا إحباط هذه السياسة باتفاقها مع روسيا التي كانت تايح على تركيا في الإسراع بقبول مطالب محمد علي حتى لا تجد انجلترا سبيلا الى التدخل وإلغاء إتفاقية هنيكار سكسكي ولكن فرنسا أهملت هذه الخطة الحازمة ورجعت الى سياستها في سنة ١٨٣٢ فحالت بنخطتها العدائية نحو روسيا دون حل الأزمة المصرية في الوقت المناسب .

فقد جعلت فرنسا أكبر همها منذ بداية الحرب التحرش بالروسيا والقضاء على نفوذها وكان سبيلها الى ذلك سعيها المتواصل في منع الوالى من الاتفاق رأساً مع الباب العالي ، وتقرّبها الى انجلترا عدوة محمد علي للتضييق على روسيا في البحر الأسود .

والواقع أن فرنسا ساعدت على نجاح السياسة الانجليزية التي كانت تخشى أن يحصل صلح عاجل بين الباب العالي ومصر فلا تنهيا الفرصة لتدخل أوروبا .

وبينما كان الباب العالي يستعدّ لإصدار فرمان بإجابة محمد علي الى مطالبه اجتمع ممثلو الدول الخمس : روسيا وفرنسا وانجلترا والنمسا وبروسيا في الأستانة وأرسلوا اليه مذكرة (٢٧ يوليه) عهد بتحريرها الى سفير فرنسا البارون « روسان » وفيها يعلنون " أن الاتفاق بين الدول الخمس الكبرى أصبح أمرا واقعا وأنها تدعو الباب العالي ألا يبرم إتفاقا دون أخذ رأي الدول " .

كان محمد علي يرمى الى الاستفادة من انتصاراته المتتالية والاتفاق مباشرة مع الباب العالي ولكن هذا الحل الذي كانت تؤيده روسيا لم ترض عنه فرنسا لأنها كانت تريد تحويل المسألة المصرية الى مسألة شرقية تدعو الى تدخل الدول من جديد وتقض اتفاقية هنيكار سكلسي . وقد كانت النتيجة الفعلية لمذكرة ٢٧ يوليه وضع تركيا تحت حماية الدول الخمس ، واشترك الدول مع روسيا في حمايتها .

وهذه كانت الخطوة الأولى لحل مسألة البحر الأسود في دائرة المسألة الشرقية .

ولكن في حين أن فرنسا جعلت مسألة البحر الأسود مسألة أساسية والمسألة المصرية مسألة ثانوية تحل كلاهما بالاتفاق مع إنجلترا ، جعلت إنجلترا المسألة المصرية مسألة أساسية ومسألة البحر الأسود ثانوية ، وقد توصلت باتفاق فرنسا معها الى حل مسألة البحر الأسود حلا يتفق مع وجهة نظرها ثم استغلت حنق روسيا على السياسة الفرنسية فأحدثت معها ضد فرنسا على حل المسألة المصرية حلا قاسيا لم تكن تتوقعه حليفة محمد على .

وقد اتفقت فعلا إنجلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر الخارجية وانتزاع الشام من محمد على وحرمانه من فتوحاته التي أنفقت مصر فيها أموالها ودماء أبنائها تسع سنوات (١٨٣١ - ١٨٣٩) .

فطن الرأي العام الفرنسي الى مرامي السياسة الانجليزية فتارت ثأرته واضطر لويس فيليب في أول مارس سنة ١٨٤٠ الى تأليف وزارة يرأسها تيسير الذي كان يقول " إن المصلحة القومية الكبرى والكرامة الوطنية تقضيان بالدفاع عن مصر ومحمد على " .

وقد كانت خطة الوزارة الجديدة ترمي الى تصحيح غلطات السياسة الفرنسية وحل المسألة المصرية حلا ينطبق مع المصلحة والشرف وذلك بأن تعمل على تسويتها في السر رأسا بين الباب العالي ومحمد على .

ولأجل أن تنجح هذه الخطة عوّّل تيربواسطة سفيره في لندن (جيزو) على التظاهر بالتضامن مع بالمرستون ورغبته الأكيدة في تسوية المسألة المصرية بالاشتراك مع إنجلترا والدول . وكان غرضه اكتساب الوقت الكافي لإبرام الاتفاق بين تركيا ومصر .

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ - ولكن بالمرستون وقف .

على سرّ الخطة الفرنسية فعجل بالاتفاق مع مندوبي روسيا والنمسا وبروسيا على الوقوف في وجه محمد علي ، وقد أمضوا معا في لندن معاهدة ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ التي وضع بواسطتها بالمرستون قواعد التسوية المصرية بغير علم فرنسا .

وأهم شروط هذه المعاهدة تلخص في أنه إذا خضع محمد علي في مدّة عشرة أيام ورد كريد والأماكن المقدّسة ببلاد العرب وإيطنة والشام أعطته الدولة ولاية مصر وراثية وولاية عكاه مدّة حياته وإلا أخضعت الدولة بالقوّة ونظرت في أمره من جديد .

رفض محمد علي هذه الشروط القاسية، وأخذت الصحافة والأحزاب في فرنسا على اختلاف ألوانها تندّد بالسياسة الإنجليزية العدائية المهيمنة، وقامت الاستعدادات الحربية فيها على قدم وساق ، وألفت وزارة جديدة (سولت) صار جيزو وزير خارجيتها ورئيسها السياسي (أكتوبر

سنة ١٨٤٠) ، ولولا حكمة لويس فيليب ووزرائه لنشبت الحرب بسبب المسألة المصرية بين فرنسا والدول .

وقد ذهبت في أثناء ذلك أساطيل الحلفاء وحاصرت سواحل الشام واستولت عليها ، وانتشرت الفتن في أنحاء الشام ولبنان فاضطر ابراهيم الى إخراجها (أكتوبر — ديسمبر) وأصدر الباب العالي قرارا بعزل محمد علي . ثم ذهب (نابيير) قائد الأساطيل الى الاسكندرية مهدداً ، وأرغم محمد علي على ردّ الأسطول العثماني والتنازل عن سوريا في مقابل الحصول من الباب العالي على الوراثة في مصر .

فرمان الباب العالي (الخط الشريف) ١٨٤١ — بادرت

انجلترا بعدم الاعتراف باتفاق (نابيير) وتبعها الباب العالي الذي كان يريد جعل ولاية مصر لمحمد علي مدّة حياته فقط . ولكن فرنسا تدخلت في الأمر ووافقت الدول أخيراً على طلب جعل الولاية وراثية في سلالة محمد علي (٣١ يناير سنة ١٨٤١) ، وقد وافق الباب العالي على ذلك وأصدر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فرماناً يجعل هذه الولاية وهمية ويحوّل مصر الى " ولاية عثمانية كباقي الولايات " .

وأهم شروط هذا فرمان اختيار كل وال جديد بواسطة الباب العالي ، وتحديد طريقة جباية الضرائب وتوزيعها بواسطة تركيا

وأخذ الريع منها لحزاقتهاء، وإنقاص عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ وتعيين رؤسائه بواسطة الدولة ، وعدم تحويل الوالى الحق فى إنشاء السفن. الحرية إلا بعد الحصول على إذن صريح من الدولة .

طلب محمد على الى الدول تخفيف هذه الشروط فأرغمت النمسا ، وروسيا ، وبروسيا بالمرستون على التدخل لدى الباب العالي وهددت بالانسحاب من المحالفة فأصدر السلطان فى أبريل سنة ١٨٤١ تقليداً جعل حق الوراثة للأكبر سناً بين الأولاد الذكور ، وقرّر أن تحدّد الجزية فيما بعد (حدّدت فى يونيه بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه) ، وقد أقرّت الدول الفرمان الجديد (٢٢ مايو) الذى يعدّ أساس الدستور المصرى. الحديث .

وقد حاولت فرنسا فى أثناء المفاوضات الأخيرة تسوية المسألة الشرقية بحذافيرها بين الدول الخمس: ولكن روسيا أبت أن تكفل سلامة الأمبراطورية العثمانية واستقلالها ، ورفضت إنجلترا التعرّض لمسألة حماية المسيحيين فى سوريا ومسألة طرق آسيا وحرية أو حياد السويس والفرات ، وأخيراً أمضت الدول الخمس « اتفاقية البواغيز » التى قرّرت إغلاق الدردنيل والبسفور أمام جميع السفن الحربية الأجنبية ، وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها وسوّيت المسألة الشرقية من جهة

البحر الأسود تسوية وجدت فيها السياسة الفرنسية بعض الترضية ،
وتوطد السلم في أركان أوروبا .

وقد التفت محمد على بعد ذلك الى إصلاحاته الداخلية ولكنه
مرض في آخر سنه ومات في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ فذهب ذلك
الرجل العظيم الذى ترك صفحة خالدة في تاريخ مصر الحديث ، والذى
جعل مصر كما يقول « فريسينيه : ” تلعب في وقت من الأوقات
دور دولة كبرى “ .

ولا ريب أن معاهدة سنة ١٨٤١ كانت درسا قاسيا ألقت السياسة
الأوروبية على السياسة المصرية لأنها أجلت حل المسألة المصرية ،
وربطت مصر بالدولة فعرقلت تقدّمها وصيرتها كبقية ولاياتها رهن
مطامع الدول .

على أن هذه المعاهدة قد اشتملت على أساس الاستقلال المصرى
إذ مكنت محمد على من إنشاء أسرة حاكمة يجرى أفرادها على سياسة
واحدة ترمى الى عظمة البلاد وورقيها ، وأصبحت مصر من ذلك
الوقت ولاية ذات شخصية خاصة فى العالم الدولى .

الباب الثالث

خلفاء محمد علي

عباس الأول — محمد سعيد باشا

(١)

عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) — كان عصر

محمد علي عصر فتوحات وحروب ختمت بمعاهدة (١٨٤٠ — ١٨٤١) فصارت وجهة الحكومة بعد ذلك التوفر على الإصلاحات الداخلية النافعة . ولكن الحركة الإصلاحية التي ظهرت في نظم الدولة ومنشآتها السياسية والاقتصادية قد وقف دولابها في بعض مظاهرها بعد المعاهدة لأن الوالى أنقص جيشه وأحبطت سياسته فاضمحل مصدر القوة الفعلية التي كانت تدفع هذه الحركة العامة (١٨٤١ — ١٨٤٨) . وقد ولى الحكم بعده عباس باشا الأول (ابن طوسون بن محمد علي) فعمل على تعطيل هذه الحركة بدلا من إنعاشها وتعهدا .

كان عباس حاكما مستبدًا عدوًا لكل حركة وإصلاح يستند في حكمه الى قوتين : الرهبة ، والجمود .



سليم پاشا الفرل سوي

أما الرهبة فقد كان من مظاهرها بث العيون والأرصاد على عمه سعيد باشا وعلى كبار رجال الدولة الذين عاونوا جدّه في إصلاحاته. فانتشرت الدسائس والسعايات وفقد الأمن والطمأنينة وتطرق الخلل الى الأعمال ، فهاجر الكثيرون الى الأستانة ولم تخف وطأة الحكم الاستبدادى قليلا إلا بعد أن أصدر السلطان عبد المجيد سنة ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) قانون « التنظيمات الخيرية » الذى تفيدت به حكومة الوالى فأمن المصريون على أرواحهم وأموالهم واستقرّ العدل .

أما الجمود فكانت أوّل مظاهره إغلاق المدارس التى شيدها جدّه وإبطال المعامل والمصانع ، وإخلاء سبيل الأوروبين الذين عمل على طردهم من المملكة بكل الوسائل وسحب منهم الرخص والامتيازات التى كانت تعطى لهم فخنقوا عليه ورموه بالتعصب ، وقد أتقص عدد الجيش الى ٩٠٠٠ وأسس بعض المدارس الحربية فى « العباسية » .

وأهم أعمال هذا الوالى، وقد أكره على أكثرها، انشاء أوّل خط حديدى فى مصر بين القاهرة والاسكندرية (١٨٥٢ — ١٨٥٦) بواسطة شركة انجليزية لتسهيل المواصلات بين الهند وأوروبا عن طريق مصر . وقد اشتغلت العساكر البحرية فى مدّ الخط فتعطلت حركة السفن ودار الصناعة وانحطت البحرية المصرية :

وفي أواخر حكمه ساعد الدولة في حرب القرم فأرسل اليها جيشا بقيادة جعفر باشا صادق وأسطولا تحت إمرة حسن باشا الاسكندراني. كان لهما أثر واضح في انتصاراتها على الروس .

وقد شجع "أوجست مريت" في البحث عن الآثار فاكتشف مدافن العجول بسقارة (١٨٥٠) وبدأت دار التحف تزداد أهميتها . ويقال ان عباس مات قتيلا في قصره بينها (سنة ١٨٥٤) ، وبذلك انتهت أيام ذلك الوالي الذي عمل على إفساد خطة جدّه الكبرى بحكمه. الاستبدادي الذي كان خلوا من كل عظمة .

(٢)

سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٣) — ولكن من حسن حظ مصر أن سعيدا حكمها بعده فنشر العدل فيها وكان عصره عصر تقدم ورفق . وهو وإن لم يكن كأبيه من أنصار الطفرة والتوسع ولكنه كان يحب شعب مصر ، وقد أحدث من الإصلاحات أبعدها أثرا في حياته العامة وأكثرها تلاؤما مع فكرة التطور . بهذه السياسة الحكيمة أزال سعيد أسباب الشكوى التي كانت في أيام أبيه ، فقد كانت حكومة محمد علي بسبب الحروب المستمرة والحاجة الى الجند والمال — كان الجيش يبلغ الثلاثمائة ألف تقريبا في بلد لا يزيد عدد سكانه عن ثلاثة ملايين — ترهق الشعب بتجنيد

وضرائبها وتحرم الزراعة من الأيدي العاملة . وقد فطن سعيد الى ذلك فبدأ بتحديد سلطة المديرين ومشايخ البلد الذين كانوا في أقاليمهم البعيدة من الادارة المركزية يسيئون استعمال السلطة التنفيذية التي أخذوها من الحاكم الأعلى . كان جهل أولئك الحكام وما فطروا عليه من الغطرسة والميل الى الظلم منذ عصور الاستبداد منشأ سوء الادارة الذي ظلت تشكو منه البلاد زمنا طويلا رغم ارادة ولايتها .

الاصلاحيات الادارية - تلخص في أن سعيد قيد

سلطة الحكام الذين كانوا وسطاء بينه وبين الشعب فسنّ للجندي نظاما أتقص عدد الجيش الذي تحت السلاح ، وجعل الخدمة العسكرية قصيرة بالدور بحسب "ترتيب المواليد" لا بحسب ارادة شيخ البلد الذي كان يستثنى أبناءه ومحاسبيه . أما فيما يتعلق بالعوائد والضرائب فقد حدّد الوالى مقدارها والمطلوب من كل فرد في دفاتر خاصة . وألغى السخرة التي كانت تلجأ الادارة اليها في أشغالها العامة .

بعد أن قيد الوالى السلطات الادارية في الأقاليم عوّل على تقييد سلطته الشخصية التي هي مصدر هذه السلطات جميعا فأنشأ "مجلس الحكومة" الذي كانت مهمته وضع اللوائح الادارية والنظر في القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالى . وكان من اختصاصات هذا المجلس الفصل في مشاكل الادارة القضائية ، وكان

الوالى قد حصل من الباب العالى على حق تعيين القضاة الذى كان من قبل لقاضى القضاة الموفد من الأستانة ، فأصبحت الادارة القضائية من ذلك الوقت خاضعة للحكومة وتحت رقابتها فبطلت الرشوة وقلت أسباب الشكوى من القضاء فى البلاد .

وقد حوّل سعيد بعض "نظارات" أو دواوين أبيه الى وزارات وأصدر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٧ مرسوماً يشتمل على النظام الجديد الذى أدخله فى الادارة العامة وبلغ الى قناصل الدول فى مصر بواسطة وزير خارجيته .

ينص هذا المرسوم على انشاء وزارة للداخلية برياسة الأمير أحمد باشا رافت . ووزارة للمالية برياسة الأمير مصطفى بك فاضل . ووزارة للحربية برياسة الأمير حلیم باشا .

ويقول المرسوم ان وزير الخارجية سيستمر وسيطاً بين الحكومة والقناصل فى كل ما يتعلق بالمبادلات الرسمية ، وأن المجلس المدنى "مجلس الحكومة" يستمر فى إنجاز الأعمال القضائية والادارية تحت رياسة الأمير اسماعيل باشا .

وأن الوزراء ورئيس المجلس المدنى يجتمعون مرة فى الأسبوع أو أكثر اذا دعت الحاجة تحت رياسة أحمد باشا (رافت) .

وقد ألغى سعيد وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم برعيته
وجعل المأمير ومشايخ البلد تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة

وبذلك عاد النظام الى الادارة العامة التي عطلت حركتها في عصر
عباس، وبدأ المصريون يشعرون بأن لهم حكومة تسهر على مصالحهم.

الجيش — وقد عني سعيد عناية خاصة بجيشه فحافظ على
صبغته الوطنية بعد أن كاد يقضى عليها عباس الذي جلب الألبانيين
وكوّن منهم حرسا بلغ عدده الستة آلاف جندي .

وكان سعيد يقضى معظم أوقاته مع جيشه الذي كان يصحبه
في تنقلاته في جهات القطر ، وسعيد أول من قرر ترقية العسكرى
من تحت السلاح الى ضابط ، وبهذه الطريقة ارتقى عرابي وغيره
من أبناء جنسه الى مراتب القيادة في الجيش التي كان يحتلها الأتراك
والشراكسة ، وكان ذلك بدء النزاع الذي أدّى الى الثورة العرابية .

وبلغ من شغف سعيد بجيشه أنه كان لا يفارقه في حله وترحاله
في مدن القطر المختلفة ، وكان يقدم لجنوده أنحر الطعام من مطابخه
الواسعة ” وكان دائما يغير أزياءهم الى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أنحر
الملابس من قطنية وصوفية ونخيش بالقصب ومحلى بالفضة والذهب
وعلى طرايشهم الفرجيات . وكانت مناظر فرسانه المدرّعة والمزوّدة

تشبه أنفخرجنودأوروباً^(١)“ وقد اتفق الرواة على أن نفقات الجيش كانت السبب الأول فى سوء الحالة المالية التى وصلت إليها البلاد فى عهد هـ .

الزراعة والتجارة — نظم الوالى ادارته السياسية والقضائية

والعسكرية على النمط المتقدم ، وقد وجه عنايته الى إصلاح الزراعة فقضى فى سنة ١٨٥٨ على نظام الملكية القديم ووزع الأراضى بين الفلاحين فأصبحوا ملاكاً أحراراً فى التصرف فى أرضهم وحاصلاتها . وقد تنازل للأهالى عن جميع الديون أو الضرائب المتأخرة على الأرض فنشطوا للعمل والتكسب . ولا ريب أن هذا الإصلاح كان من الأعمال الجليلة البعيدة الأثر فى الحياة العامة .

وأوجد الوالى نظاماً عادلاً للضرائب، وألغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التى كانت تعوق حرية التجارة ، وقضى على نظام الاحتكار الذى كان يغبن الفلاح لأن محمد على كان يهتم بعظمة البلاد أكثر من اهتمامه بسعادة الفلاح . وقد ظل هذا النظام متبعاً فى الواقع رغمًا من المعاهدة التى وقعت بين الدول الأوروبية وتركيا فى سنة ١٨٣٨ وتقرد بمقتضاها منح الأوروبيين حرية التجارة فى ولايات الدولة . وقد عمل عباس جهده فى معاكستهم ولكن رغمًا من ذلك بدأ التجار الأوروبيون

(١) اسماعيل سرهنك (تاريخ دول البحار) ، الجزء الثانى .

وعملائهم ينتشرون في الاسكندرية والأقاليم ويتعاملون مع الأهالى رأسا حتى قويت هذه الحركة في عصر سعيد فانتشرت الرفاهية في البلاد. وقد روى تاجر أوروبى بالاسكندرية الى "بول مريو" فى سنة ١٨٥٦ أنه دفع أربعائة جنيه الى إحدى أولئك النسوة القرويات اللواتى يمشين حفاة ويلبسن الجلابيب الزرقاء . وليس أدل من ذلك على تطور الأحوال . ولا ريب أن عصر سعيد كان "العصر الذهبى" للفلاح .

الملاحة والبحرية — وقد عمل الوالى جهده فى تسهيل وسائل النقل والتجارة فلم يكتف بالغاء الجمارك الداخلية بل شجع الملاحة فى النيل والبحر الأحمر وأنشأ السكك الحديدية ، وقد كانت ترعة المحمودية التى شقها محمد على (١٨١٩) فى حاجة الى الإصلاح والتعهد منذ أيامه إلا أنها كانت كلفته النفقات والضحايا الكثيرة إذ مات من العمال فى هذه السخرة نحو اثنى عشر ألفا . وكانت هذه الذكرى تجعل الوالى يتردد فى تعهدها ونزحها . فلما ولى سعيد الحكم كان لابد من الاستغناء عن هذا العمل الجليل الفائدة أو إصلاحه فقرر نزح الترعة فى مدّة شهر : وقام بالعمل تحت إشراف موجيل بك أكثر من مائة ألف عامل كان يوزع عليهم صباح كل يوم أجود الخبز ويعاملون بالحسنى فلم يمض منهم أحد .

ومن مظاهر عناية سعيد بالملاحة في مصر منحه في سنة ١٨٥٤ الى شركة أجنبية (شركة الانجرارية المصرية) امتياز « جر » البضائع الصادرة والواردة بواسطة مراكب بخارية في النيل والترع المصرية. في مقابل تعهد الشركة باقامة الأعمال الهندسية اللازمة على المحمودية . وبذلك انتظمت الملاحة في هذه الترع التجارية الكبرى .

وقد صدر في سنة ١٨٥٧ فرمان سلطاني بإنشاء (الشركة الجديدة) التي كانت مراكبا في البحر الأحمر والبحر الأبيض تنقل البضائع والبريد بين ثغور مصر والدولة ، وكانت هذه الشركة مؤلفة من كبار المصريين والأجانب .

وقد عهد سعيد الى شركة (ديسو) الفرنسية باصلاح فرضة السويس وبناء رصيف وحوض لاصلاح السفن فيها (١٨٦٢) .

ولم يكن اهتمام سعيد بالبحرية المصرية أقل من اهتمامه بجيشه . لأنه نشأ صغيرا على ظهر السفين مع طائفة من أبناء " الشعب " اذ كان أبوه يعدّه لقيادة البحر . وكان سعيد بعد فراغه من مساعدة الدولة في حرب القرم في أوائل حكمه والتفاته الى الاصلاحات ينوى تقوية البحرية المصرية بإنشاء سفن جديدة واصلاح سفن الدوننمة التي عادت من القرم ولكن بعض الدول الأوروبية البحرية خوّفت

الباب العالى من تقوية الأساطيل المصرية التى ناصبته العداء فى عهد محمد على فمنع السلطان سعيدا من إصلاح سفنه واضطره الى تكسير أكثرها وبيع أخشابها وإخلاء سبيل ضباطها . وبذلك تمكنت تركيا والدول بفضل السلطة التى تستمدّها من معاهدة لندن من القضاء على قوّة مصر الحربية فى البحر .

السودان — وقد فكر الوالى فى الوقت نفسه فى إصلاح

شؤون السودان فذهب فى يناير سنة ١٨٥٧ وتفقد أحوال الرعية فيه ، فقسمه الى خمس مديريات : سنار ، كردفان ، الناكه ، بربر ، دنقلة . وأرسل الى المديرين منشورا فى ٢٦ يناير يأمرهم فيه بالعدل ورفع الحيف عن السكان فيما يتعلق بالضرائب ، والسخرة ، والقضاء . وفى أواخر حكمه عين موسى باشا حمدى حكاما عاما للسودان فانتظمت إدارته وساد الأمن فى جميع ربوع السودان فكثرت الرحلات العلمية الجغرافية التى كانت مقدّمة الحركة الاستعمارية الأوروبية فى أواسط أفريقية : وأهم هذه الرحلات التى كان يشجعها الوالى رحلة صمويل بيكر وسبيك وغرانت الى منابع النيل (سنة ١٨٦٢) وقد وصلوا الى بحيرة (ألبرت) و (فكتوريا نيانزا) " نسبة الى فكتوريا ملكة انجلترا وزوجها البرنس ألبرت " .

غلطات سعيد — ولكن مما يؤسف له أن هذا الوالى العادل الذى كان يحب الشعب حبا جما ويعمل من الاصلاح كل ما من شأنه جلب الرفاهية له لم يعن بتتقيقه وتنويره عناية ابيه فألغى عند توليه الحكم ديوان المدارس الذى كان يديره عبد الله فكرى ، ولم تفتح فى عهده إلا مدرسة حرية ، وأخرى بحرية ، وكانت المدارس فى عهد عباس أربعا .

ويؤخذ عليه أيضا أنه أوّل من رحب بالأجانب وبالغ فى إكرامهم فكانوا يطعمون فى جانبه ، ويخدعونه كثيرا ويحصلون منه على امتيازات ومنح لا تراعى فيها مصلحة مصر .

وفى عهد سعيد بدأ الفناصل يتدخلون بطريق مباشر أو غير مباشر فى شؤون مصر الداخلية . وقد كان الأجانب منكمشين فى عهد محمد على وعباس ولكن سعيدا ارتكب غلطتين سياسيتين كبيرتين جرتا على البلاد كل بلاء : الدين والفناء .

ذلك أن سعيدا وقع فيما لم يقع فيه أبوه وكانت ادارته المالية من أسوأ الادارات ، وهو أوّل من استدان من البيوتات المالية الأجنبية بفقد قروضا تبلغ الثلاثة ملايين من الجنيهات ، وكان دينه السائر يبلغ العشرة . وقد استحكمت الأزمة المالية فى أواخر حكمه فاضطر الى

بيع أثاث السراى وما حوته خزائن الحكومة من نفيس المتاع، وصرف الجيش، ومنح موظفى الحكومة الذين يتركونها أرضا معاشا لهم ولا ولادهم.

وقد كانت ديونه على نوعين : داخلية وخارجية ، وكان منشؤها فى سعة كرم الوالى وتعاقدته من غير روية مع الأوروبايين "المتعهدين" وغيرهم الذين كانوا لا ينفكون يطالبونه بواسطة قناصلهم بتعويضات كبيرة عن غبن وهمى أصابهم فى اتفاقات أبرموها مع الحكومة .

وكان سعيد متلافا للمال، يروى عنه أنه أنفق نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات فى زخرفة حجرة له فى أحد قصوره ، وقد أنفق المال الكثير على جيشه فاستدان لمعامل ألمانيا وفرنسا حيث اشترى المدافع والملبوسات وآلات الحرب .

وقد انتهى الأمر بالحكومة فتوقفت عن دفع مرتبات الموظفين والمستخدمين وأصدرت أوراقا مالية، لم يرو عن مثلها ، كانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية يعطيها أولئك المستخدمون الى مموّنهم من وطنيين وأجانب ، فكان جيش التجار والمقاولين يحاصرون الخزانة المالية كل يوم ولا يفوزون بطائل حتى هبطت قيمة هذه الأوراق الى الحد الأدنى فى السوق .

أما القناة فقد منح سعيد فرديناند دلسبس فى سنة ١٨٥٤ امتياز شق قناة السويس بين البحر الأبيض والبحر الأحمر . وقد

وجدت هذه الفكرة من القدم ، وكان حكام مصر من الفراعنة الى محمد علي يعارضون في تنفيذها حتى لا يفتحوا للأجانب باب الإغارة على مصر . ولكن سعيد وثق بدلسيس ونظر الى أهمية هذا العمل من وجهة المدنية لا السياسة ، وقد بدىء فعلا حوالى سنة ١٨٥٩ رغم معارضة الباب العالي وانجلترا التى كانت تخشى من النفوذ الفرنسى أو المصرى على طريق الهند . ولا ريب أن نابليون الثالث كان العضد الأكبر لسعيد فى خطته إذ بدأت سياسة المصالح فى عهد الأباطورية تلعب دورا كبيرا فى مصر بعد أن كانت سياسة عواطف فى بعض مظاهرها فى أيام لويس فيليب .

فتح سعيد بقناته للأجانب أبواب مصر فأخذت انجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبق كتابها الى الاكثار من مصالحها الاقتصادية والسياسية فى مصر ، وكانت القناة رأس هذه المصالح ، تمهيدا للتدخل فى شؤونها والاستيلاء عليها ، وكان نوبار يردد القول " بأن التدهور نشأ فى عهد سعيد " .

وقد كان فى وسع أية حكومة قوية بعده تدارك الأمر لو ساعدها الحظ .

همنامه — وعلى أية حال فان سعيدا أول حاكم اعتر بالجنسية المصرية وأحب بلاده باخلاص حبا لا تشوبه المطامع والزهو وكان

لايميل الى الأتراك ويذل جهده في تقوية العنصر الوطنى وإسعاده .
 روى أحمد عربى فى الفصل الخامس من مذكراته ما يأتى عن
 سعيد " ... ولشدة إعجابه بى أهدانى تاريخ نابليون بونابرت طبع
 بيروت " وهو بادى الغيظ ، لأن الفرنساويين تمكنوا من التغلب
 على البلاد المصرية ، وكان يحرض على وجوب حفظ الوطن من طمع
 الأجانب ... وقد ازداد هذا الشعور فى تأصلا عند ما سمعت الخطبة التى
 ألقاها سعيد باشا فى مأدبة أديها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين
 وأعضاء العائلة الحاكمة وأعظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين
 قال مرتجلا :

« أيها الاخوان . إني نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى »
 « من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أم الأرض »
 « فقد توالت عليه دول كثيرة : كالرعاة والأشوريين والفرس حتى »
 « أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان . هذا قبل الاسلام »
 « وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين »
 « والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك والأكراد »
 « والشركس . وقد أغارت فرنسا عليها واحتلتها فى أوائل هذا القرن »
 « فى زمن (بونابرت) وبما أنى اعتبر نفسى مصريا رأيت أن أربى »
 « أبناء هذا الشعب وأهذه حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده »

« خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد وطدت »
« نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » .

قال عرابى : فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء
والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا
ووجوههم تهلل فرحا واستبشارا . وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول
حجر فى أساس « مصر للمصريين » .

كان سعيد عريقا فى مصريته ، مجدا فى تحسين أحوال شعبه
الاقتصادية والاجتماعية ، ولئن ترك حكومة فقيرة مستضعفة فقد ترك
شعبا غنيا بثروته وموارده ، وكان عصره عصر سلم ، وعدل ، ورفاهية .

البنايات السليمة

عصر اسماعيل

الفصل الأول

الخطوة المالية والسياسية وأسباب التدخل

الأوروبي في مصر

كان عصر اسماعيل كعصر محمد علي ينطوي على العظمة والبؤس من الوجهتين السياسية والعمرانية. وكان اسماعيل منذ ولايته (١٨٦٣) الى افتتاح القناة (١٨٦٩) صاحب الأمر والنهي وكانت مصر عليها مخايل العظمة ، وكان هذا العصر من أزهى عصورها . ثم جاء عصر محن سياسية ومالية ارتبكت فيه الادارة والعمران فتدخل الأجنبي في شؤونها وقد كان هذا العصر (١٨٦٩ — ١٨٧٩) مدرسة المحنة الكبرى التي تكونت فيها روح جديدة ترجع اليها أسباب ومقدمات الثورة العراقية .

خطبة اسماعيل — سار اسماعيل على خطبة محمد على الواسعة التي كانت ترمى الى عظمة مصر واستقلالها ولئن كان ينقصه حزم جدّه وبعد نظره إلا أن مهمته الكبرى كانت أكثر دقة لأن عصره كان عصر الانتقال الصحيح في الحياة العامة إذ بدأت المصالح الأجنبية، على أثر منح امتياز قناة السويس (١٨٥٤) وازدياد العمران والرفاهية، تتغلغل في البلاد بقوة. وقد أخذت شكلا مالياً كان تدخلا سالياً منظماً أدّى الى تدخل سياسي رسمي (١٨٧٦) أعقبه تدخل مسلح (١٨٨٢).

كان حجر الزاوية في سياسة اسماعيل المالية في الخارج تحقيق استقلال مصر بالنسبة لتركيا بالمال لا بالسيف وبسط النفوذ المصري في أفريقية. وفي الداخل العمل على إنفاذ إصلاحات واسعة في جميع فروع الادارة المصرية. ولكن أوروبا عملت على إحباط سياسته وتمكنت بواسطة قناصلها وتجارها وصناعها و «مقاوليها» الذين كانوا يستندون الى الامتيازات من عرقلة أعماله في مصر.

وقد أبان اسماعيل عن خطته عند توليه الحكم في خطبة الجلوس التي قال فيها: "ان أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد في المالية، ولكي أقدم دليلاً محسوساً على إرادتي هذه عزمتم من الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافى وتقرير مرتب سنوى لى لن أتجاوزه



يوسف افندي مدير حدائق شبرا في عهد محمد علي

أبداً فأتى ذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لإنماء شؤونه الزراعية وتحسينها .

وإني آمل يا حضرات القناصل أن أجد منكم اقتناعاً بهذه المواطن التي تملأ قوادي وإقبالا على وضع أيديكم في يدي باخلاص لنعمل معا على ما فيه خير البلاد وساكنتها .

كان اسماعيل طموحا تحفزه همته الى تحقيق خطته الكبرى في الداخل والخارج في وقت واحد وتنفيذ مشاريعه الواسعة دون تريت . وكان ذلك يستدعي وجود وزارة مالية منظمة تعينه في تدبير شؤونه وضبط حساباته . ولكن يظهر أن الوالى تفرّد بالأمر وفضل أن يكون حكمه المطلق جماع السلطات كلها حتى يتمكن عاجلا من النهوض بالبلاد . وكان من المحتمل أن يكتب النجاح له في سياسته لولا المصاعب الناشئة من مركز البلاد الطبيعي والسياسي .

الأزمة الأولى — أول عامل شجع الوالى في سياسته

انصباب الثروة في البلاد في أوائل حكمه إذ كانت الحرب المدنية في أمريكا على ساق فارتفعت أثمان القطن المصرى حتى بلغ ايراد الصادر ١٤ مليون جنيه في سنة ١٨٦٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٤ في سنة ١٨٦٢ وكان اسماعيل ، كمعظم رجال عصره ، يتوهم أن الحرب

ستستمرّ طويلا فعقد قرضا كبيرا وشرع في تنفيذ خطته ولكن الحرب
وقفت فجأة في سنة ١٨٦٥ فوقعت الحكومة المصرية في أزمة ، فلم
يمنعها ذلك من الامعان في سياستها اعتمادا على ثروة لا تفد وأخذت
تنتقل من ضائقة الى ضائقة وتعقد القرض بعد القرض ، بشروط
فادحة حتى عجزت عن سداد دينها بل وفوائده التي باغت ٦ ملايين
من الجنيهات في العام .

مسؤولية تركيا — أنفق اسماعيل الأموال الطائلة
في أسفاره الى الأستانة للحصول على امتيازات توسع استقلاله وتكسر
قيود معاهدة لندرة . وكان يرشو السلطان نفسه ووزرائه وكبار
رجال الدولة والسياسيين والصحفيين ، ويقدر ما أنفقه فيها
بعشرين مليون جنيه على الأقل يضاف اليها زيادة الجزية السنوية
نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد حصل الوالى في مقابل ذلك على ثلاثة
فرمانات (١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٧٣) كان آخرها يشتمل على الامتيازات
الممنوحة في الأول والثاني ، وهو أهم وثيقة سياسية بعد معاهدة لندرة
تحدّد مركز مصر إزاء الدولة ، وأهم أركان هذا فرمان تنظيم الوراثة
وجعلها تنتقل من الأب لابن مباشرة ، ونيل لقب خديوى ، وزيادة
الجيش ، وعقد القروض والمعاهدات مع الدول من غير قيد .

ولا ريب أن هذه الامتيازات قد وسعت الاستقلال المصرى ووطدته من الوجهة النظرية ولكن الباب العالى أوجد فيه ثغرة لأنه وان كان قد امتنع لغاية سنة ١٨٧٢ من تحويل حكومة مصر الحق فى عقد قروض إلا أنه بقبوله من الوالى « عطايا » العظيمة صار فى عداد المسؤولين عن الأمانة التى وقعت فيها ولايته .

سياسة أوروبا — وكانت أوروبا نفسها تشجع اسماعيل

فى سياسة الاقتراض لأن ثروة مصر كان يضرب بها المثل وكانت الدول الكبرى فى ذلك الوقت بدأت تدخل فى عصر الصناعة الكبرى فتكاثرت رؤوس الأموال ، وقامت المضاربات وتكونت المالية الدولية والبيوتات الكبيرة التى صارت لها الكلمة الأولى فى سياسة الحكومات .

وكان المليون وعملاؤهم يبحثون عن الأرض البكر التى يستثمرون فيها رؤوس أموالهم فوفد الكثيرون منهم الى الاسكندرية فى أوائل حكم اسماعيل وأسسوا فيها الشركات المختلفة واتصلوا بالوالى .

ونزح الأجانب فى الوقت نفسه الى مصر بكثرة طلبا للرزق وكانوا من أخط الأوساط ومختلف الملل والنحل ، وساعدهم على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة من قاطرات ومراكب بخارية اختصرت المسافة فى البر والبحر . وقد أخذت تنتشر من ذلك الوقت المصالح الأوروبية فى مصر ، وكانت الديون من أخطرها على سلامة الدولة .

ولا شك أن رجال السياسة الذين كانوا على اتصال برجال المال أمثال روتشيد وأوبنهايم وفريهلينج في فرنسا وإنجلترا كانوا يدفعونهم إلى إرسال أصول أموال في مصر . وكان الوالى فى إصلاحاته، كما يقول البارون دى ملورسى "كالبانى الذى أراد أن يبنى بيتا يكلفه ما لا طاقة له به فرهن الأرض وتقدمت له الشركات الأوروبية بالمال علما منها بأنها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه " .

وقد كانت قناة السويس (١٨٥٩ - ١٨٦٩) ، وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، باعنا على إيقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وكان فى إنجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر حزب حرّ يخشى على الأمبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ، ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكوّنت فى أوروبا الجمعيات الجغرافية وكثرت الاكتشافات فى القارة الأفريقية ، وربطت قناة السويس أجزاء الأمبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحرّ عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند ، وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لأفريقية .

منذ ذلك الوقت أخذت إنجلترا وفرنسا تتنافسان فى استغلال مصر ووضع اليد عليها . وكانت كل منهما تجد فى خطة الأخرى نحو مصر مبررا لسياستها . وكانت الدولتان تجدان فى إشراف اسماعيل مبررا

لسياستهما معا ويحملانه تبعة أعمالهما في مصر حتى في الوقت الذي أصبحت فيه المالية والادارة تحت الرقابة الأوروبية الفعلية (١٨٧٦ - ١٨٧٩) .

والواقع أن اسماعيل قد أسرف ودفعه حب الظهور الى إتفاق الأموال المقنطرة في إكرام ضيوفه الأوروبيين، وهداياهم، وحفلاته الراقصة، وقصوره الباذخة، ولكنه سار سيرة بعض الملوك الأوروبيين وأنفق معظم الأموال التي استعارها في إصلاحاته وكان سليم الطوية في حين أن السياسة الأوروبية كانت تنصب له الحبال بطريقة « غير شريفة » وقد أعارته المال بأفحش أنواع الربا .

ديونه اسماعيل - كانت ديون اسماعيل " ثابتة "

و " سائرة " أما الثابتة وهي القروض المحدودة التي عقدها في بنوك باريس ولندرة فقد بلغت من ١٨٦٣ الى ١٨٦٨ نحو ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه، وتراكت عليه الديون السائرة الصغيرة المستحقة الدفع فكان يجدها بفوائد كبيرة تزيد في كل تجديد حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الأصلي الذي اقترضته الحكومة .

وأخذ مركز الحكومة المالي يتزعزع حوالى سنة ١٨٦٧ فبدأت تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين ، وكانت الضرائب تجبي مقدما فساءت أحوال الزراعة والأهالى واضطر الباب العالى في سنة ١٨٦٨ الى إصدار فرمان يحرم تقديم أى قرض الى مصر بدون اذن الحكومة

التركية ، ولكن بعض المقرّبين من الوالى أقنعوه برهن ايرادات أملاكه الخاصة بدلا من ايرادات الحكومة فاستغنى بذلك عن تصريح تركيا وعقد سلفة جديدة مقدارها ٧ ملايين (لم يدفع منها إلا ٥) في سنة ١٧٨٠ بفائدة ١٣ ٪ مع مصرف « بتشوفسهايم » فاحتج الباب العالى لدى الحكومة الانجليزية باعتبارها المثلة لكبار الدائنين " على كل اتفاق مالى لم يصدّق عليه من السلطان ويكون من شأنه المساس القريب أو البعيد بإيرادات مصر (١) " .

ورغما من ذلك فان حكومة اسماعيل استمرت في « عملياتها » المالية ولم يجد الوالى بجانبه من يعينه على الخروج من الضائقة بطريقة « اقتصادية » غير طريقة القروض وما إليها . فاقترح اسماعيل صديق (المفتش) وزير ماليته منذ سنة ١٨٦٨ فكرة "المقابلة" التى أنشئ لها ديوان مخصوص في سنة ١٨٧١ ، وكان الغرض منها سداد ديون مصر كلها : وذلك بأن يدفع الأهالى مقدّما ضرائب ستة أعوام في مقابل إعفائهم من نصف الضريبة بصسفة دائمة . وقد تمكنت الحكومة في الحال من الحصول بهذه الطريقة على ٨ ملايين من الجنيهات في حين أن الدين الثابت وحده كان يبلغ ٢٧ مليوناً . وكانت الحكومة بحاجة

(١) أنظر تفاصيل هذه القروض في كتاب « سيموركي » الذى ظهر عن مصر في سنة ١٨٨٢ ، وفيه يستند المؤلف الى وثائق البرلمان الانجليزى الرسمية .

الى المال الوفير لمتابعة سياستها وسداد بعض ديونها « الصارخة » ،
ولم يأت شهر أبريل سنة ١٨٧٢ حتى عقدت سلفة جديدة مع (أوبنهايم
وابن أخيه) تبلغ ٤ ملايين من الجنيهات .

ويلاحظ أن المالىين كانوا يعلمون جيدا أنهم يخاطرون بأموالهم
لأن مركز مصر المالى كان فى غاية من الدقة، وكان عقده هذه القروض
من جهة أخرى بدون تصريح تركيا خرق للقوانين والمعاهدات لا يبرره
إلا جشع المالىين الذين كانوا يستندون الى قوة خفية تكفل لهم
مصالحهم .

وكان اسماعيل بعد السلفة الأخيرة يفكر فى الذهاب الى الأستانة:
روى السفير الانجليزى فى الأستانة سير هنرى اليوت أن اسماعيل
حصل من الباب العالى فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ على فرمان ينحوّل الوالى
حق عقد القروض بدون قيد ولا شرط وأن هذا فرمان صدر من
السلطان رأسا بدون علم الديوان فى مقابل ٩٠٠,٠٠٠ جنيه قدمت
للسلطان شخصا، و ٢٥٠,٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم، و ١٥٠,٠٠٠ جنيه
لوزير الحرية ، و ٢٠,٠٠٠ جنيه لموظفى السراى (١)، ولما سقطت وزارة
محمود باشا فكرت الوزارة الجديدة فى إلغاء هذا فرمان الذى لم يسجل
كالعادة فى الباب العالى، واقترح مدحت باشا وقتئذ على السفير الانجليزى
(١) رسالة برقية بتاريخ ١٤ أكتوبر من السير اليوت الى اللورد غرافيل .

عدم الاعتراف ، حرصا على مصلحة مصر ، بهذه الوثيقة باعتبارها غير قانونية ولا قيمة لها، ولكن السفير ردّه قائلا "أن كلمة السلطان أعطيت للوالى ولا بدّ على أية حال من المحافظة عليها".

عاد الوالى الى مصر بعد أن اكتسب حريته المالية التى ساعده على نياها سفير انجلترا فى الأستانة فوجد الحكومة فى ضائقة شديدة، وكان ينوى وقتئذ إرسال حملة الى الحبش فتفاوض فى سنة ١٨٧٣ مع بيت انجائزى (أوبنهايم) فى عقد سلفة بشروط أرغم اسماعيل على قبولها ، وقد بلغت السلفة الجديدة ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٨ ٪ أى بنحو مليون ونصف جنيه فى العام . ولكن اسماعيل لم يدخل فى خزائنه من هذا المبلغ إلا ١١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ولم يرو فى تاريخ القروض الحكومية صفقة رابحة كهذه «للدائنين وأصدقائهم»^(١).

شراء انجلترا أسهم مصر فى القناة — وقد صارت

بعد هذه السلفة فوائد الديون اثابتة وحدها تبلغ الخمسة أو الستة ملايين من الجنيهات ، وكانت الحكومة تريد أن تجد خلاصها فى سلفة جديدة. فتصدّى دسرايلى «اللورد بيكونزفيلد» وخرق خرقا فى السياسة بشرائه الأسهم التى كانت للحكومة فى القناة منذ سعيد (١٧٦ و ١٧٦٠ من ٤٠٠,٠٠٠) بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ و ٤٠٠,٠٠٠ جنيه

(١) توجد تفاصيل هذه السلفة فى كتاب ماك كون ، وفى تقرير كيف (١٨٧٦)

ويرى قنصل الولايات المتحدة سابقا في مصر مستر « فارمان » أن هذه الصفقة " كانت الضربة القاضية على الخديوى وأكبر غلطة سياسية ومالية ارتكبها في حياته ^(١) " :

مالية : لأن الوالى باع الأسهم بثمان بنحس وتعهد فوق ذلك بدفع ٥ ٪ فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أوّل يولييه سنة ١٨٩٤ أو بعبارة أخرى كانت الحكومة الانجليزية دائنة تسترد مبالغها بالتقسيط بعد أن استولت على أسهم بلغت قيمتها ٢٤٠٠٠٠ و ٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٦ و ٣٠٠٠٠ و ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٥

سياسية : لأن الحكومة الانجليزية أصبحت لها مصلحة مزدوجة مالية وسياسية في القناة تمهد السبيل لتدخلها الفعلى في مصر ، في حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل في مصر ، وبذلك رجعت كفة السياسة الانجليزية

بمئة كيف — ولم تمض إلا أيام على شراء الأسهم حتى تألفت لجنة انجليزية برئاسة « كيف » لدرس الحالة في مصر ، وكان هذا العام (١٨٧٦) بدأ التدخل الفعلى في مصر وإرسال البعثات المختلفة التى كان الغرض منها إصلاح الادارة المعتلة بوضعها تدريجاً تحت المراقبة الأوروبية ضماناً للدائنين . وقد فطن إسماعيل الى مرامى السياسة

(١) انظر كتاب " مصر وخيانتها " .

الانجليزية فصرح في حديث له مع « بيتي كنجستون » سنة ١٨٧٦ :
 " اننى ما كنت أعتقد قط أن إنجلترا ترمى بشرائها أسهم قناة السويس
 وإرسالها موظفا كبيرا لفحص حساباتى وضع يدها على مصر " .

وقد اقترح « كيف » توحيد الديون المصرية كلها على أساس
 فائدة معتدلة تتفق مع حالة البلاد ، وتأجيل الاستحقاقات نظرا
 لخطورة الحال " وهذا الحل أجدى لحلة السندات من الخسارة
 الفادحة التى تصيبهم من جراء التدهور المالى ^(١) .

وكان « كيف » يقترح فى الوقت نفسه وضع الادارة تحت رقابة
 « ريفرس ويلسون » أحد رؤساء المالية الانكليزية الذى كان
 فى طريقه الى مصر . ولكن اسماعيل عارض فى هذا الشرط الذى يقيد
 سلطته واجتهد فى الانفاق مع المالىين الفرنسيين فأصدر فى ٢ و ٧ مايو
 مرسومين بإنشاء « صندوق الدين العمومى » وتحويل جميع الديون
 السائرة والثابتة الى دين موحد بفائدة ٧ ٪ .

(١) أثبت مستر « ملهال » فى بحث نشرته " مجلة كونسمبورارى ريفيو "،
 فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ عن المالية المصرية أن اسماعيل لم يصله إلا ٢٢ مليون جنيه
 مع أن الدين المربوط على مصر كان لا يقل عن ٩٠ مليون .

وقد وضح « سيموركى » فى سنة ١٨٨٢ أن مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع
 دينها الحقيقى ، أى المبلغ المستعار حقيقة بفائدة ٦ ٪ ، ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين
 رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه .

وقد عين في صندوق الدين مندوبون عن الحكومات الفرنسية والنمساوية والاطالية : مسيودى بليثير ، والهرفون كريم ، والمسيو بارافلى^(١) .

بعثة جوشن ونظام المراقبة الثنائية — وقد امتنعت

الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها وعارضت المشروع زمان ثم قرأ الرأى على إرسال بعثة جديدة مؤلفة من «جوشن» و «جوير» باعتبارهما ممثلين للدائنين الانكليز والفرنسيين لاجراء تصفية عامة ، وأرسلت انجلترا وفرنسا في الوقت نفسه سياسيين من ذوى الخبرة : اللورد فيفيان ، والبارون دى ميشيل لتمثيلهما في مصر ووضع قواعد المراقبة الثنائية (كوندومنيوم) .

وكان الخديوى يفكر وقتئذ في الاقتداء بتركيا وإعلان إفلاس الحكومة المصرية ، ولكن اتفاق الدولتين حال دون ذلك ، وقد هدده

(١) قال فريسنه في كتابه عن المسألة المصرية "إن إنشاء صندوق الدين يعدّ الافتئات الأولى على سلطة الخديوى ، ورغمما من الشروط المعتدلة التى صيغ فيها المشروع فإن تنازل الخديوى عن سلطته واضح ، وقد أصبح الدائنون الأجانب من ذلك الوقت يكوّنون حكومة فى حكومة الدولة ، وبما أن اسماعيل قد قبل هذه الوصاية صار فرضا على الدائنين ، لا الحكومات ، أن يعينوا الأوصياء ، ولكن تدخل الحكومات كان من شأنه تورطها نحو رعاياها فى تعهدات لاحد لها فصارت لا تملك وضع حد لتدخلها ، ومن هذه الغلطة الأساسية نجمت معظم أسباب أزمة سنة ١٨٨٢ " .

البارون دى ميشيل ، فى حديث له ، بطلب عزله من الولاية فقال اسماعيل "ولكن ما العمل اذا كنت لا أستطيع الدفع ... وكانت مصر جلدا على عظم ... أظنون انكم بوضع السكين على رقبتى تتمكنون من استنباط الموارد التى تنقصها " .

وقد كانت أهم نتائج بعثة (جوشن - جوير) المالية لإيجاد دين ممتاز مقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ وانقاص الدين الثابت الى ٥٩ مليون بفائدة ٧ ٪ فأصبح مجموع فوائد الدين التى تدفع سنويا لا تقل عن ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه أى ٦٦ ٪ من الإيرادات العامة فلا يبقى لمصر بعد دفع الجزية إلا مليون ونصف تقريبا لا تكفى للاتفاق على الادارة وتعهد أعمال الرى وغيرها التى هى عماد الثروة فى البلاد .

وكان اسماعيل ووزير ماليته «اسماعيل المفتش»^(١) يقولان بأن أقصى فائدة فى وسع مصر احتمالها ٥ ٪ ويقال أن هذا كان رأى «كيف» أيضا ، ولكن الدائنين كان لا يعينهم مصلحة البلاد ما دامت

(١) قتل اسماعيل صديق فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ويعزى قتله الى تحريض الأجانب لأنه كان يدبر فى البلاد حركة مقاومة ضد خطة جوشن والخديوى الذى كان لا يجد مناصا من قبولها : كان جوشن عضوا فى البرلمان الانجليزى ومن كبار المالىين ذوى النفوذ فى حكومة الدولة ، وكان رئيس الحزب الأجنبى الذى يريد توطيد الادارة الأوروية فى مصر والقضاء على كل نفوذ وطنى يقف فى سبيله .

خزائنها في أيديهم وادارتها « الضامنة » آيلة الى مراقبة حكوماتهم الفعلية .

أما نتائج البعثة السياسية فهي تلخص في نظام « الكوندومنيوم » الذي يشرك إنجلترا وفرنسا في إدارة مصر ، وقد قضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ :

(أولا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية : أحدهما بريطاني ، والآخر فرنساوي .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام مؤلفة من أجنبى تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتنحصر مهمتهم في استلام إيرادات الجهات المرهونة ضمانا لسداد أقساط الدين السنوى من يدى مراقب الإيرادات العام ، وتسليمها لبنكى إنجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية مؤلفة من مصريين وفرنساويين وإنجليزيين تحت رئاسة أحد العضوين الإنجليزيين ، وتنحصر مهمتها ، علاوة على الأشغال الإدارية ، في تسليم إيرادات المصلحتين الى مندوبى الدين العام .

فعملاً بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دى مالاربه مراقباً عاماً فرنساوياً ، والمسيو دى بلنير مندوباً فرنساوياً لصندوق الدين . وأبقت النمسا وإيطاليا مندوبيها السابق تعيينهما . وعينت . إنجلترا المستر دى رومين للمراقبة ، والجنرال مريوت الأنجليزى مديراً للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وقد اصطحب المستر رومين المراقب البريطانى المستر جرل فترزجرلد « أحد موظفى حكومة الهند » معه لإدارة الحسابات المصرية التى كانت فى حالة فوضى .

ولما تم ذلك بادر جوشن بتعيين الميجر يرنج (اللورد كرومر فيما بعد) مندوباً إنجليزياً فى صندوق الدين فوصل مصر فى ٢ مارس سنة ١٨٧٧

ولكن هذا النظام اثنائى من الوجهة المالية على الأقل قام على قاعدة متداعية ، لأنه كان يجب إقناع الدائنين بقبول فائدة معقولة أى ٥ ٪ وتأجيل دفع الكوبون رحمة بالبلاد وإدارتها ، وقد كتب قنصل إنجلترا اللورد فيفيان الى حكومته فى ١٢ يوليه سنة ١٨٧٧ ، بمناسبة دفع أول قطعة كبرى ، يقول :

” ان الأموال المطلوبة ١٧٥ و ٧٤ و ٢٠ جنيهها دفعت كلها أمس ، ولكنى أخشى أن يكون بلوغ هذه النتيجة قد كلف الفلاحين ثمناً جاء

بتناصمة الظاهر فبيعت حاصلاتهم المقبلة قهرا ، وطلبت منهم الأموال مقدّما. وكل ذلك قد انتزع من بلاد أرهقتها الضرائب، وأكبر ظني أن الإدارة الأوروبية آخذة ، من حيث لا تشعر ، في القضاء على ثروة مصر الزراعية وجعلها أثرا بعد عين ، واني أرى أن الانجليز يأخذون بنصيب من هذه التبعة الخطيرة .

توالت الكوارث على مصر فنقص النيل في سنة ١٨٧٧ نقصانا لم يسبق له مثيل نشر القحط والجحاعة والموت ، أعقبه في السنة التالية فيضان أتى على الزرع والضرع . وقد أرغمت مصر في أثناء ذلك على إرسال حملة والانفاق عليها في الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) .

كانت الخزينة خاوية ، وكان الشعب ، باعتراف اللورد فيفيان (في رسالة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧) ، يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم بينما المستخدمون ، وعليهم المدار في تسيير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئا .

وكان الخديوى ياجح على المستر فيفيان في رفع بعض الظلم الواقع على البلاد من جراء الامتيازات " بأن يحصل من الأوروبيين على دفع بعض الضرائب التي تقع كاهها على كاهل الوطنيين الفقراء ، والكف عن استيراد البضائع المهربة التي تملأ البلاد وتباع علنا على أعين السلطات المصرية العاجزة عن التدخل .

ولكن كان لا يهم أوروبا إلا دفع القطاعات المستحقة والاستيلاء على حكومة مصر ، وقد بلغ الايراد في آخر سنة ١٨٧٧ ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه، دفعت منها مصر ٩,٠٩,٤٧٣,٧ جنيهات للدائنين ولم يبق لها بعد دفع الجزية وفوائد أسهم القناة التي بيعت لـ إنجلترا إلا ١,٠٧٠,٠٠٠ جنيه للقيام بنقمت الإدارة !

وكان عدد الموظفين الأوروبيين الذين يتقاضون المرتبات الضخمة آخذا في الازدياد ، وكان النفوذ الأول للانجليز في الإدارة المصرية . روى البارون دي ميشيل في مذكراته " ان الإدارة المصرية (بعد بعثة جوشن) قد ملئت فعلا بالموظفين الانجليز في أسابيع قلائل " .

ولا ريب أن إنجلترا كانت لها الكفة الراجحة في مصر فقضت فعلا على النظام الثنائي من الوجهة السياسية باعتباره قائما على قاعدة المساواة بين الدولتين خصوصا بعد أن احتلت قبرص في أثناء الحرب الروسية التركية فهيمنت على قناة السويس ، وأصبحت بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) صاحبة النفوذ في الأستانة .

وقد أظهرت هذه الحرب القلق السياسي الذي كان مستحوذا على إنجلترا من جهة مصر ، فكتب الكاتب الانجليزى الشهير «ادوارد ديسى» مقالات في هذا الموضوع : إحداها في مجلة « القرن

جيش محمد علي في الجبله العسكري



التاسع عشر « في يونيه سنة ١٨٧٢ تحت عنوان « طريقنا الى الهند » وفيها يحض انجلترا على انتهاز هذه الفرصة التي لم تسنح منذ ٧٥ سنة، فرصة انشغال فرنسا بألمانيا وامكان امتلاك مصر دون التعرض لخطر الحرب مع فرنسا .

وكتب ديبى مقالة أخرى في " المجلة البريطانية " ديسمبر سنة ١٨٧٧ عنوانها « الخديوى والحماية الانجليزية » يطلب فيها أن تضع انجلترا يدها الفعلية على حكومة مصر في مقابل تحمل مسؤولية إنفاذ تعهدات مصر نحو دائئها واصلاح الادارة نفسها .

بعثة ريفرس ولسن ونائجها - ولما كانت أحوال البلاد وادارتها ومالياتها في ارتباك مستمر وعمت الشكوى اقترح على الخديوى ، أن يطلب إرسال بعثة جديدة ، فأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما يقضى بتعيين « لجنة للتحقيق » تحت رئاسة الميو دى لسبس لفحص الحالة المصرية فحفا دقيقا تاما ، وفوض لها السلطة المطلقة لاجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض الذى أنشئت من أجله .

وقد تشكلت هذه اللجنة وكان وكيلها السير ريفرس ولسن ورياض باشا ، وأعضاؤها مندوبى الدول الأربعة في صندوق الدين

دى بليڤير عن فرنسا ، ويرنج (كرومر) عن انجلترا ، وكريم عن النمسا ،
وبارافلى عن ايطاليا ، وكان رئيسها الفعلى السير ريفرس ولسن .

وأول أعمال ولسن الاستيلاء على أملاك الخديوى الواسعة
فصاح اسماعيل قائلا : " انهم يريدون القضاء على " بتجريدى من ثروتى
الشخصية وطردي بعد ذلك من مصر بفرمان من الباب العالى " .

وقد أشفقت اللجنة فى تقريرها التمهيدى الذى رفعته الى الخديوى
فى ١١ مايو سنة ١٨٧٨ على موظفى الحكومة وطلبت أن تدفع لهم
مرتباتهم باعتبارهم فيما يتعلق بمرتباتهم " دائنين ممتازين خصوصا وان
مصلحة الدائنين نفسها فى حسن سير الادارة العامة التى تضمن ايرادات
الضرائب " .

وأشفقت أيضا على الفلاحين " الذين يخطرون لأجل سداد
ديون ضاعفها الفوائد الى بيع مواشيهم وحاصلاتهم بل وأرضهم بثمن
يخس " .

والواقع أن اللجنة وسعت دائرة تحقيقها ، كما سنفصله فى فصل
آخر ، فانتقلت من درس موارد مصر ومشروع التصفية المالية الى
أعمال اسماعيل ، وختمت تقريرها بقولها " ان الحاكم الأعلى يتمتع
بسلطة لاحد لها " .

وبناء على ذلك دعى اسماعيل الى تكوين « وزارة مسؤولية »
فصدر مرسوم ٢٨ أغسطس بتأليف وزارة برئاسة نوبار ، وكان
قد انحاز لانجلترا ، وعضوية ريفرس ولسن فى المالية ودى بليزير
المراقب المالى الفرنسى فى الأشغال .

وألغيت المراقبة الثنائية التى قام عليها "الكوندومنيوم" وضمت
انجلترا لنفسها النفوذ الأول فى الوزارة الجديدة ، بتعيين ولسن فى المالية ،
وبذلك انتقل الحكم المطلق من اسماعيل الى الجانب أو الى السير
ولسن وزير المالية الانجليزى .

وقد سار ولسن على خطة اسماعيل التى كان يتدبّر بها فعتد قرضا
جديدا مع بيت روتشلد مقداره الأسمى ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بضمانة
أملاك الخديوى ، واستعملت الوسائل القديمة فى جباية الضرائب فعم
البؤس فى البلاد "وكان الفلاحون يبيعون مواشيهم والنساء حليهم ،
وكان المرابون يملأون المحاكم بطلبات الحجز"^(١) .

وظلت الخزانة خاوية ، وبقي الموظفون الوطنيون لا يتقاضون
مرتباتهم بينما كان الدائنون تدفع «قطعاتهم» الى آخر درهم ، وكان
الموظفون الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة بينما عددهم فى ازدياد

إذ ألحق منهم بخدمة الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٦ وحدها ما لا يقل عن ١١٩ موظفا جديداً ، و ١٣١ في سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، و ٢٠٨ في سنة ١٨٧٩ ، و ٢٥٠ في سنة ١٨٨٠ ، و ١٢٢ في سنة ١٨٨٢ حتى بلغ عددهم ١٣٠٠ يتقاضون ما يزيد عن ٣٥٠,٠٠٠ جنيه في العام .

ومن الثابت أن السير ريفرس ولسن بدأ يفكر جدّياً في تسوية الدين بطريقة نهائية بعد أن تحققت أغراضه السياسية واغتصب سلطة الحاكم الشرعي ، وهذا ما حدا به إلى أن يقترح على إسماعيل إعلان «إفلاسه» وتأجيل دفع بعض الديون ، وإلغاء الفوائد الفادحة التي تنقل الخزنة إلى ٥ ٪ .

ولكن مجيء هذا الحل بعد ما هلكت القرى والبلاد ، وتدخل الأجانب في شؤون المصريين تدخلًا أثار حميتهم القومية دفع إسماعيل إلى المقاومة وعزل الوزارة الأوروية (١٥ أبريل سنة ١٨٧٩) وتعيين وزارة وطنية بحجة برياسة شريف باشا .

وقد وضع إسماعيل بالاشتراك مع نواب الأمة وممثليها خطة مالية جديدة كانوا هم الضامنين لها ، ولكن الدول لم تتم على هذه "الاهانة" التي اتفقت على نفوذها في مصر ، وكان ما يتوقعه إسماعيل من عزله بواسطة الباب العالي بناء على طلب إنجلترا وفرنسا (يونيه ١٨٧٩) .

تبعة التدهور المالى - وقد ترك إسماعيل بعده تركة

مثملة بالديون التى تبلغ المائة مليون من الجنيهات، ولكن يجب أن نقرر إنصافا لاحق أن إسماعيل لا يحمل وحده تبعة التدهور المالى الذى أوقع مصر فى قبضة الأجنبي خصوصا فى الفترة الأخيرة (١٨٧٦ — ١٨٧٩).

فقد كان من الممكن حل المسألة حلا ماليا عادلا فى سنة ١٨٧٦ بوضع إدارتها تحت رقابة مالية بمحتة ، أوروبية بمحتة ، لا إنجليزية ولا فرنسية ، كما حصل عند إنشاء صندوق الدين ، والعمل فى الوقت نفسه على ترقية موارد البلاد التى كانت الضمانة الحقيقية للدائنين ، ولكن تحويل المسألة المالية الى مسألة سياسية حال دون انفراج الأزمة فى أوانها فصارت القضية مزدوجة : حل الجانب المالى منها بقانون التصفية (١٨٨٠) ، والجانب السياسى بالاحتلال (١٨٨٢).

الفصل الثاني

الأعمال العامة

كانت أعمال اسماعيل مترامية الأطراف تتم عن ذكائه وبعد همته ولا زلنا الى اليوم نشاهد آثارها في تقدم مصر الاقتصادي والعمراني . وقد جدّد باصطلاحاته معالم البلاد وبسط نفوذ مصر من ساحل البحر الأبيض الى خط الاستواء . وقطعت مصر ، كما قالت التيمس في ٦ يناير سنة ١٨٧٦ : " من التقدم في سبعين عاما مراحل قطعها ممالك كثيرة في خمسمائة " .

الاصلاح الإداري — وجه الوالى عنايته في البداية الى

تنظيم الادارة فحوّل باقى الدواوين الكبرى التى تركها سعيد كالبحرية ، والخارجية ، والأشغال ، والمعارف الى وزارات ، وأنشأ فى أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة الزراعة وضمها الى الأشغال وعين فيها معا نوبار باشا ، وقسم القطر الى ثلاثة أقسام : البحرى ، والمتوسط ، والصعيد . وقسم هذه الأقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات . وعين من جديد مديرا لكل مديرية ، وعهد برياسة النواحي الى العمدة

بدلاً من المشايخ الذين صاروا مساعدين لهم . وأنشأ وظائف مفتشين . كانت لهم سلطة واسعة في الأقاليم فكان للوجه البحري مثلاً مفتش ، وللوجه القبلي مفتش : اشتهر منهم اسماعيل باشا صديق الذي عرف "بالمفتش" والبرنس حسين ، وسلطان باشا ، وعمر باشا لطفى .

التفت بعد تنظيم «عجلات» الادارة الرئيسية الى الاصلاحات الواسعة وشرع في انفاذها وسط العراق التي لم تكن بلاد يمثاها في أطوار انتقالها الدقيقة .

ولأجل فهم الصعوبات التي كانت تعترض التقدم في كل ناحية حسبنا أن نذكر نظام الامتيازات والاصلاح القضائي :

الامتيازات - في سنة ١٢٥١ عقد لويس القديس مع

سلطان مصر أول معاهدة «امتيازات» فصار الملك فرنسا الحق في تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لتطبيق القوانين الفرنسية على رعايا دولته في حالة النزاع ، وحماية تجارتهم . وقد كثرت العلاقات التجارية بين مصر والثغور الكبرى كالبندقية ومرسيليا وساعدت الحروب الصليبية على انتشار التجارة في البحر الأبيض ، فلما استولى ملوك فرنسا على مرسيليا صارت لهم خطة سياسية في هذا البحر .

”وقد حدث منذ سنة ١٤٩٨ (اكتشاف رأس الرجا الصالح) نزاع دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ، فكان يوضع يرمى الى اختصار المسافة بين الهند وأوروبا بفتح طريق مصر والبحر الأحمر ، والبعض الآخر يفضل طريق الكاب ويعمل على امتلاكه وعرقلة المشروع الأول^(١) .“

ويلاحظ أن مشروع القناة ونظام الامتيازات كانا قائمين من ذلك الوقت على فكرة تجارية وسياسية .

وقد عقد ملوك فرنسا مع مصر معاهدات أخرى صدق عليها سليم الفاتح في سنة ١٥١٧ ، وسليمان القانوني في سنة ١٥٢٨ ، ووقع السلطان وفرانسوا الأول في سنة ١٥٣٥ اتفاقات نهائية احتوت الامتيازات كلها ورسمت لها نظاما شاملا ، أجريت فيه بعض التعديلات في سنة ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ ، وكانت جميع المعاهدات تؤكد المبدأين الأولين اللذين بنيت عليهما اتفاقات سنة ١٥٣٥ ، وهما عدم سريان القوانين العثمانية على جميع التجار والسياح الأوروبيين في البلاد الاسلامية ، ومنح ممثلي ملك فرنسا حق حماية جميع الرعايا المسيحيين .

(١) شارل رو : (برزخ وقناة السويس سنة ١٩٠١) .

كانت الامتيازات منحا من طرف واحد تفضل بها السلطان لمصلحة التجارة ، ثم صارت في سنة ١٨٠٢ معاهدات بين طرفين متعاقدين فرنسا وتركيا وأخذت من ذلك الوقت صيغة اتفاقية دولية . وقد انتشرت التجارة بفضل الامتيازات في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية ، وخصوصا في مصر متجر الهند وبلاد العرب وأفريقية الوسطى ، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي لها في مصر الى آخر القرن الثامن عشر قنصل وبيوتات تجارية ، وكان الأوروبيون النازحون الى مصر يطلبون حمايتها .

ولكن هذه الامتيازات أصبحت مع ضعف الدولة المستعمر « هجومية » بعد أن كانت « دفاعية » بحجة . وصار الجانون الأوروبيون لا يجدون زاجرا لهم من المحاكم القنصلية ، وفوق ذلك فإن جميع القناصل ، بدلا من قنصل واحد ، صاروا يطبقون على رعاياهم قوانين الامتيازات ، وطالما نشأ بين القناصل نزاع قضائي على الاختصاص يعطل مجرى العدالة كلما شملت اثنين أو أكثر من الأجانب قضية واحدة . وبذلك كانت في مصر سلطات أجنبية عديدة تشل سلطة الحكومة في دائرتها ، وتعوق البلاد عن التقدم خصوصا بعد أن تكاثر الأجانب أيام سعيد واسماعيل ، وكان أكثرهم لا يرعون إلا ولا ذمة ، تجارتهم السرقة والنهب والقتل .

وكان الأوروبيون المتمدّنون من متاولين وغيرهم يجدون تجارة رابحة في مطالبة الحكومة بتعويضات جسيمة عن اضرار وهمية نجمت من اتفاقات أبرموها مع الحكومة . وكان القناصل يؤيدونهم طمعا في اقتسام الغنيمة ^(١) .

الاصلاح القضائي — رأى نوبار وزير اسماعيل أن

يمهد العدالة ويقيم الاصلاح القضائي على أساس الوحدة في التشريع ، والقضاء ، والتنفيذ . وكان يرى أن استقلال مصر لا يتوقف على امتياز من الباب العالي يكلف البلاد ثمنا غاليا ، بل على قوة مصر وحسن

(١) كتب اللورد ملتر يقول: "ليس من السهل أن يتصور الانسان الى أى حد بلغ استهتار الممثلين السياسيين بنواميس الذمة والترف في عصر اسماعيل خاصة: كانوا يستعملون سلطتهم في ارغام مصر الضعيفة على إجابة الطلبات الفادحة المستغربة، وكان في هذه الأزمّة الغرض من الحصول على امتياز مشروع من المشاريع ليس هو إنجاز عمل نافع . وإنما اختراع مظلمة تدعو الى فسخ العقد والرجوع على الحكومة للحصول على تعويض ، ومن جهة أخرى كان يكفي أن تصيب الأجنبي خسارة ما، ولو كان هو المسؤول عنها، ليتخذ منها ذريعة للمطالبة بتعويض: فإذا سرق مثلا كانت الحكومة هي الملوّمة لنقص بوليسها، وإذا عاق سير سفينته في النيل عائق بسبب انطماره في إحدى الجهات، كانت الحكومة هي المسئولة لأنهم لم تنزع النهر . ويروي أن اسماعيل اذ كان يتحدث ذات مرة الى مفاول أوروبي أمر خادمه باغلاق النافذة قائلا «أخشى أن يصيبه برد فيكفني ١٠٠٠٠ جنيه » وقد لا يكون في هذا القول ظل من المغالاة (انجلترا في مصر) .

ادارتها . وكان من المستحيل وجود ادارة منتظمة ما قامت الى جانب الحكومة المصرية ١٧ قنصلية كانت سلطة كل منها لا تقل عن سلطة الخديوى نفسه . وقد رفع نوبار في سنة ١٨٦٧ تقريرا في هذا المعنى الى الحكومة العثمانية وسفراء الدول بالأستانة ذكر فيه "أن الحكومة المصرية دفعت في أربعة أعوام ١٨ مليون فرنك تعويضات للأوروبيين ، وأن هذا المبلغ الجسيم لم يدفع إلا تحت ضغط القناصل الأوروبيين ، وأن جميع الأشغال العامة ، ما عدا حوض السويس الذى تم فى ذلك الوقت (١٨٦٧) ، معطلة لأن الحكومة واقعة فى مشاكل التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون " .

واجتمعت فى مصر سنة ١٨٦٩ لجنة دولية أبدت بعد فحص دقيق وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، ومع ذلك فإن الدول ، وفى مقدمتها فرنسا ، ظلت تعرقل مشروع الإصلاح القضائى الذى كان قاعدة الإصلاحات العامة فى مصر ، ولم توافق عليه الدول بالاجماع إلا بعد مضى تسعة أعوام (١٨٧٦) ارتبكت فى أثنائها شؤون البلاد وملك زمامها الأجنبي .

وقد أنشئت المحاكم المختلطة فى المدن الكبرى ، وكان فى نظامها نقص من ناحية ، ومغالة من ناحية أخرى : أما النقص فلأن اختصاصاتها كانت لا تتجاوز القضايا المدنية والتجارية ، وظلت القضايا الجنائية

من اختصاص السلطات القضائية . وأما المغالاة فلأن القانون كان يخوّل أى أجنبي الحق فى مقاضاة الخديوى أو حكومته أمام هذه المحاكم الأجنبية ، وكانت الحكومة نفسها مكلفة بتنفيذ حكم القضاء ، وفى ذلك من الوجهة السياسية على الأخص أكبر افتئات على سيادة الدولة .

ولا ريب أن انشاء هذه المحاكم فى بداية الحكم ربما ساعد على إنقاذ مصر من الارتباكات المالية والحوادث السياسية التى ترتبت عليها ، وعلى أية حال من العدل أن نقرر أن اسماعيل تمكن وسط مشا كل الامتيازات المنتشرة فى طول البلاد وعرضها من السير بهمة فى أعماله العامة .

قناة السويس — ومن أجل هذه الأعمال خطرا بعد

الإصلاح القضائى ، اتمام قناة السويس ، وكان اسماعيل أعلن عند تبوّه العرش أنه يريد " أن تكون القناة لمصر لا مصر للقناة " وعوّل على التخلص من الشروط الفادحة التى تعاقد عليها سعيد مع الشركة فى سنة ١٨٥٤ و ١٨٥٦ : ومن أهمها ترك أراضي الوادى الواسعة للشركة وهى تتولى ريفها وفلاحتها على حسابها ، وانشاء ترعة حلوة صالحة للملاحة تصل القناة البحرية بالنيل ، وافتاد أشغال القناة بواسطة عملة يكون أربعة أخماسهم مصريين .

وقد ذهب نوبار فى يولييه سنة ١٨٦٣ الى الأستانة لمفاوضة الباب العالى : (أولا) فى استرداد الأراضى التى تنازل عنها سعيد وصارت

في الواقع نقطة استعمارية فرنسية . (ثانيا) إلتفص عدد العملة الى ٦,٠٠٠ بدلا من ٢٠,٠٠٠ كانوا يشتغلون في القناة ، وكان ذلك يستدعي وجود ٤٠,٠٠٠ آخرين بين راحل في الطريق ، أو مقيم يتأهب ، وبالذالى حرمان الزراعة على الأخص من الأيدى العاملة في عهد الاصلاحات .

وانتهى النزاع بين اسماعيل والشركة بتحكيم نابليون الثالث فأصدر الأمبراطور في ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ حكما يقضى برّد الشركة ٣٠,٠٠٠ فدان تقريبا الى الحكومة المصرية ، وهى الأراضى التى كانت تملكها فى البرزخ ، ومعافاتها من تقديم العملة ، ولكن الحكومة صار فرضا عليها أن تدفع للشركة ، على سبيل التعويض ، ٨٤ مليون فرنك (ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات تقريبا) .

أحدث هذا الحكم دهشة عامة ، ورغما من هذه الصدمة بذل اسماعيل جهده فى تعضيد هذا المشروع الجليل ، وأمكن فى سنة ١٨٦٩ الاحتفال بافتتاح القناة ، وكانت أوروبا ، وملوكها ، وأصراؤها فى المهرجان العظيم الذى كان رمزا لأبهة الملك والسلطان .

وقد كلفت القناة اسماعيل ما لا يقل عن ١٦ مليونا من الجنيهات اضطر الى اقتراضها بفوائد كبيرة ، وباع ما تحمّله مصر وحدها من نفقات إنشاء القناة ما يزيد عن النصف ، فكانت من الوجهتين المالية والسياسة وبالا على البلاد .

تحسين القاهرة والاسكندرية - من جلائل أعمال

اسماعيل تغير معالم القاهرة والاسكندرية فصارتا عروس الشرق وكان غرضه جعل مصر قطعة من أوروبا ، فظهر طابع المدينة الحديثة على هاتين العاصمتين منذ ذلك العصر ، واختلط الاوروبيون بالمصريين في أحياء واحدة ، وكان هذا التطور من عوامل التقدم الأدبي والمادى في الحياة العامة .

وقد وسع الحواري والأزقة في كلتا العاصمتين وأدخل "التنظيم" فيهما ، واختط الشوارع ، وشيد الأحياء الجديدة كحي الاسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين الخ " التي لا تزال الى اليوم أجمل قسم في القاهرة ، وأنشأ القصور الباذخة أهمها قصر الجزيرة ، وقد كلفه ٣٧٤,٣٩٣,١ جنيها ، وقصر عابدين ٥٧٠,٦٦٥ جنيها ، وقصر الجزيرة ٦٩١,٨٩٨ جنيها ، وقصر الاسماعيلية ٢٨٦,١٠١ جنيها ، وتزيد تكاليف قصوره عن الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات ^(١) .

ووزع المياه بالطريقة الحديثة في المدينتين على السكان ، وأنار الأحياء والشوارع بالغاز ، وشجع كبراء القطر وسراته أمثال شريف ورياض واسماعيل صديق على بناء القصور الرفيعة ، وغرس البساتين الجميلة فأقبل المصريون على انشاء العمارات وتقليد الأوروبيين في زيم

(١) أنظر الجزء الأول من الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك .

ومعيشتهم وأخذت مصر تنتقل سريعاً من المدينة الشرقية وظواهرها إلى المدينة الغربية .

الأنشطة العامة وارتفاع الزراعة والتجارة — ساعد

على هذا الانتقال أسباب الرفاهية التي أوجدها اسماعيل في التمتع بإصلاحاته الواسعة وسعيه المتواصل في ترقية الزراعة ، والصناعة ، والتجارة . فقد جدد في مصر ١١٢ ترعة طولها ٨ و ٤٠٠ ميل (تضاف إلى ٤٤ و ٠٠٠ ميل كانت من قبل) ، وتكلفت ترعة الإسماعيلية وحدها ٢٥ و ٠٠٠ و ٠٠٠ فرنك (٢ مليون من الجنيهات) ولكنها أحيت أرجاء واسعة من الصحراء جهة السويس وعلى الأخص " تفتيش الوادي " ، وأنشأ غربى النيل ترعة الإبراهيمية ، وهى من أكبر ترع العالم حفرها المهندسان بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد ، فأنعشت هى وفروعها من أراضي الوجه القبلى ٦٥٠ و ٠٠٠ فدان ^(١) .

واشتغل بهمة في تطهير الترع الكبرى القديمة وحفظ جسور النيل لتكون على أتم ما يكون وقت الفيضان . وكانت القناطر الخيرية آيلة إلى

(١) يستدل من رسالة كتبها محمد افندى اسماعيل المهندس في سنة ١٩٠٠ عن ترعة الإبراهيمية أن التربة وفروعها وهواو يدبها تمت في سنة ١٨٧٢ ، وكان بدأ العمل فيها بهجت باشا في سنة ١٨٦٧ فأنجز القسم الأول منها من أسبوط إلى مغاغة في سنة ١٨٧٠ ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد مفتش عام الوجه القبلى قائمها . وبلغ طولها ٢٦٨ كيلو مترا وهى من الأعمال المصرية البحتة التى اكتسبت شهرة عالمية .

السقوط فكلف مهندس المستر فولر بإصلاحها (١٨٧٥ — ١٨٧٨) .
فأولى بذلك الوجه البحرى منة عظيمة . وبذلك سهل الرى فى القطر كله .
وانتزع النيل من الصحراء ما لا يقل عن ١,٣٧٣,٠٠٠ فدان أو مقدار
خمس الأراضى المزروعة يربو إيرادها السنوى على أحد عشر مليوناً من
الجنيهات .

وعنى إسماعيل بتحسين طرق المواصلات فهد ستة آلاف ميل من
السكك الزراعية ، وأنشأ سكة الأهرام الجميلة بمناسبة زيارة الأمبراطورة
أوجينى . ومدت ألف ميل من الخطوط الحديدية فعمت جهات القطر
علاوة على ٢٤٦ ميلاً تركها سلفه ، و ٥,٠٠٠ ميل من الأسلاك البرقية
علاوة على ٣٥٠ ، وبني ٤٣٠ جسراً : منها ثمانية كبارى ضخمة أهمها
كوبرى قصر النيل البديع ، وأحدث أعمالاً كبيرة فى ميناء الاسكندرية
وميناء السويس و ١٥ منارة على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر .
وقد قدر ملهال فى مجلة « كوتنبورارى ريفيو » (أكتوبر سنة ١٨٨٢)
تفقات الترع بـ ١٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه ، والكبارى بـ ١٥٠,٠٠٠ جنيه ،
وإصلاح ميناء الاسكندرية وتوسيعها بـ ٢,٥٤٠,٠٠٠ جنيه ،
وحوض السويس بـ ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، والسكك الحديدية
بـ ٣٦١,٠٠٠ و ١٣ جنيه ، والأسلاك البرقية بـ ٨٥٣,٠٠٠ جنيه ،
ومنشآت توزيع المياه بالاسكندرية بـ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، والمنارات .



الشيخ رفاعه رافع
ناظر مدرسة اللغات والالسن واحد طلبة بعثة محمد علي في فرنسا

بـ ١٨٨,٠٠٠ جنيه ، وقد تمت هذه الأشغال العامة في اثني عشر عاماً ،
”مما لم يسبق له مثيل في بلد آخر أربعة أضعاف مصر مساحة وسكاناً“^(١) .

الصناعة - كثرت موارد البلاد المادية وارتقت الزراعة
والتجارة ، أما الصناعة فلم يوفق الوالى في تحقيق أغراضه منها رغمًا
من مجهوداته العظيمة فقد أنشأ معامل سكر ومعاصر في مصر الوسطى
والصعيد أنفق عليها ما يربو على ٦ ملايين من الجنيهات ولكن
المشروع لم ينجح وكلفه الخسائر الجسيمة .

وأنشأ معامل نسيج بفوة ، وبولاق ، وشبرا ، وستين معملًا لنسيج
القطن والتيل ، وعشرين لنسيج الصوف ، وأحد عشر لعمل الأبسطة ،
ومائة وسبعة للحياكة ونسيج البفنة .

وأوجد مسبك مدافع ، ومعمل بنادق ، ومعمل خرطوش ، ومصنع
دباغة ، ومعامل زجاج ، ومعامل ورق ،^(٢) ووسع نطاق المطبعة الأميرية
التي صارت تطبع كل ما تحتاج إليه الحكومة .

(١) دى ليون ”مصر في عهد الخديويين“ .

(٢) أنشئت فاوريقة الورق في سنة ١٨٧٤ وقد كان يرأس عملها البالغ عددهم
٤٠٠ معلمون أوروبيون فأمكنهم في مدة وجيزة الاستغناء عن الأجانب والعمل
تحت إشراف حسنى بك وكيل المطبعة الأميرية ، وكانت هذه الفاوريقة تقوم
بتوريد جميع الورق اللازم للمطبعة ومصالح الحكومة ، والتجارة . وقد اندثرت هذه
الصناعة الأهلية وصارت مصر تشتري الورق من الخارج .

ادارة البريد — عنى اسماعيل بتنظيم ادارة البريد فى مصر ، وكان المتعهدون بالبريد فى البداية جماعة من الطليان « شينى وإخوانه » أنشأوا حوالى سنة ١٨٢٠ مصلحة توزع الرسائل وتقوم مقام البنوك فى إرسال النقود الى داخلية البلاد .

وكان نقل البريد بواسطة السعاة برا أو بواسطة المراكب فى النيل والترع ، ولما أنشئ الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية استعمل أيضا لهذه الغاية ، ثم اتسعت هذه المصلحة مع ازدياد وسائل العمران فاشتريها الحكومة بمبلغ ٤٦,٠٠٠ جنيه سنة ١٨٦٥ وعهد الى موتسى بك بإدارتها وترقية شؤونها فانتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد فى الأقطار التى تؤمها المراكب المصرية ، فكان نجاحها دافعا للدول الأجنبية فى مؤتمر برن سنة ١٨٧٤ على قبول مصر فى «الاتحاد البريدى» وتركها حرة فى إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة فى مصر ، واحتفظت فرنسا وحدها لأسباب سياسية بمكتب بريدها فى بور سعيد والاسكندرية .

كانت المراكب التجارية تحمل البريد بانتظام الى المكاتب المصرية فى السودان ، وتركية آسيا ، وأوروبا ، وجدة ، وأزمير ، وبيروت ، وقولة ، وسالونيك .

وقد سهل هذه المهمة انتشار الأسلاك البرقية التي كانت تربط البلدان النائية - كان خط السودان وحده يبلغ طوله ٣٩٤٣ كيلومترا - وعناية مصر بأسطولها التجارى .

الأسطول التجارى - كانت الشركتان المساهمتان اللتان

أسسهما سعيد مهدّدين بالفناء فى أواخر أيامه ، فلما ارتقى اسماعيل عرش مصر صفى الشركة الجديدة ، وأنشأ محلها « الشركة العزيرية » وكانت معظم رأس مالها من ثروته الخاصة ، ثم وسع نطاقها فكانت سفنها تتنقل بين سواحل البحر الأبيض الجنوبية وسواحل اليونان ، والأستانة ، وآسيا الصغرى ، والشام ، والقلم ، وبذلك صارت مصر مستقلة عن الدول الأجنبية فى ملاحتها وبريدها . وكان المساهمون من المصريين ولكن الخديوى اشترى جميع الأسهم فى سنة ١٨٧٣ وجعلها وقفا على خدمة الحكومة فعرفت من ذلك الوقت بـ « شركة البوستة الخديوية (١) » .

(١) باعت الحكومة المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ الى « المدرسن وشركاه » بواخر البوستة الخديوية ، وأحواضها ، ومخازنها ، وآلاتها بالاسكندرية والسويس بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ر. جنيه ، وقد دهش الناس من هذه الصفقة الخاسرة واحتج الباب العالي رسميا عليها .

ونظم اسماعيل من جديد شركة الملاحة النيلية وكان عدد سفنها التجارية ثمانيا وخمسين : منها ثمان وعشرون خصصت لخدمة الخديوى الخاصة .

التعليم — ومن مآثر الوالى الخالدة عنايته بالتعليم عناية جدّه . الأعلى فقد كان عدد الطلبة فى أيام محمد على عشرين ألفا نقص الى أحد عشر ألفا فى أواخر حكمه ، ولم يرب على بضع مئات فى عهد سعيد فأنحطت ميزانية التعليم الى ستة آلاف جنيه ، والواقع أن المدّة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ كانت معدومة من جهة التعليم العام ، وقد عمل اسماعيل على انتشال البلاد من هذه الوهدة ، وناط بأدهم باشا : وزير معارف محمد على من سنة ١٨٣٩ الى ١٨٤٩ بإصلاح إدارة التعليم وتوسيع نطاقه فأنشأ عدّة مدارس ، وقد وضع على باشا مبارك وزير المعارف والأشغال العمومية فى سنة ١٨٦٨ القانون الأساسى للتعليم العام فانتظمت الحركة العلمية وانتشرت المدارس فى البلاد . وكان دربك السويسرى المفتش العام من أكبر العاملين على ترقية التعليم ، ويقال انه كان أكفأ موظف أوروبى فى الحكومة المصرية .

بلغ عدد الطلبة فى عهد اسماعيل نحو المائة ألف ، والمدارس والمكاتب ٤٦٠٠ ، وميزانية التعليم ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وقد خصص :

دخل الأراضى التى استردتها الحكومة من شركة القناة لنشر المجانية .
ومن أهم المدارس التى أنشئت فى هذا العصر مدرسة الهندسة
(١٨٦٦) ، ومدرسة الطب البيطرى (فتحت فى سنة ١٨٦٧ وألغيت
فى سنة ١٨٧٩) ، ومدرسة المحاسبة (فتحت فى سنة ١٨٦٧ وألغيت
فى سنة ١٨٧٣) ، ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٦٨) ، ومدرسة
الفنون الحربية (فتحت سنة ١٨٦٨ وألغيت فى سنة ١٨٧٢) ،
ومدرسة الحقوق (١٨٦٨) ، ومدرسة الآثار المصرية (فتحت
فى سنة ١٨٧٠ وألغيت فى سنة ١٨٧٥) ، والمدرسة السنية للبنات
(١٨٧٣) ومدرسة دار العلوم (١٨٧٣) . ورغم ما ارتباك المالى
الذى أودى بكثير من إصلاحات اسماعيل فان جميع المدارس الابتدائية^(١)
وعدد كبير من المدارس العالية التى أنشأها ما زالت الى اليوم تؤدى
للبلاذ أجل الخدمات .

وقد جدّد اسماعيل إرسال البعثات المصرية الى الخارج ، وأرسلت
الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٦٤ بعثة من الضباط برئاسة
الكولونيل ميرشر نظمت مدارس الحربية وجعلتها مدارس راقية

(١) منها مدرسة القرية سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة الجمالية سنة ١٨٧٣ ،
ومدرسة باب الشعرية سنة ١٨٧٤ ، ومدرسة العقادين سنة ١٨٧٣ ، ومدرسة
النحاسين سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة عابدين سنة ١٨٧٩ ، ومدرسة الحسينية سنة ١٨٧٣
(انظر كتاب الاحصاء لأمين بك سامى)

تخرج منها خيرة الضباط المصريين . وقد ذهب خمسة عشر من أولئك الضباط في سياحة علمية الى فرنسا وعادوا فتألف منهم أركان حرب الجيش المصري تحت إمرة الكولونيل الأمريكى ستون باشا .

الجيش والبحرية — سكوت اسماعيل جيشا قويا نظمه

الضباط الأمريكان ، وعهد بتحصين سواحل البحر الأبيض الى المهندس المصري محمود باشا فهمى فأنشأ سبعة عشر حصنا بين أبى قير والبرلس . ولما هدد الباب العالى بسحب الامتيازات سنة ١٨٦٩ إبان الأزمة التركية المصرية التى نشأت من مساعى اسماعيل الاستقلالية . قيل الاحتفال بافتتاح القناة أخذ اسماعيل أهبطه للدخول فى حرب ضد تركيا ، ولكن الدول تدخلت فى الأمر وأرغمت اسماعيل على تسليم خمس مدرعات حربية كبرى كان أوصى عليها فى طولون وتريستا ، وبذلك تمكنت أوروبا مرتين : فى عهد سعيد واسماعيل ، من التدرع بمعاهدة لندرة ومنع مصر من إنشاء بحرية قوية فى البحر الأبيض .

التوغل فى أفريقية — وقد استعان الوالى بجيشه

وأسطوله التجارى فى إفاذ خطة التوسع فى أفريقية فأرسل فى سنة ١٨٦٨ حاكم السودان اسماعيل باشا أيوب على رأس جيش احتل أعالي

النيل وبلاد دارفور . وعين في سنة ١٨٦٩ « سامويل بيكر » حاكماً على الأقاليم الواقعة في جنوب جندقرة وكافه بتنظيم التجارة في هذه الجهات ومحو الرقيق . وقد أعلن رسمياً ضم جهات خط الاستواء الى مصر في سنة ١٨٧١ وعين غوردون الذي خلف سامويل بيكر حاكماً عليها في سنة ١٨٧٣ وكان يصحبه في حملته — الكولونيل الأمريكي شاي لونيغ ، والقائم مقام حسن واصف أحد ضباط أركان حرب الجيش ، وقد تنازل السلطان لاسماعيل في مقابل جزية سنوية عن سواكن ومصوع في سنة ١٨٦٦ ، وزيلع وبربر على البحر الأحمر في سنة ١٨٧٥

وقد أرسل اسماعيل بعثات علمية عديدة في أفريقية لاكتشاف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل فكان موضوع إعجاب الجمعيات الجغرافية في أوروبا .

أعمال أخرى — وأنشأ اسماعيل الجمعية الجغرافية بمصر

سنة ١٨٧٤ ، وشجع مريت وماسبيرو وعلماء آخرين على البحث عن الآثار وصياتها في دار العاديات ، وأسس دار الكتب المصرية التي تشتمل على مجموعة فارسية نفيسة وكثير من الكتب والمنسوجات القيمة ، ومسرح الأوبرا ، والمرصد وغير ذلك من جلائل الأعمال التي لا تحصى .

ولكن الادارة المصرية تسرب اليها الاختلال في أواخر حكم اسماعيل وبالأخص في عهد الادارة الأوروبية (١٨٧٦ — ١٨٧٩) فوقفت حركة الأشغال العامة ، وأغلقت مدارس كثيرة ، وأهملت المشروعات النافعة ، وتطرق الخراب الى أحوال البلاد الاقتصادية والعمرانية ، وكاذ يستعصى علاجها على الاحتلال البريطاني في مدته الأولى (١٨٨٢ — ١٨٨٧) .

والواقع أن التصفية المالية التي تمت في سنة ١٨٨٠ كانت فاتحة عصر الطمأنينة والنظام في البلاد . ولكن الداء كان قد تغلغل الى حد جعل الاصلاحات التي عملت في عهد الرقابة الأوروبية (١٨٧٩ — ١٨٨١) تظهر سطحية في أعين المصريين فقاموا يطالبون باصلاحات أساسية (١٨٨١ — ١٨٨٢) .

وقد حملت الثورة إسماعيل التبعة كلها . ومهما كان من الأمر فان اصلاحاته وأعماله الواسعة لا يمكن طمسها إذ لا تزال الى اليوم العامل الأول في تقدم العمران والمدنية في مصر .

الفصل الثالث

النهضة العمرانية والسياسية ونشوء الرأي العام

نشأ الرأي العام المصري في أواخر حكم اسماعيل في صورة معارضة منظمة ضد الحكومة القائمة . وكان ظهوره بعد مرور سبعين عاما على مصر الحديثة تحت تأثير عاملين : انتشار الحركة الفكرية ، وتغلغل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ومرافقتها الحيوية .

وقد تبين أن الحاسبة القومية تنهت في عصر محمد علي . ولولا أن وسائل الطبع والنشر كانت معدومة أو محدودة لظهر هذا الشعور في شكل واضح وقد كتب مصري ، حسين بسيوني ، كان عضوا في بعثة لندرة في سنة ١٨٣٨ ، رسالة بالإنجليزية يطالب فيها باستقلال بلاده قال في ختامها مخاطبا اللورد بالمرستون "من الأمور التي لا يختلف فيها اثنان أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر من الرقي والاصلاح . وأنه لا شيء يمنع إنجلترا من منح مصر الحق في أن تصبح أمة مستقلة وأن توضع في مصاف البرازيل ، والمكسيك ، وكولومبيا ، واليونان ، ولهذا جئت راجيا دولتكم أن تنظروا الى المبالة بعين العطف ،

وانى موقن أن رفاهية مصر فى المستقبل ، يتوقف كلها أو بعضها على اعتراف إنجلترا باستقلالها (١) .

على أن الفكرة السياسية فى أيام محمد على كانت لا تزال مهمة لأن "عدم وجود نظم شعبية حقيقية ، وقوانين ومحاكم عادلة كان من شأنه إضعاف الفكرة السياسية فصارت شعورا يكتمه الخوف ... وقد أوجد الاحتكاك المستمر بأوروبا والأوروبيين وطنية جديدة عند المصريين (٢) " .

الحرية الشخصية — والواقع المصريين منذ أيام محمد على كانوا يعملون بالرفاهية ولكنهم كانوا فاقدى الحرية : لأن الحكومة كانت تراقب أعمال الناس وحركاتهم وأقوالهم فكانت المناقشة العامة قد تؤول باعتداء على الدين وأعراس صاحبها لأشد الجزاء ، وكان الشرطة « يكبسون » المنازل اذا اشتبهوا فى وجود خمر أو محرّمات فيها . وقد دامت هذه الحال حتى عاد المصريون الذين عاشوا فى كنف المدنية الغربية وعرفوا قدر الحرية الفردية فعملوا على توطيدها

(١) توجد هذه الرسالة بدار الكتب المصرية تحت عنوان Egypt under Mohammed Aly Basha, By Hassanaine Al-Besunee, 1838
(٢) أنظر تصريحات أحمد رفعت فى كتاب برودلى " كيف دافعنا عن عرابي باشا وأعوانه " .

فى مصر، إلا فيما يتعلق بعلاقة الحكام بالمحكومين، اذ كان من يتعرض لهذه العلاقة جزاؤه الموت أو السجن أو النفى . وقد ترتب على الحرية الوحيدة التى اكتسبها المصريون ، وهى حرية العمل وحرية الفكر من الوجهة الدينية ، إن جاهر الأكثرون بأشياء مخالفة للدين غير قائمة على مبدأ أو أساس ، وانتشرت العريضة والسكر والرذيلة بين الأهالى (١) . ساعد على ذلك تغلغل تجار الخمر والمفاسد من الأوروبيين فى المدن والقرى النائية واختلاطهم بالفلاحين والأهالى ، وعجز الحكومة بسبب الامتيازات عن إيقافهم عند حدتهم والقيام بأى إصلاح : كانت تعترضها دائما نفس العقبات كلما أرادت إغلاق بيوت الخمر ومنازل اللهو والفجور أو مراقبة بيع الخمر ، وكلما همت فى سبيل المصلحة العامة بإيقاف صنع العملة المزيفة أو بإصلاح الجسور أو تعهد الترع اذ كانت القوانين المصرية لا تسرى على الأجانب وكانت محاكمهم القنصلية مثال التحيز وسوء القصد نحو البلاد وحكومتها .

اختلال العدالة - ولا ريب أن عدم توافر العدل

بين المصريين والأوروبيين ، وبين الحكومة والأوروبيين ، وبين الحكومة والرعية كان من أكبر أسباب الشكوى . قال أحمد الفلاح :

(١) انظر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده فى عدد ١٩ أبريل سنة ١٨٨١ من

”الوقائع المصرية“ تحت عنوان : ”غلطة العقلاء“ .

”ان مصدر البلاء الوحيد عدم الأمن على الأرواح والأموال فلا قانون يحمى الفلاح من الأوامر الظالمة . وللحكومة اليوم طلبات فادحة خصوصا منذ أخذ صنائعكم ، مؤيديكم بقناصلكم ، يرسلون القذائف الحمراء على بلد صغير أعزل^(١)“ .

والواقع أن القضاء المحلى كان فاسد النظام . وكانت الحكومة تسوى بطريق ادارى بين الأفراد مسائل كان يجب أن تنظر فيها السلطة القضائية . وكانت القوانين والاجراءات القانونية التى تتخذ مجهولة . وكان تنفيذ الأحكام تعوقه مصاعب جمة ناشئة من تدخل الادارة الذى لا مبرر له .

كانت فكرة نوبار ترمى الى إصلاح القضاء المصرى وجعله مهيمنا على الخديوى والأوروبيين والمصريين على السواء ، وذلك بتوسيع دائرة اختصاص المحاكم المختلطة حتى تشمل الأهالى الوطنيين والأوروبيين فى جميع جهات القطر وتكون الأغلبية فيها للعنصر المصرى فتضع حدا لسلطة الخديوى المطلقة وسلطة القناصل ، وتم العدالة الجميع . ولكن مشروع نوبار لم يتحقق إلا جزء منه ، بسبب مطامع الدول وأغراضها ، فى سنة ١٨٧٦ بعد أن ارتبكت أحوال البلاد وصار المصريون يتهمون حكومة اسماعيل بالضعف أو بالخطأ ويحملونها تبعة كان يقع كلها أو معظمها على الأوروبيين وحدهم .

(١) انظر كتاب ”الفلاح“ ، تأليف ادمون أبو ، ١٨٦٩

كان اسماعيل فى الظاهر مسئولا عن أعمال حكومته باعتباره الحاكم المطلق ، ولكن الواقع أن الحكم فى إدارة البلاد العامة ، وكان أكثرهم أثرا كما ، أساءوا استعمال السلطة التى كانوا يستمدونها منه ، فى جباية الضرائب والأموال ابتغاء مرضاة الوالى الذى كان يحتال فى إنفاذ اصلاحاته الواسعة وإرضاء دأئيه .

أسباب شكوى المصريين — وكان المصريون على

العموم يشكون من الضرائب الفادحة ، والسخرة ، والتجنيد، وسلطة الحكم المستبدة ، وفساد المحاكم المدنية والجنائية ، وكانوا يقارنون بين حكومة الخديوى وحكومة سعيد باشا الذى أعطى المصريين العدل والطمأنينة وكانت تكاليفه معتدلة (١) .

على أن حكم سعيد كان خلوا من الأعمال العظيمة والحروب التى تستدعى النفقات الكبيرة ، والأيدى العاملة ، والجند الكثير ، وكانت وطأة الامتيازات لا تزال خفيفة لقلة عدد الأوربيين النازحين . وقد جرى اسماعيل على خطة محمد على فلم يستفد الفلاح رأسا من التقدم الاقتصادى الذى ظهر فى البلاد ، وعادت أسباب الشكوى التى قضى عليها سعيد : كان للجندي مثلا قانون ثابت يحدد طريقة التجنيد للجيش ويقرر عدد سنى الخدمة العسكرية المطلوبة من كل جندي

(١) أنظر كتاب بايارتيلور " مصر واسلنده فى سنة ١٨٧٤ " .

فأصبح هذا النظام لا يعمل به . وصار الضابط عند الحاجة ينزل في إحدى القرى ويأمر الشيخ بتقديم العدد اللازم فيأمر الشيخ بأعفاء محاسبيه وأتباعه وتقديم بقية من هب ودب من الرجال إلا من دفع مبلغا معينا من المال، وقد يصل ضابط آخر في السنة التالية أو في نفس السنة فلا يعبا بمافعله الأول ويعيد الكرة ثانية غير مبال بالسن أو بالزوجية أو بالمبالغ التي دفعت من قبل .

وكان الجند يستعملون في الحروب أو في السخرة، وكانت أجورهم لا تصرف لهم، ولا يتناولون إلا أردأ الطعام فدبت فيهم روح التمرد حوالى سنة ١٨٦٩، أما الفلاحون فكان الكثيرون منهم يلجأون الى الفلوات هربا من الضرائب وأعمال السخرة، وكانت البلاد في حالة استياء صامت لا يجد منفذا أمام رهبة الحكام الذين كانوا ينشرون الجاسوسية، ويتهمون الأبرياء، وينفون في فزوغلى على النيل الأبيض، وكانت الأحكام بالنفى أو بالقتل صادرة عن النزعة الاستبدادية التي تقوم مقام العدل والقانون .

ويظهر أن الفلاح بدأ يخرج من صمت العبودية الذي كان يرزح تحته قرونا فقد روت جريدة «البروجريه اجبسين»^(١) في عدد ١٤ يولييه

(١) يوجد في دار الكتب المصرية مجموعة من هذه الجريدة من ١١ يولييه سنة ١٨٦٨ (العدد الثاني) الى ١٤ مايو سنة ١٨٧١ وهذه هي الجريدة الوحيدة المستقلة التي يمكن الاستدلال بها على الحالة الحقيقية في ذلك العصر .

سنة ١٨٦٩ "ان الفلاح بدأ يجهر بالشكوى ، مما لم يرو عن مثله في مصر ، ويكشف الأوروبي بما يتنابه من خوف وقلق" .

حدثت في أثناء ذلك الأزمة التركية المصرية (١٨٦٩) فساعدت على تنبيه الرأي العام في مصر ، لأن اشتباك الخديوى فيها مع السلطان جعل الدولة صاحبة السيادة تندد بأعمال الوالى لتنال من هيئته في أعين الرعية . وقد اتهمته صراحة "بأنه أثقل الولاية بالنفقات الباهظة الناشئة من سياحاته العديدة في أوروبا ، والتوصية على مدرّعات رغبة منه في إعلان استقلاله ، وأنه أرهاق بضرائب سكان الولاية التي نيّطت به ادارتها ، وأنه دعا باسمه ملوك أوروبا لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وأنه أرسل شخصا (نوبار باشا) يدعى بغير حق أنه وزير خارجية مصر ، للمفاوضة في عقد معاهدات تجارية وتعديل نظام الامتيازات ، وهذه كلها حقوق يملكها السلطان صاحب السيادة وحده ، وأنه استمرّ في استعداداته الحرية بغير مسوغ . وكل ذلك مضادّ للأوامرات الإمبراطورية ، وضارّ بمصالح سكان الولاية الذين وقعوا في البؤس والفاقة" .

ولا ريب أن الطبقة المتنوّرة ما كانت لتصفى كثيرا لادعاءات تركيا التي كانت تهدّد استقلال مصر خصوصا بعد أن أرغمت الدول

اسماعيل على الخضوع للباب العالي ، وتذكر المصريون موقفها الأول .
في سنة ١٨٤٠

على أن المصريين ، من أية طبقة كانوا ، اذا نظروا في داخلتهم ،
لم يسعهم إلا الاعتراف بسوء الحالة الذي تشير اليه الاحتجاجات
التركية . وقد نشرت هذه الاحتجاجات في صورة خطاب بعث به
الصدر الأعظم وأمر بترجمته الى العربية ونشره على أبواب المصالح
العامة بالاسكندرية ، فتجمهر المصريون وأخذوا يعلقون عليه
” وكانت على الأخص الجمل المتعلقة بالنفقات الباهظة والضرائب التي
تنوء على الشعب بكل كل فلا يستطيع لها احتمالا موضوع تعليقه
وممرهم “ .

وقد استنتجت جريدة البرجرية من هذا الحادث ” أن العرب
(المصريين) بدأوا يهتمون بالسياسة وأنهم يترقبون الأخبار الواردة من
الأستانة ، ويعلقون عليها ويتباحثون في موضوع النزاع ، وأن الرأي
العام بدأ يتكون عند المصري (١) “ .

والواقع أن الشعب كان ينقم على الحكومة سياستها المالية
والادارية وسوء تصرفها في الشؤون العامة . وكان المتشورون من
المصريين لا يرون بعين الرضى وقوع الحكومة تدريجا في قبضة الأجانب .

(١) انظر « البرجرية » الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٦٩



حسنين محمد كمهاثي وأحد طلاب بعثة محمد علي في فرنسا

أو الأتراك الذين أصبحوا طبقة حاكمة بعد أن أقصاهم سعيد وأحل مكانهم المصريين في رئاسة الجيش والادارة .

ولا ريب أن ميل اسماعيل الشديد الى الاصلاحات كان يدفعه الى الاكثار من الأجانب وتكليفهم بمهمات دقيقة كان يحسن أن يقوم بها المصريون وحدهم : وقد نهه حكمدار السودان ، جعفر باشا مظهر (١٨٦٦ — ١٨٧٢) ، وقت إرسال صاموئيل بيكر مع حملة مصرية لاكتشاف وضم مناطق خط الاستواء ، الى خطر إعطاء مهمة كهذه لأجنبي ونصحه ، بتقرير مكتوب ، أن يرسل ضباطا من أركان حرب الجيش المصري ، ولكن اسماعيل أراد مصالحة إنجلترا فعين في سنة ١٨٧٤ غوردون^(١) خلفا لبيكر في حكومة خط الاستواء ، ثم عينه في سنة ١ٸ٧٧ حاكما عاما على السودان فحمل مصر على التخلي عن مناطق واسعة ، وأغلق من باب الاقتصاد المدارس التي كانت أنشأتها الحكومة في الخرطوم ، ويؤكد بعض الكتاب أن غوردون كان يئذ بذكور الثورة

(١) يقول هنري بنسا (مصر والسودان ١٨٩٥) . "ان عصر الرفاهية الكبرى في السودان كان بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ — أي عصر الحكام المصريين — وأن مسؤولية حكام السودان في عهد الادارة الانجليزية من صاموئيل بيكر الى غوردون تبين خطورتها كلما نظرنا الى الحالة التي آلت اليها هذه المناطق في آخر عهدهم " .
(١٠)

المهدية التي أدت الى سلخ السودان عن مصر ولكنهم لم يعزوا أقوالهم بالأدلة القاطعة ^(١).

وقد أدى تنازع الأجانب والأتراك في تصريف الشؤون العامة الى أخطاء كانت ضربة قاضية على مصالح البلاد في ظروف دقيقة . وحسبنا أن نذكر الحملة الكبرى التي أرسلها اسماعيل الى بلاد الحبش في سنة ١٨٧٦ ، وكانت مؤلفة من ٢٠,٠٠٠ مقاتل بقيادة راتب باشا الذي اختاره الحزب التركي ، وقد ناط اسماعيل القيادة الفعلية في الحرب بالفائد لورنج وأركان حربه الأمريكان ، فنجحت مشادة قوية في القيادة العليا أدت الى هزيمة هذا الجيش في « قرع » وكان لهذه الهزيمة أسوأ وقع في مصر .

بدأ العنصر المصري في الجيش من ذلك الوقت يتضامن في إعلان تدمره من تعسف العنصر التركي الشر كسى به ، فكثيرا ما كان

(١) يؤكد الكولونيل الأمريكي شايبى لورنج رئيس أركان حرب غوردون (مصر والمناطق المفقودة ، ١٨٩٧) " أن إدارة غوردون كانت فوضى محزنة ؛ وأنه وجد السودان في حالة يسر ورفاهية وتركه في سنة ١٨٧٩ مدينا يتحرك للثورة " ويتهم الكاتب بريطانيا العظمى بأنها اختارت غوردون لنشر الاختلال والارتباك في شؤون السودان . وأنها كانت تعمل من زمن طويل على خلق الحوادث التي حدثت فيما بعد " وأن غايتها الاستفادة منها لتكوين إمبراطورية انجليزية في أفريقيا " .

الرؤساء الأتراك يسوقون المصريين لأوهى سبب الى المجالس العسكرية للصورية ويحكمون عليهم بالإعدام^(١).

وكانت هذه الروح التركية المشؤومة المطوية على الجهل والتعصب والجبروت في القيادة العليا سببا في فشل حملة الحبشة التي كلفت الخزينة نيفا ومليون جنيه، وألحقت بالبلاد عار الهزيمة، وبذرت في الجيش والشعب بذور الاستياء العام الذي نشأت منه الثورة العرابية^(٢). أخذ العقلاء المصريون يفكرون في التخلص من هذه الحال خصوصا وأن التدخل الأجنبي في حكومة البلاد اشتدت وطأته وبدأت الشركات الأجنبية تستغل البلاد وأثقل الديون أرض الفلاح، وحاصلاته، ومواشيه. "وكان المحصل، كما يقول اللورد ملر، يفتح الطريق للعرابي "وكان الناس يشكون من جور الحكام واستبداد الإدارة التي ترهقهم بالضرائب، والسخرة، والتجنيد، ولا تجرى في بعض تصرفاتها على سنن يتفق مع الحرية، والعدل، والمساواة.

النهضة الفكرية — كان لا بد من علاج هذه الحال، وهو ما كانت ترمى اليه النهضة الفكرية الجديدة التي نشأت في مصر، وكان زعيمها جمال الدين الأفغانى.

(١) أنظر مصر المسلمة والحبشة المسيحية «لداى».

(٢) نشر عرابى تفاصيل عن هذه الحملة في مذكراته المطبوعة "كشف الستار عن سر الاشرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية" ص ٣٠ — ٤٣

ولد جمال الدين في كابل بأفغانستان سنة ١٨٣٩ ، وأتم دراسته العليا في بخارى سنة ١٨٥٦ ، ثم تقلب في عدّة وظائف وهاجر من بلاده الى مصر في سنة ١٨٦٩ فمضى فيها أربعين يوما تعرف في أثناءها بكثير من العلماء وكبار السوريين ، وذهب الى الأستانة سنة ١٨٧٠ فعين عضوا في مجلس المعارف الأعلى وأستاذا في الجامعة ، فأخذ من ذلك الوقت ينشر تعاليمه الدينية باذلا جهده في التوفيق بين الاسلام والعلم والمدنية ، والرجوع الى الأسانيد القرآنية الأصلية وشرحها شرحا سهلا واضحا يقرّبها الى الفهم الحديث ، ولكنه اضطر أمام حملات الرجعيين ، وعلى رأسهم شيخ الاسلام ، الى ترك الأستانة رغما من حماية أصدقائه الأحرار أمثال علي باشا وفؤاد باشا والرحيل الى مصر سنة ١٨٧١ .

نزل جمال الدين القاهرة وكانت وجهته بث الروح الوطنية في الطبقات المختلفة لأنه كان ينظر الى المسألة من الناحيتين : الدينية والسياسية ، فكان يعمل من جهة على تجديد الاسلام بدراسة الفلسفة والحقيقة العلمية التي تحرر النفس من المبادئ الدينية الجامدة^(١) ، وكان من جهة

(١) كان جمال الدين يرى أن الأساس الذي يجب أن يبنى عليه إصلاح حال المسلمين هو تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة الساف قبل ظهور الخلاف والبدع واعتباره من موازين العقل البشرى وأنه بهذا الاعتبار يعدّ صديق العلم وباعثا على البحث في أسرار الكون ، ويتوقف هذا على إصلاح أساليب اللغة العربية وإحيائها في الألسنة والأقلام . [أنظر عدد مايو من المنار سنة ١٩٠٧] .

أخرى يعمل على إيجاد وترقية النظم الدستورية الحرة في داخل الممالك الإسلامية لتخليصها من نفوذ الأوروبيين الذين يستغلونها ، فلم يسع مصر ، وكانت تواقه الى التقدم ساخطة على التدخل الأوروبى ، إلا أن ترحب بجمال الدين الذى لقي من الوالى ، ورياض باشا ، والطبقات الحاكمة ، والطبقات المثقفة كل تعضيد .

كانت الحكومة تمدّه في العام بمائة وعشرين جنيا على سبيل المساعدة وصرحت له بالقاء محاضرات في الجامعة الأزهرية ولكنه اصطدم بالروح الرجعية التي كان يمثلها الشيخ عليش فنصحته الخديوى بالانزواء في بيته حيث استمرّ الشبان والموظفون يتلقون عليه المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفنون الكتابة والخطابة والتأليف .

وكان لا يفتأ يبت فيمن حوله من الكبراء الفكرة الدستورية ويحرك فيهم العاطفة الوطنية ، وقد وجدت أفكاره الحرة في مصر أرضا صالحة خصوصا وان الحركات الدستورية في أوروبا في القرن التاسع عشر ، وفي جملتها حركة مدحت باشا في تركيا سنة ١٨٧٦ ، كان لها أثر عالمي ، وان مصر نفسها كانت تشتمل على نظام صوري يمثل الفكرة الدستورية .

ذلك هو مجلس النواب الذي أنشأه اسماعيل في أوائل سنة ١٨٦٦ واجتمع لأول مرة في ١٩ نوفمبر . وكان مكونا من خمسة وسبعين

عضوا منتخبا (العمد) ، ويجتمع شهرين في كل عام للبحث في المسائل الادارية العملية كالرى وتطهير الترع وربط الضرائب ، وكان رأيه استشاريا .

كان هذا المجلس لا يجرؤ على المعارضة ، وكان شأن الصحافة كذلك . بسبب عدم توفر الحرية السياسية وتأخر البلاد الاجتماعى والسياسى ، وكانت لا تظهر من الصحف فى ذلك العهد إلا « الوقائع الرسمية » وهى الجريدة الرسمية التى أنشأها محمد على فى سنة ١٨٢٨ ، وكانت الحكومة تقوم بطبع مجلتين مجلة طبية " يعسوب الطب " التى كان يحررها الجراح الشهير على البقل (١٨٦٥) و " روضة المدارس " (١٨٧٠) وهى أقدم مجلة أدبية ، وكانت « وادى النيل » (١٨٦٦ - ١٨٧٨) أول جريدة سياسية أدبية فى مصر تؤيد سياسة اسماعيل الذى كان يمدّها بالمال حتى مات صاحبها عبد الله أبو السعود ، وكان الكاتبان الشهيران ابراهيم المويلحى وعثمان جلال أصدرّا فى سنة ١٨٦٩ صحيفة سياسية " نزهة الأفكار " ولكن ما كاد يصدر العدد الثانى منها حتى أمر الخديوى بالغاؤها " ويقال ان شاهين باشا التركى ناظر الحرية هو الذى نصحه بذلك خوفا من الاضطراب الذى قد تحدثه فى النفوس (١) .

(١) أنظر « تاريخ الصحافة العربية » طبعة بيروت تأليف الفيكونت طرازى سنة ١٩١٣

وصف المرحوم الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغانى مبدأ النهضة المغنوية فى مصر قال : " هذه كانت شذائد مهلكة وظلمات حالكة ... وذلك أن أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) كانوا يرون شؤونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ... ومع أن اسماعيل باشا أبدع مجلس شورى فى مصر سنة ١٢٣٨ وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنًا فى مصالح بلادهم وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل تلك الهيئة الشورية ... وهل يمكن لشخص أن ينطق بما حدثه به فكره ، كلا ، فانه كان بجانب كل لفظ نفي عن الوطن وإزهاق للروح أو تجريد من المال ، وبينما الناس فى هذه الحال لا كاتب بينهم ولا خاطب يعظهم ... جاء الى هذه الديار فى سنة ١٢٨٦ السيد جمال الدين الأفغانى وركن الى الإقامة فى مصر ... ثم اشتغل بتدريس بعض العلوم العقلية وكان يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى إحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا فى القاهرة ، كل ذلك والحاكم القوى فى علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع فى ضعف شأنه ، ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج

البطىء وينتشر فى الأنحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا فى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) .

"وجد الناس من أنفسهم لذة فى الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا فتطلعوا الى ما يرد من أخبار الحرب . وكثرة الأجانب فى هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التى كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت فى ايراد الحوادث ، فوجد فى الناس الناظم على تلك الحرب والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الجدل لم يكن معروفا من قبل . ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها فى نشر الأخبار ومناواتها فى المشرب ، واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

"لم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم فى سيرتهم السياسية والمعاشية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وأخذ الشيخ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وانشاء الفصول ...

فتساقطت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال (١) .

والواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفًا في تاريخ حرية الفكر في مصر : اهتم المصريون بالحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الأمبراطورية العثمانية وبالتالي مصر التي كانت ترى في سيادة الدولة الاسمية ضمانًا لها ضد كل اعتداء أجنبي ، وقد ظهر الرأي العام لأول مرة في صورة محسوسة في ثنايا الصحف واستولى عليه القلق من جهة إنجلترا . وضع ذلك السير صاموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ، ونشرته التيمس في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قال " لقد تبين لجميع من كان لهم إلمام بالقراءة إن مصر أعلنت « مصلحة بريطانية » وحددت صفتها هذه أثناء الحرب ، وفي الوقت نفسه اكتفت إنجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا . وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندي قناة السويس واحتلت إنجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدل العنيف الذي حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر

(١) هذا الفصل مأخوذ من مذكرات محمد عبده التي لم تنشر الى اليوم. وهو أدق ما كتب في أصول النهضة الفكرية، وقد اهتمتينا بالبحث الى تحقيق كل واقعة ذكرها.

وتجعل انجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس : هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدتها المصريون الذين لم يعزب عن فطنهم أن الأمبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى .

ظهور الصحافة الحرة — ولا ريب أن ظهور الصحافة

الحرة قد ساعد على تكوين رأى العام في مصر وجعله عاملا جديدا يعتد به في السياسة العامة ، ويرجع لاسماعيل الفضل الأكبر في تشجيع هذه الصحافة ومؤسسيها الأدياء، سوريين كانوا أو مصريين، الذين اشتغل بعضهم من قبل بالتمثيل ثم أنشأوا الصحف فظهرت معها الحرية الفكرية .

كان اسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخل الأجنبي ولكنها ما لبثت أن انقلبت عليه . وماجرأها على ذلك إلا هذا التدخل عينه الذى كان يقوِّض سلطة الحاكم الأعلى .

في هذه الآونة أصدر يعقوب صنوع ، وهو إسرائيلى مصرى ، بالاتفاق مع جمال الدين ومحمد عبده ، جريدته الهزلية "أبو نظارة" في سنة ١٨٧٧ لانتقاد أعمال اسماعيل وكانت تكتب بالعامية وكثيرة الانتشار في طبقة الشعب

ووفد أديب اسحاق على الاسكندرية في سنة ١٨٧٦ واشترك مع سليم النقاش في تمثيل روايات عربية ، وكان يمدّها اسماعيل بالمال

ثم قصد القاهرة حيث اتصل بجمال الدين وأسس في أول يولييه سنة ١٨٧٧ جريدة « مصر » التي كان يكتب فيها جمال الدين وأصحابه، ومن هذا الوقت بدأ جمال الدين يتصل بالرأى العام مباشرة ويعلونجهم. ثم عاد أديب الى الاسكندرية وكان بحرّـر مع سليم النقاش مصر والتجارة حتى تفاه رياض في أوائل حكم توفيق سنة ١٨٧٩ فأنشأ في باريس مجلة « مصر القاهرة » ، وغايته منها " أن يثير بقية الحمية الشرقية ويرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ليعلم قومه أن لهم حقا مساويا فيلتمسوه ومالا منهوبا فيطلبوه ... " .

وأسس سليم تقلا وأخوه بشارة تقلا جريدة « الأهرام » في سنة ١٨٧٦ ، وأصدر ابراهيم اللقاني الكاتب المصرى وصديق جمال الدين جريدة « مرآة الشرق » في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩ ولكنه تخلى عن تحريرها في شهر أغسطس من السنة عينها .

وأنشأ ميخائيل عبد السيد جريدة « الوطن » ^(١) في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، وقد ظلت هذه الصحيفة منذ ظهورها لا تنشر إلا أخبار

(١) جميع هذه الصحف كانت أسبوعية، ولا توجد لاحداها مجموعة من السنين الأولى لا في دور الكتب ولا في ادارات الصحف التي لا تزال تصدر الى اليوم كالأهرام والوطن ، ويظهر أن المجاميع الأولى قد حُرقت أو بددت في أثناء الثورة العرابية ولا توجد إلا أعداد متفرقة من هذه الصحف في دار الكتب المصرية ، ولكن أسعدنا الحظ بالعثور على مجموعة نادرة من « الوطن » في سنيه الأولى عند احدي الأمر المصرية القديمة .

الحروب الروسية التركية . ولم تجرؤ على ذكر مصر وأحوالها ، إلا ابتداء من ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقد كتبت وقتئذ مقالا عن لجنة التحقيق ووزراء نوبار امتدحت فيه الخديوى واللجنة والوزارة ثم أخذت الجريدة تدخل تدريجيا فى المعارضة .

ظهور المعارضة — وترجع هذه المعارضة الى ثلاثة عوامل أساسية يرتبط بعضها ببعض :

(أولها) وقوع الادارة كلها فى قبضة الأجنبي على أثر تعيين المراقبة الثائية فى سنة ١٨٧٦ وارسال لجنة التحقيق العليا وتعيين وزيرين أوروبيين فى سنة ١٨٧٨

(ثانيها) انتشار البؤس والفحط والموت فى البلاد على أثر هبوط النيل هبوطا كان مصحوبا بالخراب فى سنة ١٨٧٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزروعات فى السنة التالية سنة ١٨٧٨ ، وكانت الدول الأوروبية فى أثناء ذلك تطالب بدفع القطعية (الكوبون) ، وتلجأ الى أقصى الوسائل فى جباية الضرائب .

(ثالثها) القضاء على سلطة الخديوى المطلقة التى كانت أوروبا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الإصلاح .

لجنة التحقيق وأثرها (١٨٧٧) — أنشئت لجنة التحقيق

العلياء في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ وكان لها الحق في أن تطلب الى أى ادارة أو الى أى شخص المعلومات التى تحتاج إليها .

كانت هذه اللجنة ورئيسها الفعلى السير ريفرس ولسون تطوف الأقاليم وتعمل جهدها فى استمالة الناس ، وتستمع لكل شكوى أو مظلمة من الأهالى ضد استبداد الادارة والحكام ، وكانت باعتبارها تمثل التدخل الأجنبى موضع السخط فى البلاد ولكنها من جهة أخرى بسبب وقوفها فى وجه الحكومة المطلقة كانت موضع الرضى وعاملا من العوامل القوية التى شددت إزر الرأى العام (١) .

(١) ذكرت الطائف جريدة عبد الله نديم فى عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ أن البرنس حسين كان يريد أن يضم الى أرضه بلدة بهى ٥٠٠ فدان من أراضى أهالى صفيط الملوك بالوجه البحرى فتظلموا للحكومة فلم تسمع لهم وأرسلت فعلا الفصاين لمسح الأرض وتعيين الحدود وكاد يتم كل شىء فعلا لولا وصول لجنة التحقيق العليا فى هذه الاثناء وايقافها الحكومة عند حدها .

وروى ريفرس ولسون فى « مذكراته » أنه " فى يوم ٢٥ يولييه سنة ١٨٧٨ زارته سيدات وطنيات من أعضاء وخادمات أسرة المرحوم عباس باشا بينما كانت اللجنة مجتمعة وقتلن له ان أملاكهن قد انتزعت منهن وصرن فى فقر مدقع ، وما كدن يخرجن حتى ألقى رجال الشرطة القبض عليهن وزجوهن فى السجن فندخل ولسون فى الحال عند الخديوى وطلب إقالة حكمدار البوليس باعتباره مسئولا عن هذا الحادث فمكأن لهذه الاقالة أحسن وقع بين سكان القاهرة الذين دهشوا من حدوثها " .

رفعت اللجنة الى الخديوى فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ تقريراً ذكرت فيه ما شاهدته من مساوىء الادارة حيث كانت القوانين واللوائح لا يعمل بها ، وكانت ضريبة النخيل مثلاً تؤخذ بحسب التعداد القديم : روى مفتش الوجه القبلى لأعضاء اللجنة أن زارعا كان يدفع ضريبة عن مائة نخلة لم يبق منها إلا خمسون ومع ذلك فإن المديرية تأبى إلا أن تطالبه بضريبة المائة ...

وقد اقترحت اللجنة ضرورة إيجاد نظام تشريعى للضرائب، ومحاكم لحماية الأهالى حماية فعلية ضدّ تصرف السلطة الجائرة التى لا رقابة عليها فى الأشخاص والأموال .

الوزارة المسؤولة — ختمت اللجنة تقريرها بأن رئيس الحكومة يتمتع بسلطة لا حدّ لها ، ففطن اسماعيل الى المقصود من هذه العبارة وكلف نوبار باشا ، الذى كان يساعد لجنة التحقيق فى مهمتها ، بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، بتشكيل وزارة ، ومما جاء فى عباراته : " انى أريد أن أؤكد لك أنى وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية فى مصر والمبادئ التى تقوم عليها الادارات فى أوروبا ، وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى ادارة الشؤون العامة ولكنها تجد نقطة توازنها فى مجلس الوزراء ، وعلى ذلك أريد من الآن فصاعداً

أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزرائى وبواسطة الخديوى فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم .

وصار تعيين جميع الموظفين ، لا بواسطة الخديوى رأسا كما كان الأمر من قبل ، بل بموجب أوامر خديوية بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

ومرسوم ٢٨ أغسطس هو الذى قرّر مبدأ المسئولية الوزارية الذى أصبح قاعدة الحكم فى مصر، وكان الخديوى يحكم مصر قبل ذلك مباشرة ، ويمينه فى أعماله على رأس الإدارات بعض الأعيان الذين كانوا مسئولين شخصيا أمامه ، وكان الخديوى فى الشئون الهامة يأخذ رأى «المجلس المخصوص» المؤلف من الوزراء ، ورؤساء بعض المصالح الكبرى ، وأعضاء آخرين كانوا أشبه بوزراء من غير وزارة .

عين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة ووزيرا للخارجية والحقانية ، وعين رياض الذى كان وكيلا للجنة التحقيق ، وزيرا للداخلية ، وسير ريفرس ولسن وزيرا للعالية ، وديبيلنيرو وزيرا للأشغال ، وشريف باشا للحربية .

نشوء الرأى العام والحركة الدستورية — ولأجل أن

نفهم أثر هذه التغيرات فى الرأى العام سنتبع صداها فى الصحافة من

البداية : ذكرت جريدة الوطن الصادرة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ تلغرافاً يؤذن بموافقة الحكومة الانجليزية على تعيين ريفرس ولسون في المالية، ورحبت بالوزير الجديد ولكنها أئذرت به بأنه "إذا لم يتصرف بالرفق والمشاورة حاق بالمالية ما حاق بالسكة الحديد وبالجمارك المصرية . وذلك فان السكة الحديد كانت في مدة سعادة على باشا مبارك على قواعد راسخة ثم أتى بعده سعادة زكي باشا وأوجد فيها كذلك الدقة والضبط ... وكان إيرادها نحو مليون جنيه سنوياً ... ثم أتى بعده الجنرال ماريوت ورفق أولاد العرب وأحضر أجنيين ... فصارت السكة الحديد مأكلة للآكلين وأصبحت إيرادات المصلحة نحو ثلثمائة ألف جنيه .

وقررت الوطن الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ بمناسبة ذكر «مجلس التفتيش» (لجنة التحقيق) أن الحكومة بعد أن كانت استبدادية "أصبحت مقيدة بالقوانين الشرعية ، وشكلت وزارة شورية ، وأعطى للمطبوعات قدر من الحرية " .

وفي شهر ديسمبر بدأت تظهر في الصحافة فكرة تنظيم مجلس النواب القديم على قواعد حرة أوسع من قبل "لأنه لا تصير الوزارة مسؤولة إلا به فانه ما معنى كون الوزراء مسؤولين عن تصرفاتهم في الحكومة



مباس باشا الاول

بدون وجوده فهل المقصود أن إنجلترا وفرنسا وأرباب ديون مصر
تسأل الوزارة عن تصرفاتها^(١) .

وقد اجتمع المجلس في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ بالقلعة وبدأ من ذلك
الوقت يرفع لواء الحركة الدستورية التي كانت تعترضها المعارضة وتنتظر
من ورأيها كل خير بمد أن خابت آمال المصريين في وزارة ولسون -
نوبار ... ، كتبت الوطن في ٤ يناير تقول " أنه يوجد صنف من
الناس يتظاهرون بالإصلاح... وإنما إذا تأملنا في تقرير مجلس التفيتش
وجدناه مبينا لنا أن المستر ريفرس ولسون من البعيدين عن طرق
الاستبداد... فأمل الجميع أن يستقيم من العدل شرابا ولا سيما الفلاح
الذي قد زادت عليه في هذه السنة والتي قبها الخطوب... غير أنه
حصل في الأسبوع الماضي ما دل على أن الدهر لم يكف الفلاح
العقاب . وذلك فإن المستر ريفرس ولسون نشر في هذه الأيام منشورا
للمديرين الفخام والمأمورين الكرام مفاده أن يحصلوا من الفلاح
الأموال المتأخرة من سنة ١٨٧٦ ، و ٧٧ و ٧٨ فإذا لم يرض الفلاح
بدفع هذه الأموال المتأخرة الزموه ، أولا ، يبيع أرزاقه ومحصولاته
ثم يبيع مواشيه وأطيانه وجميع عقاراته ، بل زاد على ذلك بأن أمر
بالاستعانة بالقساوة القديمة فهذا المنشور الفخيم مناف على خط مستقيم

(١) الوطن في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨

لذلك التقرير ... ولو قسط المستر ريفرس ولسون متأخرات الأموال لأحسن عملاً ... والأمل أن مجلس النواب الذى انعقد فى يوم الخميس ٣ يناير ينظر فى قضية هذا المنشور ... ” .

وفى عدد ١٨ يناير سنة ١٨٧٩ أثنت الوطن على السير ريفرس ولسون لأنه شاع أن مجلس النظار شارع فى تقييد الأموال ” ولو لم يوجد له (تعنى مجلس النظار) سوى حرية المطبوعات وإطلاق عنان الكلام لكفاه بذلك فضلاً ... وقد شجع المستر ريفرس ولسون عند ما كان فى الوجه البحرى الأهالى على تقديم عرضحات فانه قال اذا أصاب أحدكم ضرر أو ضيم فعليه أن يعرض لنا ونحن نجرى له الإنصاف ” .

ولكن الإشاعة لم تتحقق فعادت الوطن فى ٢٥ يناير تشكو من ” أن مجلس النواب الذى صار له الآن أكثر من عشرين يوماً لم تعرض عليه مسألة مهمة مالية ولا داخلية ، فكيف تكون الحكومة تقييدية بدون هذا المجلس ” .

ثورة الضباط وخطه الخديوى — وأخيراً رأيت وزارة

ولسن ، من باب الاقتصاد ، رفت ٢٥٠٠ ضابط دون أن يدفع لهم المتأخر ، وكان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهراً ، فهاج الضباط

وقاموا بمظاهرة خطيرة في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية وحاصروا نوبار وولسون بعد أن أوسعوهما لكماً وضربا حتى جاء الخديوى بنفسه وأخذ الفتنة .

كان الخديوى يشجع هذه المعارضة سرا ويعول على الاستفادة منها للتخلص من وزارة نوبار الأجنبية التي كانت تحكم البلاد دون أخذ رأى رئيس الحكومة الأعلى ، ومن الثابت أن نوبار منذ سنة ١٨٧٦ كان يعمل على توطيد نفوذ إنجلترا في مصر لأنه فهم أن فداحة الديون التي اقترضتها مصر ستؤدى حتما الى التدخل... وكان يفضل إنجلترا على غيرها من الدول ، وهو الذى مهد الطريق لبعثة "كيف" الأولى وكان يسعى فى باريس ولندرة منذ سنة ١٨٧٦ على تقويض سلطة الخديوى وتعيين وزير مالية انجليزى حتى عاد الى مصر فى سنة ١٨٧٨ مع لجنة التفتيش ونجح فى تنفيذ خطته ^(١) .

ولكن الخديوى أضمر له الانتقام، فلما حدثت ثورة الضباط أعلن لهندوبى إنجلترا وفرنسا فى مصر "انه لن يكون مسؤولا عن السكينة

(١) توجد أهم المعلومات عن خطة نوبار السياسية فى كتاب أدوارد ديبى: "تاريخ الخديوية"، وفى مذكرات ريفرس ولسون: "فصول من حياتى الرسمية"، سنة ١٩١٦ ، وخصوصا خطاب مستر لاركينج المؤرخ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ وما كتبه ولسن فى مذكراته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٧٨

العامّة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعى من حكم البلاد وصرح له إما
بترأس مجلس الوزراء أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ، وأنه يشترط
اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا أن نوبار باشا الذى ثبت لديه أنه
عامل على اجتثاث سلطته ونسفها ينسحب حالا من الوزارة “ .

ولما كان نوبار ليس فى وسعه أن يكفل الأمن العام اضطر
الى الاستقالة ، واقترض السير ريفرس ولسون مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه
من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الجيش ، ولم يمسس أحد من
الضارين بسوء فكشفت هذه الحركة للجندية عن قوتها وصار الجيش
من ذلك الوقت ، الى جانب المجلس ، احدى قوى المعارضة التى يعتد
بها . ثم جرت مفاوضات فى تشكيل الوزارة الجديدة فقر الرأى على
تعيين البرنس توفيق رئيسا لها بشرط “أن لا يحضر الخديوى ، فى أى
حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء وأن يكون للوزيرين
الأوروبيين فى الوزارة الحق المطلق فى ايقاف تنفيذ أى اجراء
لا يوافقان عليه “ .

ازدياد المعارضة ضد التدخل الأجنبي وانضمام
الخديوى اليها — على أن الوزارة الجديدة ما كادت تتشكل
(٢٢ مارس) حتى وقع حادث أثار سخط الأهالى : ذلك أن فوائد
قرض سنة ١٨٦٤ المضمن بالمقابلة عملا بمشروع جوشن كانت

تمستحق في أوّل أبريل سنة ١٨٧٩ ، ولم يكن من المبلغ المطلوب (٢٤٠٠٠٠ جنيه) في صندوق الدين يوم ٢٨ مارس إلّا ٤٤٠٠٠ جنيه، وكان ريفرس ولسن يفكر في عمل تصفية نهائية وإلغاء المقابلة أى ضياع ١٤ مليون جنيه كانت ديناً للاهالى على الحكومة وعدم المساواة بين الدائن المصرى والدائن الأجنبى فكان لهذه الفكرة أسوأ وقع بين طبقات الأعيان بوجه خاص .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحدّ فان ولسن كان يعد مشروعاً يستند الى عجز مصر عن القيام بتعهداتها ويترح تأجيل دفع قطعة أوّل أبريل ، وإنقاص فوائد الدين الى ٥ ٪

رأى المصريون أن إشهار إفلاس مصر بعد أن حكمتها الادارة الأوروبية، والتفكير في اتخاذ بعض الاجراءات الحازمة التى كان ينادى بها اسماعيل والمصريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام تمكبت فيها البلاد بالدين والخراب معناهما أن الأوروبيين يستحيل عليهم إحداث اصلاحات جدية وأنهم لا يفكرون إلّا فى مصالحهم المالية والسياسية . وعلى ذلك أخذ أولو السعة منهم يباشرون تنظيم ضمانات يتكفلون بموجبها لأصحاب الدين المصرى بإيفاء فائدة الدين بأوقاتها وقيمتها الأصلية " أى دون أن يصير تخفيضها الى خمسة فى المائة كما ذهب حضرة

المستر ولسن على أن تكف الأَصابع الأوروبية عن التدخل في إدارة القطر المالية والسياسية (١) .

رأى الخديوى ازدياد قوة المعارضة فعول على الانضمام اليها جبهة. والعمل على استرداد سلطته المغتصبة ، وقد حدث في أوائل أبريل أن رياض باشا وزير الداخلية ذهب الى مجلس النواب ليحله بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير منتظرة أتت عليها « التيمس » في عدد ١٦ أبريل بعد أن تكلمت عن وجود حزب وطنى جديد عدو لكل حكومة من الخارج وعامل على تحقيق مبدأ مصر للمصريين : " لم يعد مجلس النواب موضع سخريه واحتقار فان أعضاءه قد أثبتوا مرارا أنهم على جانب من الجاه والاستقلال ، ولم تكن المرة الأخيرة بأقل من سابقتها ، فان رياض باشا وزير الداخلية ذهب أخيرا ليختم رسميا دور الانعقاد، وقد وجه للأعضاء هذه المناسبة خطابا رقيق العبارة يتعلق بخدماتهم الماضية وأعلنهم أن واجباتهم قد أدت على أكمل وجه ، ولكنه لم ينجح في تمثيل دور أوليفار كرومويل لأن المجلس رفض اقتراحه وقام أحد النواب (٢) وصرح باسم البرلمان أن أعضاءه لم يعملوا شيئا وأن مهمة الاشراف على أعمال الوزارة لا تزال أمامهم وهذا يدعوهم الى البقاء ،

(١) مرآة الشرق في ٥ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) عبد السلام المويلحى زعيم المعارضة في المجلس .

وقد أيده زملاؤه بالاجماع وانتفوا حوله التفاف النواب حول ميرابو في فرساي إبان الحادثة المشهورة. ولا يزال البرلمان المصري يعقد جلساته ويقول الآن أن جميع الوزراء ، مصريين وأجانب ، يجب أن يخضعوا لأرادته وأن يكونوا مسئولين أمامه عن أعمالهم والحقيقة أنهم يريدون تحويل هذه الحكومة المسؤولة شكلا الى حكومة مسؤولة فعلا .

وعد رياض باشا بعرض الأمر على الخديوى والوزارة ولكن المجلس أرسل اليه في نفس اليوم بوزارة الداخلية كتابا يتضمن الأسباب التى حملته على عدم الانقضاء ذكروا فيه "أنهم لم يشتغلوا لغاية الآن إلا بأمور جزئية... وأنهم لم يسنوا لأنفسهم قانونا جديدا ليكون المجلس آلة قوية فى الإصلاح كما حصل فى إمارة البلغار ، وطلبوا إطلاق حرية المطبوعات الأهلية وسنّ قانون لها ، وإجراء الضرائب على الأورو بين كثيرهم من الوطنيين (١) .

والحق يقال أن المصريين كلما نظروا الى التدخل الأجنبى باعتباره نتيجة ضعف الحكومة الشخصية المطلقة ازدادوا اعتقادا بأنه لا بد لهم من حكومة قوية مستندة الى برلمان للوقوف فى وجه مطالب الأجانب الفادحة والعمل على تخليص البلاد تدريجيا من تدخلهم باصلاح الادارة الوطنية .

(١) انظر الوطن فى ٥ أبريل سنة ١٨٧٩

وقد تكوّنت في البلاد حركة دستورية قوية كان زعيمها في المجلس عبد السلام المويلحي وزعيمها في مصر شريف باشا " بطل الوطنية المصرية في آخر أيام اسماعيل " وكلاهما كان عضوا في الماسونية وصديقا لجمال الدين الأفغانى . ومن مشاهير الدستوريين في ذلك العهد ولى العهد توفيق باشا الذى خاف نوبار في رئاسة الوزارة، ومحمود سامى البارودى الذى صار فيما بعد من أكبر أعوان عرابى باشا .

والواقع أن الحجة التى أثاره التدخل الأجنبى ألف بين قلوب المصريين والأتراك والشركس أمثال البارودى وشريف : "لم يكن في مصر والشرق ، كما قال أحد الأتراك الذين اشتركوا في الحركة ، إلا حزب سياسى واحد يمكن تسميته حزب الظالمين الى العدالة" (١) .

انتشار الفكرة الدستورية — كانت مصر تنقصها محاكم

عادلة ، ونظم حرة ، وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

(أولاً) قيام الحركات والنظم الدستورية في أوروبا في القرن

التاسع عشر .

(١) تصريحات أحمد رفعت سكرتير وزارة البارودى في الثورة " كيف دافعنا عن

عرابى وأعوانه " تأليف برودلى .

(ثانيا) وجود مجلس نواب صوري منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد الحكام ، فلما تطورت الأحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس وإعطائه حق الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة .

(ثالثا) بث جمال الدين الأفغانى فى مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعلة.

(رابعا) ظهور الصحافة الحرة منذ سنة ١٨٧٧

(خامسا) كراهية المصريين للحكومة المطلقة بسبب استبداد الادارة .

(سادسا) تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) أثناء إقامتها فى مصر بمساوىء الحكومة الشخصية والعمل على إسقاط هيئة إسماعيل فى أعين المصريين .

(سابعا) صدور مرسوم ٢٨ أغسطس الذى قرر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد .

(ثامنا) تشجيع اسماعيل للحركة والتجاؤه اليها لمقاومة التدخل الأجنبى .

والواقع أن المجلس قد انقلب منذ ٢ يناير سنة ١٨٧٩ الى برلمان ، رغمًا من القواعد الضيقة التى قام عليها ، وأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح البلاد.

في ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) رفع المجلس عريضة الى الخديوى محتج فيها على الوزارة " التى ماقتت مذ شكلت تعتبر أعضائه كأهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان " ، وعلى مشروعاتها الذى قرّر إشهار الإفلاس وإلغاء «المقابلة» ، ويؤكد للخديوى أنه لن يدخر وسعا فى العمل مع الحكومة على تسوية الحالة المالية اذا أخذ رأيها فيها .

وفى ٥ أبريل أجمع النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش أمثال شريف باشا ، وشاهين باشا ، وأحمد رشيد باشا ، والسيد البكرى ، والشيخ العدوى ، على تقديم لأئحة مالية يعارضون بها لأئحة ويلسن وقد شفعوها بخطاب يقولون فيه " ان الواجب يحتم علينا أن نضع مشروعا يرمى الى المحافظة على حقوق الوطنيين والأجانب على السواء ... ونرجو التصريح بعرضه على مجلس شورى النواب على شريطة أن يتفضل الخديوى فيمنح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب فى أوروبا فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية ، ويجب أن ينقح قانون الانتخاب الحالى ليكون مماثلا للقوانين الانتخابية المعمول بها فى أوروبا ، وينتخب النواب فى الدور المقبل بحسب القانون الحالى على أن يعدّ مجلس الوزراء فى أثناء هذا الدور مشروع قانون انتخاب جديد يعرضه على مجلس النواب والخديوى .

” ويعين الخديوى رئيس مجلس الوزراء ويكلفه بتشكيل الوزارة ويكون مجلس الوزراء مستقلا فى عمله مسؤولا أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاته فى الشؤون الداخلية والمالية “ .

وقد ختم الخطاب بدعوة الخديوى الى تعيين مراقبين ماليين ، أو بعبارة أخرى عزل الوزارة الأوروبية والعودة الى نظام المراقبة الثنائية القديمة ، وبالتالي تأليف وزارة وطنية بحتة .

كان الخديوى يملك هذا الحق لأنه بمقتضى الاتفاق الذى أبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ “ كان يجب أن توقف مصلحة المراقبة عن العمل بشرط أن تعود من جديد الى العمل فى حالة ما اذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى والانجليزى الموجودين بالقاهرة من وظيفته دون موافقة سابقة من حكومته “ .

لذلك لم يتأخر الخديوى فى استعمال حقه ، وأعلن فى يومه أبريل لهيئات الأمة المختلفة موافقته على مشروعها مؤكداً “ أنه يرفض كل فكرة تريد العودة الى نظام الحكومة الشخصية ، ويطلب من أوروبا أوسع رقابة ممكنة على الادارة المالية ، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسؤول حقا أمام مجلس النواب “ .

على هذا الأساس اتفق الخديوى مع الوطنيين فى الخطة الجديدة التى ترمى الى القضاء على السلطة السياسية التى اكتسبها الأجانب فى مصر خصوصا منذ تأليف الوزارة الأوروبية وحصر التدخل الأجنبى فى دائرة مالية بحتة .

وفى مساء ٧ أبريل دعا الخديوى قناصل الدول الى سراى عابدين وأخبرهم ، بحضور الشيخ البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وعبد السلام المويلحى وغيرهم من وجوه المصريين ، " أن الاستياء فى القطر بلغ حدّا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات حاسمة ... وأن الأهالى يحتجون جميعا على ما يريد ويلسن اعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة تكون مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب بحسب لأئحة جديدة ، وأنه يرى إجابة لطلبهم أن يكلف شريف باشا بتشكيلها على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسؤولية " وقد أعلن الخديوى أن البرنس توفيق قدم استقالته من رئاسة الوزارة فعين مكانه بالفعل شريف باشا .

ثم تلا شريف باشا الخديوى وقال " أن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن اعلان إفلاسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأن الرغبة فى إلغاء قانون المفايلة قد أثار استياء عاما ، وأنه

أصبح يستحيل على الخديوى مقاومة ارادة الأمة الظاهرة بهذه
الكيفية الصريحة .

وزارة سرييف وخطه أوروبا — تألفت الوزارة الجديدة

من أعضاء وطنيين وسارت فى أعمالها على خطة إصلاحية حكيمة
ولكن الدول الأوروبية أبت أن تعترف بها . وقد أرسل أعضاء لجنة
التحقيق العليا فى ١٠ أبريل خطابا الى الخديوى يقولون فيه أنهم
سيرسلون اليه بعد أيام قلائل مشروع التسوية العامة للحالة المالية
ويرفعون اليه استقالتهم (وقد قبلت فى ١٢ أبريل) .

قررت لجنة التحقيق فى مشروعها " ان الحكومة المصرية فى حالة
إفلاس منذ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ أن توقفت عن دفع إقادات
مالياتها المستحقة ، ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة على حساب
الفوائد ، وسددت ما يقرب من خمسة ملايين جنيها من أصل الدين
فان عجز مالياتها فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيها
ومقدار دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه فدفع الفوائد فى هذه
الظروف انما كان قطعاً فى اللحم . والواجب اتخاذ طرق غير الطرق
الوهمية التى لجىء اليها حتى ذلك الحين " .

هذا هو حكم اللجنة على أعمال الادارة الأوروبية بين ١٨٧٦ و ١٨٧٩ ، أما الطرق التي اقترحتها فأهمها إنقاص فوائد الدين الى ٥٪ وإصلاح نظام الضرائب .

ولما كانت فرنسا وانجلترا تلحان في إرجاع الوزيرين الأوروبيين أرسلت وزارة شريف باشا الى قنصليهما في ٧ مايو مذكرة استعرضت فيها مساوىء الحكومة الأجنبية في عهد الوزارة الأوروبية (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لغاية ٧ أبريل سنة ١٨٧٩) .

وقد أكدت الوزارة أنها ما تألفت " إلا على قاعدة الاحتفاظ بالمبدأ الذي قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ومسؤولية الوزراء الحقيقية أمام مجلس نواب الأمة " ثم ذكرت أسباب الاستياء العام : وهي تتلخص في إنقاص الجيش وسوء معاملة ضباطه ، وعدم اتخاذ أى تدابير ناجعة عند حدوث القحط بالوجه القبلى ، وإغلاق مدرسة الأيتام العسكرية ، وإحضار ٤٢ مهندسا أجنيا للقيام بأعمال المساحة مع توفر العناصر الوطنية اللازمة فى البلاد ، وجباية نصف ضرائب سنة ١٨٧٩ فى أول العام مع أن الأراضى كانت غارقة فى الفيضان وكان السكان يتألمون من الخسائر التى لحقت بهم بسبب انقطاع السدود ، وفرض ضريبة على زراعة الدخان بلغ من فداحتها أن الفلاحين فضلوا اقتلاع جميع المنزرع على دفع هذه الضريبة الجديدة ، وازدياد نفقات الادارة

بنسبة كبيرة لمصلحة الموظفين الأجانب وخدمهم ... وكانت نتيجة كل ذلك الفوضى الادارية والاقتصادية في البلاد .

أشارت المذكرة بعد ذلك الى خطة الازدراء التي جرى عليها الوزيران الأوروبيان لإنهاء مجلس النواب ، ومشروع ويلسن المالي الذي ألغى المقابلة فمحا بجمرة قلم مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك لدافعي الضرائب .

وقالت الوزارة في النهاية أنها " مصممة على بذل أقصى الجهد في تحسين أحوال البلاد ، وإن التجارب قد دلت على أن وجود العنصر الأجنبي في وزارة مصرية لا يتفق والشعور الوطني بحال من الأحوال ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لا يصح الرجوع اليها " .

وقد شرعت وزارة شريف منذ توليها الحكم في إنفاذ الاصلاحات ، وقررت زيادة الجيش الى ٠٠٠ و ٦٠ ، واشتغلت بوضع دستور جديد ، ودعت مجلس النواب الى الانعقاد في شهر مايو فاجتمع في ١٧ منه برئاسة حسن راسم باشا (رشيد باشا كان مريضا) وجاء شريف وعرض عليه اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد .

وفي يوم ١٨ مايو اختار المجلس لجنة برئاسة عبد السلام المويلحي لدراسة المشروعين فعدلت فيهما . وقررت اقتراح لوائح أساسية أخرى

تنص على حقوق الخديوى وحقوق الوزراء والأمة وواجبات الموظفين والصحافة وما شاكل ذلك .

وقدّمت اللجنة المشروعين والاقتراحات الى المجلس فى ٨ يونيه فقرر بالاجماع الموافقة عليها وارسالها الى الوزارة لتصديق الخديوى عليها " وكانت محتوية على أحسن قواعد الشورى وأحكم أساس الحرية (١) " .

وقد نشرت جريدة الوطن الصادرة فى ٤ يونيه لأئحة مجلس شورى النواب الأساسية : وأهم موادها المادة ١٥ وهى تقرير الحصانة النيابية ، والمادة ٢٧ تنص على عدم تنفيذ القوانين واللوائح ما لم يصدق عليها مجلس النواب ، والمادة ٣٤ تقول أن عدد النواب ١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، والمادة ٣٦ تقرر المسئولية الوزارية وتدعو مجلس النظار الى المبادرة بوضع قانون محاكمة النظار عند الاقتضاء .

ولكن قبل أن تحدث الانتخابات الجديدة وتمعن الوزارة الوطنية فى تنفيذ خطتها رأت الدول ضرورة القضاء على هذه الحركة ، بدلا

(١) مرآة الشرق فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٩



المدوي اسماعيل

من الوثوق بها أو العمل على تشجيعها ، وخلع^(١) اسماعيل (٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩) .

(١) كتبت "مرآة الشرق" في ١١ يونيو سنة ١٨٧٩ فصلايين وجهة النظر المصرية في ذلك الوقت ، قالت " فهد بذلك (تريد فتح قناة السويس) طريقا قويا للدول الأوروبية تسلك فيه الى البلاد الأفريقية ، وكان ذلك أقوى منه لا أفكارها ومحرك لهمها الى التطلع لتلك تلك الأفطار ، وأنهم يعلمون أن الفطر المصرى ووادي النيل هو السبيل الوحيد للتغلغل في كبد تلك البلاد فلو قامت فيه حكومة أهلية قوية وضعف فيه نفوذ الكلمة الأجنبية لتعسر عليهم حينئذ نيل هذا المقصد الذى لا يزال نصب أعينهم جميعا بل ربما سابقهم أهل البلاد المصرية الى نيله ... ومن ثم رأت الدول أن لا فائدة في اللجاج فان ذلك يمكن الحزب الوطنى من اجراء الاصلاحات في البلاد ولم شعثها ... فعمدوا الى الاتفاق على معارضة مشروعنا ومقاومة استقلالنا "

البيان المسترك

توفيق

الفصل الأول

مقدمات الثورة ١٨٧٩ — ١٨٨١

شرحنا في الفصل السابق أسباب الثورة البعيدة ، والآ ن نتكلم عن مقدماتها وأسبابها القريبة في أوائل حكم توفيق ، وجميعها تنأخص في سبب واحد : التدخل الأجنبي .

ابتدأ هذا التدخل ، كما قالت التيمس في أوائل أغسطس سنة ١٨٧٩ ، منذ سنتين وأخذ شكلا حاسما في مايو سنة ١٨٧٨ ، وبلغ حدّه الأقصى بمخلع اسماعيل .

التقليد الجريء — والواقع أن خلع اسماعيل الذي أشارت به الدولتان على تركيا قد مكن نفوذهما في وادى النيل، وكانت

تركيا تريد الاستفادة من هذه الحادثة لاسترداد الامتيازات والحقوق الممنوحة الى مصر في فرمان سنة ١٨٧٣ ، والرجوع الى نظام سنة ١٨٤١ ، ولكن فرنسا وإنجلترا احتجتا ، وجرت مفاوضات طويلة ثم أرسل الباب العالي الى توفيق في ٣٠ يولييه التقليد الجديد بعد أن وافقت عليه الدولتان ، وقد تضمن تعديلا لما جاء في فرمان سنة ١٨٧٣ بشأن الجيش ، واقتراض الديون من الدول الأجنبية فتقرر أن لا يزيد الجيش في وقت السلم على ١٨٠٠٠ وألا تعقد مصر قروضا إلا بالاتفاق مع الدائنين الحاليين . أو بعبارة أخرى مع الدولتين ، ويكون ذلك قاصرا على تسوية الأحوال المالية الحاضرة . والواقع أن هذا التعديل نفسه كان في مصلحة الدولتين و " من ذلك الوقت وضعت امتيازات مصر تحت ضمانه فرنسا وإنجلترا (١) " .

قطة توفيق ومملك الدولتين — أما الخديوى الجديد

فانه فوض أمره الى الدولتين صاغرا منذ ارتقى الى العرش لأنه كان يعلم أنهما هما اللتان أجلسناه على العرش ، وكان مثال الضعف والاستسلام ، مجردا من الصراحة ، ميالا الى الأثرة والاستبداد ، وكان

(١) نبذة من خطاب أرسله وزير خارجية فرنسا « مسيو وادنجتون » الى سفير

فرنسا في الأستانة في ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

”ألعوبة بالطبع في يد كل من يعرف كيف يملكه ويسليه ، وهو الآن طوع بنان خادمه فردريك (١)“ .

وفي عهده أصبح النفوذ الأول في السراى للأتراك والشركس والأجانب .

أما فيما يتعلق بالحكومة فان وزارة شريف كانت قدّمت استقالتها كالتبع ، ثم دعى شريف في ٢ يولييه الى تأليف وزارة جديدة فقبل . ولكنه اشترط إيجاد نظام نيابي في البلاد ، وأرسل الخديوى فعلا الى مجلس الوزراء ، في ٣ يولييه ، تصريحاً في صورة مرسوم يقول فيه ”أن حسن الادارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزراؤها مسئولين ، ولن أحيد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى .. ويجب علينا تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع لأئحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور“ .

وقد وضع شريف لأئحة دستورية جديدة وعرضها على الخديوى للتصديق عليها ولكن توفيق رفضها تحت تأثير الدول (٢) فقدّم شريف .

(١) من كتاب ”مصر للمصريين“ مؤلفه انجليزى مجهول ، سنة ١٨٨٠ .
أنظر أيضا وصف ملنر لتوفيق في كتاب : ”انجلترا فى مصر“ .

(٢) قال محمد عبده فى مذكراته بهذه المناسبة ”الحقق الذى لا ريب فيه أن وكيل دولة فرنسا عند ما أحس بمقاصد الخديوى (لأئحة شريف) وميله الى مشايعته“ .

استقالته في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وصرح وقتئذ لفنصل إنجلترا في مصر فرنك لا سيل " أنه كمصري يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ، ولا ريب أن كثيرين في السراى وخارج السراى يسرهم ، في سيل مصلحتهم الذاتية ، أن تظهر ثانية سلطة الخديوى المطلقة . ولكن اذا قدر ووقعت مصر من جديد تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد (١) " .

والواقع أن الخديوى كان يميل الى عودة الحكم المطلق إذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها ، فاستاء الرأى العام وأخذ جمال الدين ينشر الدعوة ضد التدخل الأجنبي فأمر الخديوى بنفيه الى جدّه

== الاحساس العام أخذ يسعى فى إقامة الموانع دون ذلك ودعا وكيل دولة إنجلترا للاتفاق معه فى إقناع الخديوى بمضرة هذه الأوضاع الجديدة فى الوقت الحاضر ، وقت الارتباك فى المسائل المالية ، وأن دخول النواب فى تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل الموقوفة لتشتت الآراء ، وبقاء هذه العقد فى الحكومة بدون حل سريع قد يؤدى الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام ، وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الخديوى الأسبق : تأثر الخديوى الجديد بهذه الأدلة ومال الى غير ما أظهر للعامة فى أوّل الأمر وصمم على رفض مشروع الاصلاح الجديد . وكان هذا المشروع بالتقريب عين اللائحة التى وضعها مجلس النواب فى وزارة شريف باشا بعد الثورة " .

(١) تقلا عن كرومر "مصر الحديثة" .

في ٢٦ أغسطس ، وكان لهذه الحادثة أثر سيء في أفكار العامة ذكرتهم
بالأيام السالفة .

النظام الجديد وامتجاج الوطنيين — وبذلك تخلص

الحديوى من النظام ، كما قال الشيخ محمد عبده ، بأقالة شريف ،
وتخلص من جمال الدين محرك الأفكار بنفيه ، ثم أخذ ينشئ النظام
الجديد فطلب الى رياض ، وكان في ذلك الوقت في أوروبا ،
أن يعود ويتولى رئاسة الوزارة فوصل في ٣ سبتمبر وشكل
في ٢١ منه وزارة جديدة على أساس مرسوم ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ مع تحويل الحديوى هذه المرة الحق في رئاسة جلسات
مجلس الوزراء والاشتراك في حكومة البلاد ، ولكن الحكومة الحقيقية
كانت منحصرة في يد قسصى الدولتين ، وكانت عودة رياض
في هذه الظروف معناها العودة الى الحكم الاستبدادى : في هذه الآونة
تألفت في حلوان جماعة من الكبراء باسم « الحزب الوطنى » ، وكان من
أعضائها شريف باشا ، وشاهين باشا ، (ناظر الحريية سابقا) ،
وعمر باشا لطفى ، وراغب باشا ، وسلطان باشا ، وأرسلوا الى باريس
أديب اسحاق لاصدار جريدة « مصر القاهرة » على نفقتهم ، وكانت
توزع سرا في مصر .

وزع هذا الحزب^(١) في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩، قبل وصول المراقبين الجديدين السير بيرنج (كرومر) وديبلينيير من أوروبا، نشرة باللغة الفرنسية (طبع منها ٢٠٠٠٠ نسخة) ضد النظام الجديد. ومما قاله الحزب في بيانه أنه "يريد إقناذ مصر من الهوة السحيقة التي تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد، وأنه يقدر أن أكثر من ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استولى عليها الوسطاء الماليون والصناعيون، وأن الحكومة الحالية لا تمت إلى مصر بنسب حقيقي لأن الدول هي التي أنشأتها ولا دخل للأمة فيها، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة في تنفيذ الإصلاحات العاجلة".

(١) روى «جون نينيت» السويسري، وهو من الواقفين على دخائل الحركة العراقية، في كتابه عرابي باشا "أنه منذ ذلك الوقت كثرت الاحتماعات السرية في بيت سلطان باشا في غفلة من عيوت رياض وجواسيسه. وقد حدث بين سلطان باشا وعرابي، وعبد العال، وعلي فهمي. ومحمود سامي، وسليمان أباظه مدير الشرطة، وحسن الشريعي باشا مدير النيابة، ومحمود فهمي وطائفة من الوطنيين تحالف على تنظيم الخطة المشروعة للحزب الوطني الذي كانوا يمثلونه. وكان المقصود بانضمام المديرين جعل الرئاسة العليا على اتصال تام بالمناطق الزراعية. وكان من الضروري الاستعداد عاجلا لاستقالة رياض المحتملة".

واقترح الحزب لحل المسألة المالية توحيد جميع الديون بفائدة ٤٪ وأن تكون الأمة هي الضامنة ، وإيجاد رقابة دولية خاصة مؤقتة للإشراف على «مصلحة» فوائد الدين بدون أى تدخل أو اختصاص إدارى آخر .

اعادة المراقبة الثنائية — يتضح من ذلك البيان أن المصريين أرادوا مرة أخرى ، كما حدث فى أواخر حكم إسماعيل ، حل المسألة المصرية باعتبارها ديناً مالياً حوّله أوروبا الى دين سياسى على مصر ، وقد نجحوا فى التخلص من الوزارة الأوروبية التى كانت تمثل من الوجهة السياسية إشراف أوروبا الفعلى على إدارة مصر ، ولكن أوروبا عزلت حاكم البلاد الشرعى وعينت حاكماً مكانه ثم أعادت المراقبة الثنائية فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (المراقبان لم يصلا مصر إلا فى نوفمبر) ولكن على قاعدة جديدة مالية وسياسية فى وقت واحد : صدر فى ١٥ نوفمبر مرسوم بتحديد اختصاصات المراقبين العاملين ، نصت المادة الأولى فيه على " أن المراقبين يكون لهما من الوجهة المالية أوسع السلطات فى التفتيش على جميع المصالح والادارات العامة " ، ونصت الرابعة على أن " يكون لهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ويكون لهما فيه رأى استشارى " ونصت السادسة على أنه " لا يمكن إقالتهم من وظائفهما إلا بموافقة حكومتهما " .

معنى ذلك أن الدولتين أصبح لهما مراقبان أوسع سلطة وأمنع مركزا من الوزيرين المعزولين ، وقد سميت هذه المراقبة بالحماية الثنائية وكان لها اليد الطولى فى حوادث ١٨٨١ — ١٨٨٢

قرّر اللورد كرومر ، وهو أحد المراقبين ، فى كتابه عن مصر أنه فى أثناء المناقشات التى حدثت فى إنجلترا بعد ثلاثة أعوام (١٨٨٢) حول تبعة هذه الحوادث " كان الأحرار يؤكّدون أن من أهم أسباب التدخل الإنجليزي هو أن المراقبة فى سنة ١٨٧٩ صارت سياسية بعد أن كانت مالية بحتة (١) "

التصفية المالية — كان أوّل أعمال المراقبة العدل

على تسوية الحالة المالية، وأنشئت لهذا الغرض فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٠ لجنة تصفية برياسة السير ريفرس ويلسون فأمكن إصدار قانون التصفية بمرسوم من الخديوى فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ ، وأهم ما اشتمل عليه هذا القانون تقدير إيراد مصر بـ ٨,٥٧٧,٠٠٠ جنيه وإتقاص فائدة الدين الموحد من ٧ الى ٤ ٪ فنقص ما تدفعه مصر فى السنة نحو مليون جنيه تقريبا : كان هذا القانون ، كما قال محمد عبده فى مذكراته ، " فاصلا بين ماض قلق مشوش يتعثّر السير فيه

(١) لغلاستون فى خطابه الذى ألقاه فى ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٢ رأى يؤيد هذا
الرأى.

وبين مستقبل واضح معروف ، وأهم ما غنمته الحكومة منه رضا أوروبا عن الحالة ، واطمئنان الأهالي والخديوى على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف التي كانت الشاكل المالية تثيرها في الأوهام .

على أن هذا القانون الذي اقترحه الوزير الفرنسي فريسنيه ووافقت عليه الدول باعتباره حلاً نهائياً للمسألة المالية لم يكن بريئاً من العيب إذ قرر إلغاء « المقابلة » وضياح ما لا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات على الملاك الأغنياء من المصريين (كانت المبالغ التي دفعت باسم المقابلة ١٧ مليون جنيه ولكن لم يصل منها في الحقيقة إلى الخزنة إلا ٨) في مقابل دفع ١٥٠,٠٠٠ جنيه في العام مدة خمس سنوات ، وكان هذا المبلغ لا يعادل أكثر من ٠.٢ ٪ فوائده واستهلاك من أصل المال الحقيقي .

وقد احتج الدائنون المصريون الذين لم تكن لهم دولة تحميهم على إلغاء المقابلة ، ونفى بهذه المناسبة حسن موسى العقاد إلى النيل الأبيض .

وعلى أية حال جاء هذا القانون في وقت متأخر بعد أن زادت ديون مصر في مدة الأربعة أعوام الأخيرة التي أنقضت بينه وبين اتفاقية « جوشن » عشرة ملايين من الجنيهات .

حكومة رياض وأسباب الثورة - كان يحسن أن

يوجد الى جانب هذا القانون حكومة دستورية تجرى على سياسة إصلاحات واسعة في جميع الإدارات المختلفة . ولكن بدلا من ذلك رأت الحكومة أن لاتصدق على لأئحة شريف ، وأن لاتدعو الى الانعقاد حتى مجلس شورى النواب القديم الذي أنشأه اسماعيل وظل ملغيا في الواقع مدة سنتين ، ثم قضت على الحرية السياسية بنفي جمال الدين ، وانشاء رقابة على الصحافة ، وبث العيون على رؤساء المعارضة.

وفي الواقع كان لايرم شيء من غير أخذ رأى المراقبة الثنائية التي كانت تفضل "جر الخيوط من وراء ستار وعدم الظهور على المرسح إلا قليلا (١)" وكانت أهم إصلاحات حكومة رياض إلغاء أربع وعشرين ضريبة كالضريبة الشخصية وضريبة الوزن ، وعوائد الجمارك الداخلية التي كان ينقم عليها الفلاح ، ولكن هذه الإصلاحات كانت غير متناسبة مع أمانى البلاد .

وكانت الحكومة وقت تقيها جمال الدين عزلت محمد عبده أكبر تلاميذه من وظيفة التدريس في دار العلوم وأمرته بالبقاء في قريته ثم تدخل رياض في الأمر وعهد اليه في سنة ١٨٨٠ بإدارة مكتب

(١) هذا قول أحد المراقبين السير يرنج أو اللورد كرومر «مصر الحديثة».

الصحافة ورئاسة تحرير الجريدة الرسمية حيث خصص فيها قسم للحركة العمرانية والأدبية : انتهز محمد عبده هذه الفرصة ، وكان على النقيض من أستاذه جمال الدين من انصار التطور والاصلاح البطيء المسكين ، وأخذ يحارب العوائد القديمة والخرافات الدينية التي أفسدت روح الاسلام والحياة الاجتماعية في مصر والشرق . قال محمد عبده في مذكراته "وهذا وما سبقه تنهت الأفكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة مزقتها الظلم وانبعثت النفوس تطلب ما شعرت به من حاجاتها فتألفت بعض الجمعيات الخيرية اسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل " .

ولكن محمد عبده فشل في سياسته المعتدلة لأسباب كانت في الواقع أسباب الثورة المباشرة التي لخصها في قوله "ولكن حال دون بلوغ تلك الأمناني أمور منها منشؤه رياض باشا نفسه وبعض النظارة ، ومنها ما له علاقة بالجناب الخديوى ، ومنها ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة ، ومنها نهوض الساخطين لاستعمال ما وجدوا في ذلك من الوسائل لاثارة الفتنة وقلب وزارة رياض باشا " .

خرج رياض من طبقة الشعب كعلي مبارك ، وكان ميالا الى الفلاحين خيرا بالشئون الداخلية خبرة نوبار بالشئون الخارجية .

وكان من رجال الجيل القديم الذى خلق لزمان غير زمانه، مملوءا بالصلف والغرور، مستبدا غليظ القلب لا يطيق احتماله أصدقاؤه وأعداؤه على السواء " وكان لا يحتاج فكره ربيسة في سكون المصريين الى الطاعة في كل مايؤمرون به حملا لهم على سوابقهم وسالف عهدهم فلم ير من اللازم أن يحتاط في شأنهم ^(١) " .

وأما وزراء رياض فليس أدل على سوء التصرف من تعيين شركى عرف بالجهل والاستبداد والتعصب لبني جنسه على رأس وزارة الحربية ، فقد كان عثمان رفيق يعمل دائما على ترقية الضباط الأتراك والشراكسة ويعاكس المصريين في الجيش ، وكانت تألفت في أوائل حكم اسماعيل جمعية سرية برئاسة على الروبى للدفاع عن مصالح العنصر الوطنى ، ثم ازدادت نشاطا بانضمام عرابى اليها بعد حرب الحبش اذ كان مأمور الحملة في مصوع فاتهمه الأتراك بالرشوة ليتخلصوا منه وأقيل ظلما من وظيفته .

ظهور عرابى — من ذلك الوقت أخذ عرابى ينشر الدعوة ضد أعدائه وتمكن بجرأته وفصاحته من أن يكون منذ سنة ١٨٧٧

(١) من أقوال محمد عبده في مذكراته ، وقد أيد هذا رأى اللورد كرومر "مصر الحديثة" ، واللورد ملتر "انجلترا في مصر" ويوفيس "الفرنساويون والانجليز في مصر ١٨٨١ — ١٨٨٢" والبارون دى ملورمى "مصر. الحكماء الوطنيون والتدخل الأجنبي" .

الرئيس الفعلى لهذه الجمعية ، وقد عاد الى الخدمة فى الجيش فى آخر حكم اسماعيل ورأى الظلم الواقع على المصريين من الأتراك فى أيام توفيق فقرّر مع فريق من زملائه عدم السكوت على هذه الحال ورفعوا فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ عريضة الى رئيس الوزارة يطلبون فيها إجراء تحقيق عام ، وأيد قنصل فرنسا البارون دى رنج مطالبهم الخاصة باصلاح الجيش عند رياض باشا فوعد بالنظر فيها وطيب خاطرهم .

ولكن عثمان رفقى عوّل على الانتقام ورأى أن يسخر الفرق فى أعمال الترع فأبى عرابى أن يرسل جنوده الى ترعة التوفيقية وقام بهذا الصدد نزاع بينه وبين وزير الحرية .

ولما كان الخديوى غيورا من رئيس وزارته الذى كانت له الخطوة الأولى عند القناصل والمراقبين أخذ يدس ضده ويشجع الضباط سرا بواسطة الكولونيل على فهمى رئيس الفرقة الأولى من حرس السراى .

وفى ١٥ يناير سنة ١٨٨١ قدّم عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى عريضة الى رياض يطلبون فيها عمل تحقيق جديد ، وعزل وزير الحرية عثمان رفقى لأنه كان يحجب بحقوق الوطنيين ويرقى بالمحسوبية لا بالجدارة والاستحقاق ، فرجاهم رياض أن يترشوا قليلا

ولكنه بدلا من أن يعمل على استئصال أسباب الشكوى الحقيقية وعلاج الحال قتر، تحت تأثير الحزب الشرکسى، محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكري : وقف الضباط على الخطة المدبرة واستعدوا لها، فلما دعوا للذهاب فى أول فبراير الى وزارة الحربية حيث ألقى القبض عليهم جاءت فى الحال فرقتهم وأخرجتهم من السجن ثم ذهب الضباط والجند معا الى سراى عابدين وطلبوا عزل وزير الحربية .

رأى الخديوى أن المقاومة لا تجدى فلم يسعه إلا قبول مطلب الضباط وتعيين محمود سامى البارودى مكان عثمان رفقى .

ولا ريب أن نجاح الجيش فى مطلبه ذكر المصريين أن لهم مطالب أخرى يجب أن تتحقق، وانتشرت فى البلاد روح الثورة، وانفتح المجال للدسائس خصوصا وأن عزل رفقى باشا لم يكن فى الحقيقة إلا هدنة بين الطرفين .

الفصل الثاني

الثورة العرايية

كانت مصر منذ إنشاء صندوق الدين والمراقبة الثنائية (١٨٧٦) خاضعة للحكم الأجنبي . وكان السودان وأفريقية الوسطى ، أى نصف مصر على الأقل ، يحكمه ضابط انجليزى . بينما كان النصف الآخر تحت إشراف طائفة من الموظفين الأجانب .

وقد بدأت مصر تنبذ الى الخطر الذى يهددها فى قبرص شمالا ، وفى بحر القلزم الذى كان فى قبضة انجلترا شرقا ، وفى تونس التى بدأت تحتلها فرنسا غربا ، بينما كانت الحكومة الأجنبية قائمة فى داخل البلاد^(١) .

والواقع أن أسباب الثورة القريبة أو البعيدة لم يكن منشؤها عثمان رفقى أورياض وحده ، وإنما كانت ترجع كلها الى النظام الجديد كله الذى كان ممثلا فى رياض والمراقبين الأجبيين ، ولم يكن

(١) أنظر المقالات التى نشرها صاموئيل بيكر فى التيمس (١٨٨٠) وطبعت فى كتاب على حدة تحت عنوان " المسألة المصرية " (١٨٨٤) .



اسماعیل باشا صدیق

الاستيلاء منحصرا في الجيش أو في طائفة معينة بل في جميع الطبقات التي كانت تشكو من التدخل الأجنبي السياسي والمادى في جميع مرافق البلاد الحيوية .

مقدمات الثورة (فبراير - سبتمبر) — كان دى رنج

قنصل فرنسا يرى أن ضمان تنفيذ مطالب الضباط (في أول فبراير) أن تستقيل وزارة رياض ليحل مكانها وزراء لم يرتكبوا الغلطات التي أدت الى المظاهرة العسكرية .

ولكن الحكومة المصرية تخلصت من القنصل الفرنسي^(١) وأمعنت في خطتها الأولى ، وكان الضباط أثناء الفترة التي انقضت بين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ يستهدفون في كل لحظة للدسائس ، وكانت حياتهم

(١) كانت إقالة دى رنج وبقاء المراقب الفرنسي ديبلينير داعية الى سخط الرأى العام الفرنسى في مصر ، وقد نشرت صحف باريس في ذلك الوقت رسائل واحتجاجات ضد خطة ديبلينير الذى كان اللورد بيكونسفيلد سببا في تعيينه ، ويقال أنه كان يعضد المصالح الانجليزية في مصر... وأنه أراد مرة أن يعطى السكك الحديدية المصرية والملاحة في النيل الى شركة انجليزية يرأسها اللورد سذرلاند لاستغلالها مدة خمسين سنة فحال دى رنج دون تنفيذ هذا المشروع الخطير .

في خطر^(١) فرأوا أن السبيل الوحيد الى الأمن والعدل قلب النظام التركي
الشركي وتوطيد حكومة دستورية في البلاد .

كان عرابي متصلا بالعلماء والأعيان فتضامنوا في العمل ، وحصل
بواسطة سلطان باشا على توكيل أمضاه النواب ووجوه الأقاليم سرا .
وفيه يطالبون لأجل المحافظة على حقوق المصريين وحريتهم باستقاط
وزارة رياض وتأسيس حكومة شورية .

حدث في أثناء ذلك أنه في ٢٥ يولييه بينما كان الخديوي مصيفا
في الاسكندرية صدمت عربة أحد التجار جنديا فقتل لساعته ، فحملة
رقماؤه الى سراي رأس التين وطلبوا الى الخديوي النظر في أمره فهاجه
ذلك وأمر بعقد مجلس حربي حكم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالنفي
الى السودان فشكا عبد العال حلمي أميرالاي السودانية من قسوة الحكم
وتوسط محمود سامي في عرض شكواه على الخديوي فاعتقد الخديوي
أن ناظر الحرية يعمل باتفاق مع العراقيين ودعا في الحال النظار

(١) كتب السير مالت الى اللورد غرانفيل في ٢٣ سبتمبر يقول " ان حركة
فبراير نشأت من إهمال الاصلاحات الضرورية في الجيش إهمالا كليا ... وأنه
بدلا من أن تنظر الحكومة في مطالبهم عاملتهم بطريقة تهدم كل ثقة في الخديوي
وحكومته ... وكان الجواسيس يطوفون ليل نهار حول منازل الضباط ... وكان
رياض يؤكد قبل ٩ سبتمبر أن خطر قيام حركة عسكرية قد زال وأن الحكومة قوية " .

من القاهرة الى الاسكندرية وعين داود باشا يكن ابن عمه مكان محمود سامي .

ذهب محمود سامي الى منزله في القاهرة وتعاهد معه عرابي على مساعدته وتأيينه ، وكان العرابيون يكثرون من الاجتماعات الليلية حتى عاد الحديوي والوزراء الى القاهرة فانتظمت الأمور في الظاهر ، ولكن سرعان ما أصدر داود يكن أمرا الى آلاى القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وآلاى الاسكندرية بالحضور الى العاصمة فتوجس عرابي خيفة وفهم أن المقصود تفريق كلمتهم هو وأعوانه .

ولما كان عرابي قد استوثق من تأييد البارودي وشريف وسلطان باشا ووجوه القوم في مصر ورأى "كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة ، وعدم التصديق على القوانين العسكرية التي تم تنظيمها ، وعدم الشروع في تشكيل مجلس التواب الذي وعد بإنشائه أيقن أن الحكومة تماطل في تنفيذ الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها في صورة مظاهرة وطنية شاملة^(١) " .

مظاهرة سبتمبر — أمر عرابي الأليات المختلفة

بالاستعداد للحضور الى ميدان عابدين في صباح يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(١) مذكرات عرابي باشا التي طبعت حديثا "كشف الستار عن سر الأمرار".

فلما اجتمع الجيش في عابدين نزل الخديوى من السراى وتوسط
الساحة ، فمثل بين يديه عرابى ، فخطبه الخديوى قائلا :

الخديوى : ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا

عرابى : جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها
طلبات عادلة :

الخديوى : وما هى هذه الطلبات

عرابى : هى إسقاط الوزارة المستبدّة ، وتشكيل مجلس نواب على
النسق الاوروبى ، وإبلاغ الجيش العدد المعين
في فرمانات السلطنة ، والتصديق على القوانين العسكرية
التي أمرتم بوضعها .

الخديوى : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه
البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد لإحساناقتنا .

عرابى : لقد خلقنا الله أحرارا وإنا لا نستعبد بعد اليوم .

فأشار المستر كوكسن ، قنصل إنجلترا في الاسكندرية ، على
الخديوى بالرجوع الى السراى وأقبل ، ومعه كافن المراقب المالى ،
ينحاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى :

القنصل : إن طلب إسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس نواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك .

عراقي : إعلم يا حضرة القنصل أن طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد اليها إلا لأنهم أقاموني نائبا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة وإننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم .

عراقي : كيف يكون ذلك ومن ذا الذي يعارضنا في إصلاح داخليتنا فاعلم أننا منقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين هي قوتكم التي ستدافع بها

عراقي : عند الاقتضاء يمكن حشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم ويلبون إشارتي .

إجابة مطالب العراقيين — ثم انقطعت المخابرات زمننا تفرّرت في غرضونه إجابة مطالب العراقيين وتنفيذها تدريجاً . وقد عهد الخديوى ، بناء على اقتراحهم ، بتأليف الوزارة الجديدة الى محمد شريف باشا زعيم الحركة الدستورية فى سنة ١٨٧٩

طربت البلاد لهذا الانتصار وعدته فاتحة عصر جديد من الحرية والعدل والمساواة ، وتشكلت وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر وكان من أعضائها محمود سامى ومصطفى فهمى فى الخارجية . وفى نفس ذلك اليوم رفع شريف الى الخديوى برنامج الوزارة السياسى فى تقرير لم ترد فيه أى إشارة الى النظام النيابى ، وذكرت المراقبة المالية التى كانت للخديوى "عضداً قويا" فوجب بقاؤها "على الهيئة التى تشكلت بها بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩" .

وقدم الى القاهرة أو كان بها فى ذلك الوقت كثير من النواب والأعيان أمثال شريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى والشيخ على الأيضى وعبد السلام المويلحى فتعهدوا كتابة لشريف باشا باقتياد الجيش لأوامره ورفعوا اليه عريضة عليها ١٦٠٠ توقيع بطلب تشكيل المجلس النيابى جاء فيها :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية »
 « الا بالعدل والحرية ... وهذا لا يأتي إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة »
 « لا تشوبها شوائب الاستبداد ... وعلى هذه القواعد كان قد اتخذ »
 « لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق . وبما أن مقاصد خديونا »
 « جميعها خيرية نرجو صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب »
 « لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوروبية المتمدنة من »
 « الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة » .

وبينما كانت الأمور سائرة بانتظام وردت في ٣ أكتوبر رسالة
 برقية من الأستانة تنبئ بإرسال وفد عثمانى برئاسة برياسة على نظامي باشا
 لأجراء تحقيق عن «التمرد العسكري» في مصر فوقع هذا النبأ من النفوس
 موقع الدهشة وقلقت الخواطر فاتفق الخديوى مع الوزراء على القول
 عند وصول الوفد باستتباب النظام والسكينة في الجيش ، وتقرر قبل
 مجيء الوفد إرسال الآلاى السودانى الى دمياط والآلاى الرابع الذى
 يرأسه عراقى الى رأس الوادى فوافق عراقى وأعوانه مبدئيا على ذلك
 بشرط أن يصدر الأمر الخديوى بانتخاب النواب قبل سفرهم .

مجلس النواب — كان الوطنيون يطالبون بإجراء
 الانتخابات بمقتضى لأحة جديدة ، ولكن الخديوى ، عملا بنصيحة

كلفن ، دعا المجلس الى الانعقاد بمقتضى لأئحة اسماعيل القديمة (١٨٦٦) . وقد ندّد عرابي بهذا المسلك في خطبته التي ألقاها في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ في أثناء الاحتفال بتوديعه بمناسبة سفره من القاهرة .

تحدّد يوم ٢٣ ديسمبر لانعقاد المجلس ، وكانت شريف يعدّ قانونه الأساسى ولكن الدول وتركيا عارضت في توسيع اختصاصاته فأذعن شريف لارادتهم ، وكان الحزب العسكرى يريد إبلاغ عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ ولكن المراقبين ، مؤيدين بالحكومة البريطانية ، رفضا لإجابة مطالب الحزب العسكرى ، وكان شريف يريد الذهاب الى مدى أبعد في تحقيقها ولكنه سلم في آخر الأمر بوجهة نظر المراقبة (١) .

ولا ريب أن شريف كان على نزاهته ضعيف الخلق ، وكان من المعتدلين الذين يسلمون بالأمر الواقع ويعملون على الاستفادة منه جهد الطاقة حرصا على مصالح البلاد، ويظهر أنه تطوّر في أثناء الثورة

(١) أنظر كرومر "مصر الحديثه" ورسائل قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية في ديسمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأصفر . شؤون مصر) .

وبالغ في اعتداله فالتبست مقاصده على الوطنيين الذين انفصلوا منه (١) .

ولما تم انتخاب النواب بواسطة مشايخ البلاد بالنيابة عن الأهالي افتتح المجلس في ٢٦ ديسمبر برئاسة سلطان باشا وبقي منعقدا لترتيب شؤونه الداخلية وانتخاب رؤساء أعلامه . وفي يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة التي أعدها مجلس الوزراء وتعينت لجنة من النواب لفحصها .

ولكن يظهر أن بعض الدول كانت لا تنظر بعين الرضا الى هذه الحركة السلمية المعتدلة ، ، كتب كولفن المراقب المالي مذكرة الى حكومته في ٢٠ ديسمبر يقول فيها : "أن الحركة في ذاتها حركة وطنية مصرية تريد العمل لمصلحة البلاد ... ولكن مجلس النواب يجب عليه

(١) قال محمد عبده في مذكراته "كان شريف رحمه الله من أقوى عوامل هذه النهضة التي اقبلت الى فتنة . كان من القائلين بأن النفوذ الاجنبي قد بلغ حدا لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للأجانب في كل ما يطلبونه . كان شريف باشا يفتن جلساءه بأنه اذا ملك قياد السلطة أوقف الأجانب عند حدودهم وسار بالوطن شوطا عظيما في سبيل مجده . كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون وينوعدون وهذا طلبوه رئيسا للنظار ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه . كان وجه الرئاسة يبش له على بعد ، وجالها يخدعه ، وهو منها على موعد ، حتى اذا دنا منها ألغافها شكسة شرسة " .

أن لا يمس كل ما له علاقة بالشئون المالية أو بالإدارات الأوروبية المختلفة لأن كل إدارة منها رغما من كل نقص فيها عبارة عن مركز إصلاح. وهذه الإدارات بعينها هي أقسام الدائرة التي تمثل المراقبة.

وكان غمبتا يرى "أن المجلس يجب عليه أن لا يشتغل إلا بتوضيح المسائل الإدارية التي تعرض عليه. وبذلك يؤدي المجلس خدمات بسيطة ولكن صادقة تتفق مع نشأته الأولى (١)".

المذكرة المشتركة — لما كان غمبتا يريد أن يسبق

انجلترا الى احتلال مصر ويخشى فوات فرصة التدخل فيما اذا نجحت الحركة المصرية عول على دوع هذه الحركة في طريق العنف والتطرف، ورأى أن خير وسيلة لذلك ارسال مذكرة مشتركة من الدولتين الى الخديوى في صورة خطاب موجه من وزارة الخارجية الى القنصل العام في مصر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ليلغ مضمونه الى الخديوى بعد الاتفاق مع السير ادوارد مالت : "كفناكم غير مرة أن تخبروا الجناب الخديوى وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي

(١) خطاب غمبتا الى قنصل فرنسا في مصر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨١ (انظر الوثائق الرسمية الخاصة بمصر في الكتاب الأصفر).

تزيد الارتباك والقلق في القطر المصري فان الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة. أخصها صدور الأمر الحديوي بجمع مجلس شورى النواب مما أوجب المخاطبة بين الدولتين وإعادة النظر في شؤون اتفاهما المذكور . وبناء على ذلك نرجوكم أن تصرخوا الآن للجناب الحديوي أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان وجوب تثبيتته على الأريكة الحديوية وفقا للأحكام المقررة فى الفرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان ... وأن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على منع كل ما من شأنه إحداث ارتباكات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا ريب عندهما أن هذا التصريح العلنى يمنع حدوث ما عساه قد يطرأ من الأخطار على حكومة الجناب الحديوى ، وإن حدث فالحكومتان لا تترددان فى دفعه ، ولا يخالجهما أى شك فى أن الحديوى سيجد فى هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج اليهما فى إدارة شؤون مصر وشعبها ” .

وقعت هذه المذكرة فى القاهرة ، كما يقول السير مورلى ، كالقنبلة وكانت نتيجةها ، وكلها غمز وتحريض ، أن الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب صاروا كتلة واحدة ضد فرنسا وانجلترا ، وكان الحزب العسكرى فى عزلة منذ اجتماع مجلس النواب فعاد الى الظهور

وصار صاحب الكلمة الأولى في الحركة لأن خطر التدخل الأجنبي أصبح ماثلاً .

كان غمبها أعدّ فعلاً حملة مؤلفة من ستة آلاف جندي يريد إرسالها إلى مصر^(١)، ولكن وزارته سقطت في آخر يناير (خلفها وزارة فريسينيه) واحتجت روسيا والنمسا وألمانيا في الأستانة على المذكرة والتدخل المقصود منها .

وقد احتج شريف على هذه المذكرة التي تعمل علانية على الإيقاع بين الحديوى والنواب وتدعو الحكومة إلى القضاء على سلطة المجلس النيابي والاستناد إلى النظام القائم في مصر أى إلى المراقبة للأجنبية .

نتائج المذكرة المشتركة — وسرعان ما قام النزاع بين

الوزارة ومجلس النواب ، وذلك أن المجلس حين اطلع على لأمره الداخلية التي وضعتها الحكومة بالاتفاق مع المراقبين أراد تعديل بعض المواد ليقرر مبدأ المسؤولية الوزارية بطريقة واضحة ويحتفظ لنفسه بحق مناقشة وفحص الجزء الذي لم يكن في الميزانية خاصاً بالدين . وكان موقفه يتلخص في " أن له الحق في أن يراقب باسم الأمة الإدارة

(١) أنظر مذكرات فريسينيه المطبوعة (١٨٧٨ — ١٨٩٥) .

في مجموعها وكيفية التصرف في موارد البلاد، وهو يحترم جميع الاتفاقات الدولية والموظفين الأجانب، ولكنه لا يرى بداً من الاحتفاظ بحق الاقتصاد في النفقات حتى يتمكن عاجلاً من استهلاك الدين العام^(١). وكان المراقبان يعارضان في مبدأ تعرض البرلمان للميزانية بحجة أنهما يصيران، بما لهما من حق التدخل في مناقشة الميزانية، أمام "مجلس غير مسؤول" بدلاً من "وزراء مسؤولين" (!)

وكانت النفوس منذ مذكرة ٧ يناير في هياج مستمر، وبدأت تنتشر فكرة المقاومة ضدّ الأجنبي، وأخذ العراقيون يرسمون خطة الدفاع.

استحكمت الأزمة بين الوزارة التي صرحت بعدم إمكانها إجراء أي تعديل في المادة ٣٣ الخاصة بالميزانية ان لم تحصل أولاً على موافقة إنجلترا وفرنسا وبين النواب الذين كانوا يقولون بأن المادة ٣٤ تشمل على أقسام الميزانية الناتجة مباشرة من قانون التصفية أو من الاتفاقات الدولية، ولكن لهم الحق في فحص الميزانية الداخلية والتصديق عليها. وكان سلطان باشا وبعض النواب يؤيدون الوزارة، ولكن

(١) خطاب قنصل فرنسا الى غمبنا في ١٦ يناير سنة ١٨٨١

تدخل وكيلى الدولتين آثار الشكوك فى خطة شريف ، وعلى ذلك
اجتمع رؤساء الحزب الوطنى وقرروا إسقاط الوزارة ، وقد تم ذلك
فى ٢ فبراير .

وزارة محمود سامى — تألفت وزارة وطنية برئاسة

محمود سامى البارودى وعين عراقى وزيرا للحرية ، وكانت مهمة هذه
الوزارة تأييد حق المجلس فى نظر الميزانية والقضاء على نتائج المذكرة
المشتركة .

كان محمود سامى أنه العرايين وأكثرهم جاها وتأديبا ، وأعلام فطنة
وسياسة وأصالة رأى ، وكان فى إمكان أوروبا ، كما يقول فريسينيه :
” أن تضع يدها فى يد هذه الوزارة (١) ” التى بنيت على الاعتدال .

وقد ذهب محمود سامى الى مجلس النواب فى ٨ فبراير ليقدم له
مشروع الحكومة النهائى بعد تعديله بواسطة لجنة الـ ١٦ التى كان
المجلس اختارها لهذا الغرض ، وألقى بهذه المناسبة خطبة تدل على
روح سياسية عالية قال فيها : ” أيها السادة النواب . اننى سعيد الطالع
بالحضور بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى .. إلا أننى أعلم
كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة

(١) أنظر ” المسألة المصرية ” ، سنة ١٩٠٥

لا يكفي في وصولنا الى الغاية المتصودة من اجتماع حضراتكم بل لا بد أن يضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها . وقد قال عقلاء السياسين أن الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وكلياتها في دائرة القانون ، إنما ينال بعد العناء وطول التجارب، ولكن لا أعدّ هذا صعباً عليكم... وآخر ما تتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربى دخلاً في الأعمال الوطنية التي كافتكم البلاد أن تقوموا بأدائها وأن تكون الوطنية الحقيقية هي الباعث القوي على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل“ .

خطة العرابيين - كان محمود سامي يعمل على

سياسة الحركة في حدودها المشروعة، وكان يمينه في خطته بالقلم واللسان مستشار العرابيين وحكيمهم وتلميذ جمال الدين محمد عبده الذي انضم الى عرابي وصار من خيرة أعوانه بعد حركة سبتمبر . كان محمد عبده محرراً للجريدة الرسمية وكان منذ ظهور الصحافة في مصر يعمل باصلاحاته الدينية على تثقيف الرأي العام وجعله عاملاً أساسياً في التقدم المصري .

وكان محمد عبده خطيب "جمعية المقاصد الخيرية" التي أنشئت في القاهرة سنة ١٨٨٠ وكان رئيسها الفعلي محمود سامي : احتفلت هذه الجمعية في مساء ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ بالتصديق على مشروع القانون الأساسي لمجلس النواب ، وخطب في الاحتفال محمد عبده خطبة تدل على اتجاه الثورة الفكرى ، قال يعرف الحكومة القانونية :

« الحكومة القانونية هي التي يكون فيها نواب عن الأمة »
 « يساعدون الحكومة في إجراءاتها وتنظيم شؤون المحكومين بها على »
 « وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد . فهذا يستدعى »
 « توجيه العناية الى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة بهذا النوع »
 « من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحا ومستعدا للمشاركة »
 « في التدبير الذي تتدرج الأمة به في مراتب التقدم والكمال » .

وكانت الصحافة بصفة عامة تدعو الى الحكمة والاعتدال " حتى يصل الساعون الى الغاية القاصية تدريجاً^(١) " وقد أعد مجلس النواب قانون انتخاب جديد اعتمدته الحكومة المصرية في ١٢ مارس . وكان النواب يعملون على علاج كل اختلال في الادارة والشؤون العامة

(١) من مقال ظهر في جريدة مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ تحت عنوان "أمانى وطنية" وأعاد نشره جريدة المحروسة في فبراير سنة ١٨٨٢ على أثر تكوين وزارة محمود سامي .

فعينوا لجانا مختافة لتحقيق أسباب عجز ميزانية الجمارك في الخمسة أعوام الأخيرة ، واختلال مصلحة المساحة في عهد الموظفين الأوروبيين ، وإدارة روتشيلد التي استولت على مصلحة الدومين — أملاك الخديوى السابق — بصفة ضماناة لأحد القروض فحدث عجز كبير في ماليتهما .

وبالجملة كانت فكرة العراقيين العامة متجهة الى الاصلاحات ، وكانوا يفكرون في نشر التعليم الاجبارى واصلاح المحاكم الأهلية ، وكانت وزارة محمود سامى تشغل بتأسيس مجلس أعلى للإدارة والتشريع ومنح مصر دستورا يحدد اختصاصات الخديوى ، والوزارة ، والمجلس .

خطة المراقبين — ولكن المراقبين كانوا يظهرون في كل لحظة القلق على مصالح الدائنين ، وكان الباعث الحقيقى على هذه الخطة رغبة المراقبة من جهة الاحتفاظ بنفوذها السياسى فى مصر الذى كان مظهره الاشراف الفعلى على ادارة البلاد ، ورغبة وزارة محمود سامى (فبراير ومارس) أو الحكومة الجديدة من جهة أخرى الفصل بين نظم البلاد السياسية وبين "المراقبة العامة" أو "نظام الاشراف المالى" الذى حددت اختصاصاته فى مرسوم ١٥ نوفمبر

سنة ١٨٧٦

كتب مسيو ليكس قنصل روسيا العام في الاسكندرية في ١٧ مارس الى وزير الخارجية الروسية مسيو دي جيرس مذكرة مفصلة عن الخلاف الذي وقع بين المراقبة والوزارة يقول فيها :

« ان الوزارة كانت محقة نظريا في ادعائها ان اختصاصات «
« المراقبين لم يحدث فيها أى تعديل لانهما لا يملكان إلا صوتا «
« استشاريا ، ويفصل مجلس الوزراء في جميع المسائل من غيرهما «
« ولكن كان الأمر في الواقع على الضد من ذلك لأنه في عهد «
« وزارة رياض باشا وشريف باشا كانت الوزارة لاتصدق على «
« الميزانية ان لم يوافق عليها المراقبان ، وكان رأيهما هو المتبع بشأن «
« النفقات الضرورية التي تحتاج اليها الحكومة وتطلب أخذها من «
« إيرادات غير مخصصة للدين العام ، وكان كلاهما السيد المطلق «
« في حكومة البلاد . وربما عاد ذلك بالنفع الجزيل على حاملي «
« السندات المصرية ولكنه كان يجرح الوطنيين في كرامتهم «
« ولا ريب أن المراقبة كانت منشأ جميع الحركات العسكرية التي «
« حدثت في مصر (١) منذ عام . »

(١) هذه المذكرة منشورة في الوثائق السياسية الفرنسية لسنة ١٨٨٢
أنظر أيضا رأى فريسينيه الذي يطابق هذا الرأي "المسألة المصرية" ، ١٩٠٥

النزاع بين الخديوى والوزارة — كان سوء التفاهم

بين المراقبة والوزارة هو الذى حمل ادوارد مالت قنصل انجلترا فى القاهرة على إيجاد نزاع على السلطة بين الخديوى والوزارة كان من شأنه تعجيل الأزمة . وتفصيل ذلك أن عرابى علم أن الضباط الشراكسة ألفوا جمعية للتآمر على قتله هو ورؤساء جيشه فساقهم أمام مجلس عسكري أصدر أحكاما مختلفة ضد طائفة منهم ثبتت التهمة عليهم فأبى الخديوى التصديق على الحكم بناء على نصيحة قنصل انجلترا وفرنسا .

وقد كتب فريسينيه ، بعد الاتفاق مع الحكومة الانجليزية ، الى قنصل فرنسا بتاريخ ٧ مايو يقول :

« انه فى حالة حدوث خلاف بين الخديوى ووزرائه يجب »
 « عليك أن تتضامن مع ميو مالت فى تأييد الخديوى الذى هو »
 « السلطة الشرعية الوحيدة » .

من ذلك الوقت دخلت الثورة السلمية فى طريق العنف والاضطراب والارتباك التى كانت ترمى اليها المذكرة المشتركة، واندفعت فى منحدر فتطرف بعض المصريين فى تهديد الخديوى بالخلع، وتطرف الخديوى فى الانضواء تحت لواء الحماية الأجنبية .

مجيء الأساطيل وإرسال مذكرة جديدة — حاول

النواب المجتمعون في القاهرة رقع الحرق قبل أن يتسع ولكن وردت في أثناء ذلك أنباء مجيء الأساطيل الانجليزية والفرنساوية الى المياه المصرية ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة ، أو اللامحة كما كانوا يسمونها ، بتاريخ ١٥ مايو تطلبان فيها إبعاد عرابي من القطر المصري وإسقاط الوزارة ، فلم يسع محمود سامي إلا أن قدم استقالته في ٢٦ محتجا في الوقت نفسه على توفيق "الذي تقع عليه تبعة قبول تدخل القنصلين العاملين في شؤون البلاد" .

ساعدت هذه المذكرة الثانية على إثارة الرأي العام والتفاف الجيش حول عرابي وتمسكه ببقائه في وزارة الحربية فاضطر توفيق الى إرجاعه الى وظيفته ، وقبل عرابي ببناء على طلب القنصلين أن يكفل الأمن العام .

وفي يوم ١١ يونيه حدثت معركة الاسكندرية الشهيرة بين بعض رعاك المصريين والأجانب قتل فيها مائة وأربعون وطنيا ، ولم يقتل من الأجانب سوى سبعة وخمسين لأنهم كانوا مسلحين ، ويقال أن هذه الحركة كانت مدبرة للقضاء على نفوذ عرابي وتبرير الاحتلال بعناية الحديوي والأوروبيين .

مؤتمر الأستانة — غادر الحديوى القاهرة الى الاسكندرية

فى ١٣ يونيه ، وتشكلت فى ١٩ منه وزارة برياسة راغب باشا ثم عقد ممثلو الدول مؤتمرا فى الأستانة (٢٣ يونيه) قرّر فى اجتماعه الثانى (٢٥ يونيه) بناء على اقتراح دى فريسنييه .

« أن الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر تتعهد بأنها لا تريد أن « تستأثر لها ولرعاياها بأى امتياز أرضى أو تجارى فى مصر لا يكون »
« للدول الأخرى الحق فى الحصول عليه » .

الحرب والامتهل — وبينما كان المؤتمر الدولى

يوالى اجتماعاته للبحث فى تسوية المسألة المصرية وحلها حلا سياسيا وضعه الاسطول الانجليزى الراسى فى مياه الاسكندرية أمام أمر واقع . ذلك أن الأميرال سيمور أطلق قنابله على الاسكندرية فى صبيحة ١١ يوليه بحجة أن الاستعداد فى الحصون كان قائما على ساق وقدم .

وفى يوم ١٥ يوليه دعت الدول المؤتمرة الباب العالى الى إرسال جيش الى مصر ، ولكن تركيا امتنعت من التدخل وتركت انجلترا وحدها . وانسحب فى الوقت نفسه الأسطول الفرنسى من مياه الاسكندرية لأن فرنسا كانت تعوّل على اشتراك دولة ثالثة معها فى العمل أو الحصول على انتداب من المؤتمر ، وكانت تخشى إرسال جيش كبير

الى مصر والوقوع مع انجلترا فى مشاكل ناشئة من الاشتراك معها فى احتلال مصر فى وقت كانت ألمانيا تهدد فيه حدودها فى الشرق (١). وقد استمرت الحرب شهرين تقريبا وانتهت بهزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ودخول الجيش الانجليزى برئاسة القائد ولسلى فى القاهرة (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢).

وتتلخص أسباب الهزيمة :

(أولاً) فى أن عرابى وإن كان خطيباً يؤثر فى الجماهير بقوة الجرأة والاخلاص والایمان إلا أنه لم يكن ذلك السياسى المحنك أو الجندى المدرب الذى يجمع الكل على احترامه، وكانت الحركة بحاجة الى قائد حازم مدبر يظهر البلاد من العدو الداخلى وينظم الدفاع ضد العدو المهاجم.

(ثانياً) انتشار الخيانة فى الجيش بفضل الحزب الشراكسى وأعوانه من المصريين الذين كانوا يذرون الأموال والموايد فى الصف. ومن اشتهر بالخيانة بين الضباط على يوسف الذى خدع عرابى جهة القناة أولاً، وجهة التل الكبير ثانياً، حيث كان رئيساً للسوارى فى المقدمة ففتح الطريق للجيش الانجليزى ومكنه من مباغته الجيش المصرى.

(١) أنظر مذكرات السير ريفرس ويلسن وكتاب فريسينيه فى "المسألة المصرية".

(ثالثاً) اغتار عرابي بوعود دلسبس المتكررة بعدم تعرّض الإنجليز للقناة وإهماله تحصينها رغماً من الرأى السائد في رئاسة جيشه ، فلما رأى الإنجليز صعوبة الهجوم من جهة كفر الدوار حيث أنشأ المهندس محمود باشا فهمى استحکامات منيعة ، أو من جهة النيل قرّروا احتلال القناة وإنزال جنودهم في الاسماعيلية ، وقد نجحوا في خطتهم لأن عرابي ترك منطقة التناة عوراء .

(رابعاً) نكث السلطان عهوده وطعنه الثورة في ظهرها بعد أن كان أوّل مشجع لها ، وذلك أن اللورد دوفرين مندوب إنجلترا في الأستانة دفعه الى إعلان «عصيان» عرابي في منشور وزع بالآلاف في صفوف الجيش المصري فكان من عوامل إضعاف المقاومة .

وقد كان الاحتلال ، وفشلت الثورة ، ولم يوفق العراقيون في إنشاء حكومة وطنية دستورية تصلح الادارة وتقضى على التدخل الأجنبي الذي تغلغل في البلاد .

النظام المالي

مصر في عهد الاحتلال

(١٨٨٢ — ١٩١٤)

١

ظلت مصر من الوجهة القانونية ايلة عثمانية مستقلة ، وكانت في الواقع بلادا محتلة وان كان الاحتلال لا يستند فيها الى حق شرعى . وقد عملت انجلترا على توطيد مركزها في مصر بالنسبة للمصريين والدول ، وكانت هذه المهمة دقيقة للغاية ساعدها على تذليلها وجود جيش محتل تستمد منه القوة الفعلية في إنفاذ أغراضها .

(١) المسألة المالية — كانت أولى الصعاب التي

تعرضها حالة البلاد المالية وقلق الدول بشأنها . وذلك أن الأمور كانت منتظمة منذ صدور قانون التصفية (١٨٨٠) ثم جاءت الحرب العرايية ، وحروب السودان ، ونفقات جيش الاحتلال ، والتعويضات التي تقرر دفعها لأصحاب الأملاك في الاسكندرية ، مصريين وأجانب ، عن خسائر الحريق والحرب ، فأحدثت عجزا في الميزانية وتراكم على مصر من جراها في آخر سنة ١٨٨٤ دين سائر جديد يبلغ الثمانية ملايين من الجنيهات .

وفي أوائل سنة ١٨٨٣ ألغيت المراقبة الثنائية رغم أن اعتراض فرنسا وعين مستشار مالي انجليزي، وكانت إنجلترا تفكر في تلافى العجز بعقد قرض جديد بضمانة إنجلترا، وانقاص فوائد الدين الموحد $\frac{1}{4}\%$ ، وجرى مفاوضات طويلة بين إنجلترا والدول في هذا الموضوع انتهت باتفاقية لندرة (١٨ مارس سنة ١٨٨٥) التي تقرر بمقتضاها عقد قرض ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع روتشلد بفائدة $\frac{3}{4}\%$ وبضمانة جميع الدول، لا إنجلترا وحدها، واشترطت الدول أن تدفع منها : (١) تعويضات ملاك الاسكندرية، وكانت تبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. (٢) عجز السنتين السابقتين (٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه). (٣) عجز سنة ١٨٨٥ المتظر (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه). (٤) تخصيص ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمسائل الري وأغراض أخرى. وتقرر أيضا أن لا يقل ما ينفق على الإدارة عن ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه وأن يكون للحكومة الحق في بيع الدائرة السنية (بالوجه القبلى) ومصلحة الدومين (بالوجه البحرى)، ومساواة الأجانب بالوطنيين في دفع الضرائب على المباني. وبناء على اقتراح فرنسا وضع نص في الاتفاقية مضمونه أنه إذا لم يتمكن عميد إنجلترا (برنج أو كرومر) الذى عين في مصر منذ سنة ١٨٨٣ من اصلاح ماليها في خلال ثلاث سنوات كانت للدول حق تنظيمها والاشراف عليها. ولكن كرومر ابتدع وسائل جديدة منها : تقرير شراء المعافاة من الخدمة العسكرية

(يونه ١٨٨٦) وتحريم زراعة الدخان في مصر (١٨٩٠) وزيادة العوايد على الدخان الوارد ، واصلاح شئون الري فزادت الايرادات على النفقات رغما من عدم انقاص فوايد الدين ، وكان هذا أوّل الأعمال التي بررت الاحتلال فظهر في صورة « المنقذ » من حالة الافلاس والحرب التي وقعت فيها مصر أو كادت عقب الثورة وفي أواخر حكم اسماعيل .

(٢) **بعثة درمندولف** — كانت انجلترا بلسان ممثليها تعلن وعودها المتكررة بالجللاء تهديّة للدول وخصوصا تركيا وفرنسا . وجرت مفاوضات طويلة بين السير درمندولف والباب العالي بشأن الجللاء انتهت بالفشل في سنة ١٨٨٧ لأن انجلترا قبلت الجللاء بعد أجل معين ، ولكنها اشترطت حق احتلال مصر من جديد إذا هدّتها إحدى الدول أو حدثت فيها فتنة ، وكانت تركيا تريد أن يكون لها وحدها هذا الحق ، وكانت روسيا وفرنسا من جهتهما تعارضان في كل اتفاق من شأنه الاعتراف لانجلترا بمركز شرعي في مصر ، ويظهر أن تركيا لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة وأضاعها بسوء تصرفها .

(٣) **قناة السويس** — خشيت فرنسا أن تستأثر انجلترا بالقناة خصوصا وان انجلترا كانت تملك نصف الأسهم و $\frac{7}{10}$ تجارة القناة وكانت تطالب بالأغلبية في مجلس ادارة الشركة . وأخيرا قبل ديلسبس

بعد مشادة طويلة تعيين عشرة أعضاء انجليز في مجلس الادارة الذى كان يتألف من اثنين وثلاثين عضواً، وإنقاص أجور المرور في القناة، واجتمع بهذه المناسبة مؤتمر دولي (١٨٨٥ - ١٨٨٨) ختم أعماله باتفاقية الأستانة (١٨٨٨) التي قررت حيدة القناة وحرية المرور لجميع الدول على السواء في السلم والحرب بشروط معينة .

(٤) إخلاء السودان وإعادة فتحه . — كان لمصر في عهد اسماعيل ملك السودان وخط الاستواء أو إمبراطورية كبيرة لا تقل مساحتها عن ٢٢٥٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وكان غوردون حاكم السودان (١٨٧٠ - ١٨٧٨) قد استقال من منصبه في أوائل حكم توفيق (١٨٧٩) وخلفه رؤوف باشا، ولكن كانت أسباب الثورة متوفرة فيه من زمن بسبب محاربة تجارة الرقيق وسوء الادارة فما لبث أن انتشرت فيه الفوضى فتمكن «محمد أحمد المتمهدي» الذي رفع لواء العضيان من هزيمة الجيوش المصرية في ١٨٨١ و ١٨٨٢ واستفحل خطره في سنة ١٨٨٣ اذ كان يهتد الخرطوم . ولما كان الجيش المصرى الذى اشترك في الثورة حل منذ سنة ١٨٨٢ رأى الانجليز إخلاء السودان وإرسال غوردون لتنفيذ هذه الخطة (١٨٨٤)، ولكنه عول على إنقاذ الخرطوم وطلب النجدة فتباطأت الحكومة في ارسالها . وقد وصل لمساعدته جيش ولسلي في أوائل سنة ١٨٨٥ بعد أن

قتل في هذه الأثناء ومات من جيشه ٤٠٠٠ هندی، فرجع ولسلي الى القاهرة . وفي سنة ١٨٨٥ مات المهدي وخلفه عبد الله التعايشي. فقررت إنجلترا الاكتفاء بالدفاع عن حدود مصر (١٨٨٦ - ١٨٩٦) .

في سنة ١٨٩٦ رأت إنجلترا إعادة احتلاله بالاشتراك مع مصر، ويرى بعض المؤرخين أن غرضها من ذلك إخضاع السودانين الثائرين الذين صاروا يهددون سلامة مصر، وسدّ طريق وادي النيل في وجه فرنسا من جهة الجنوب لأن المناطق الاستوائية كانت في حكم المناطق الحالية منذ إخلاء السودان — كانت الدول الأوروبية بدأت توغل في أفريقية فخشيت إنجلترا أن تسبقها الى السيطرة على الطريق بين القاهرة والكاب ومد نفوذها الاستعماري — وإطالة أمد احتلالها في وادي النيل وتبرير بقائها في نظر الدول أو خلق حقوق لها في السودان. قد تعوضها عما تفقده بالجللاء عن مصر .

وقد استولت إنجلترا في مارس سنة ١٨٩٦ على ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي للانفاق على حملة السودان فاحتجت فرنسا ولكن الدول الممثلة في صندوق الدين انقسمت على نفسها وكانت نتيجة الحادث توطيد الاحتلال من الوجهة الدولية .

غادر كتشنر مصر الى دنقلة على رأس جيش مصري تألف حديثا وبعض الفرق الانجليزية (١٨٩٦) واتبع في الفتح الطريقة التي تقضى

بإنشاء طرق ونقط جديدة حصينة يستند إليها الجيش في تقدمه خصوصا في الأقاليم النائية ، وقد أنشئت فرق خاصة في الجيش لمد الخطوط الحديدية في طريق النيل جنوبا ابتداء من البلينة حيث كان ينتهى خط مصر في ذلك الوقت ، وكان الجيش الفاتح مؤلفا من ٢٠,٠٠٠ مقاتل مزودين بمدافع مكسيم الخفيفة التي كانت تحتل جموع الدراويش المهاجرة .

بهذه الطريقة استولى كتشنر على بربر في سنة ١٨٩٧ ، وعلى الخرطوم وأم دورمان في سنة ١٨٩٨ ، ورفعت الراية الانجليزية الى جانب الراية المصرية في ربوع السودان .

في ذلك الوقت حدثت حادثة فشودة الشهيرة (١٨٩٨) التي أرادت فرنسا بواسطتها فتح المسألة المصرية من جديد وعرضها على الدول ، وقطع طريق المكاب على إنجلترا ، وظاهر الأمر أن فرنسا كانت تريد منفذا على النيل للكونغو الفرنسية . وكانت تدعى أن مناطق مصر القديمة في خط الاستواء كانت خالية فأرسلت إليها حملة برئاسة الكولونيل مارشاند بلغت فشودة ورفعت عليها العلم الفرنسي فثارت ثورة الرأي العام في إنجلترا وكانت النتيجة خذلان فرنسا في سياستها وامضاءها مع إنجلترا في ديسمبر سنة ١٨٩٨ اتفاقية تنازلت بمقتضاها عن منطقة فشودة ، وعاد مارشاند أدراجه .

وفي ٢٠ يناير سنة ١٨٩٩ أمضيت بين مصر وإنجلترا اتفاقية السودان التي قرّرت اشتراكهما في حكومته بحق الفتح ، وتعيين الحاكم العام بواسطة الخديوى بعد موافقة إنجلترا ، وإخراج السودان من اختصاصات الحاكم المختلطة ونظام الامتيازات حتى لا يكون للدول أو لتركيا أى سبيل الى التداخل فى شؤونه . وعهد الى كتشنر بتنظيم ادارة السودان وتوطيد الأمن فيه بجيوش مصر وأموالها فانتظمت أحواله وازداد فيه الخصب والبناء .

والواقع أن إنجلترا رسخت قدمها فى مصر من ذلك الحين وتمكنت بسياستها الحازمة من حمل فرنسا ، بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، على ترك اليد المطلقة لها فى مصر فى مقابل سكوت إنجلترا على تصرفاتها فى مراکش ، وكانت فرنسا آخر دولة أوروبية تقول بعدم شرعية الاحتلال من الوجهة القانونية الدولية ، ولكن منذ هذه الاتفاقية بدأ يتضاءل شأن المسألة المصرية فى أوروبا وسلمت الدول بالأمر الواقع .

كانت إنجلترا بصفة عامة تبرّر مركزها أمام الدول بضرورة توطيد النظام فى مصر لتكفل سلامة قناة السويس ، وكان توطيد النظام معناه إيجاد نظام حقيقى ثابت وهذا يقتضى إصلاح الادارة

المصرية من فرع الى قدم (١) والبقاء للمحافظة على الأعمال التي يقوم بها الاحتلال في سبيل التقدم والمدنية .

٢

بعثة دوفرين — أرسلت إنجلترا عقب الاحتلال اللورد دوفرين الى مصر فأشرف على محاكمة رؤساء الثورة: عرابي، ومحمود سامي، وعبد العال، وعلى فهمي أمام مجلس عسكري وتوسط في ابدال حكم الاعدام عليهم بالنفي المؤبد في جزيرة سرنديب بالهند، وحكم على المئات من المصريين الذين اشتركوا في الحركة في المدن والأقاليم بالسجن أو بالنفي لمدة معينة، وبذلك أمنت إنجلترا كل فتنة تهدد النظام من هذه الناحية، ثم درس دوفرين أحوال البلاد وقدم لحكومته تقريراً يشتمل على اقتراحات كانت هي القاعدة التي قامت عليها اصلاحات الاحتلال في مصر .

وكانت تلخص اقتراحات دوفرين : (١) في تكوين جيش وطني جديد ، (٢) إصلاح البوليس ، (٣) تشكيل هيئات نيابية ، (٤) إصلاح المحاكم الأهلية ، (٥) تخفيض الضرائب (٦) تحسين وسائل الري في البلاد .

وكانت تصفية الثورة بإبعاد محرّكيها والغاء الجيش الذي اشترك فيها (١٨٨٢)، وعهد في سنة ١٨٨٣ الى السير ايفلن وود بتنظيم الجيش (١) انظر نظرية النظام في كتاب ملتر «انجلترا في مصر» .

الجديد والاستعانة بالضباط الانجليز في مهمته ، وشكلت للمحافظة على الأمن فرقة عسكرية تحت قيادة فالتين بيكر باشا الذين عين في الوقت نفسه مفتشا عاما للبوليس (١٨٨٢) .

وصدر مرسوم بالغاء مجلس النواب وقانونه ، وتقرر في مايو سنة ١٨٨٣ تشكيل :

(١) مجالس مديريات لتقرير ضرائب فوق العادة قد تحتاج اليها الحكومة في انفاقها على المنافع العمومية .

(٢) مجلس شورى القوانين ، وكان مؤلفا من ٣٠ عضوا : منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة ، والآخرين منتخبون بواسطة مجالس المديريات ، وكان يؤخذ رأيه في كل قانون أو لائحة ادارية عمومية ، والحكومة حرة في مخالفة رأيه مع إخباره بالأسباب التي اضطررتها الى العدول عنه .

(٣) الجمعية العمومية ، وكانت مؤلفة من ٨٢ عضوا : منها ٤٦ منتخبون ، والباقيون الوزراء الستة وأعضاء مجلس الشورى ، وكانت تجتمع مرة في كل سنتين وجلساتها سرية بكتلسات مجلس الشورى ، ومن اختصاصاتها أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات ، أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد عرضه على الجمعية وإقرارها عليه .

وقد ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى في سنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية .

النزاع بين الحكومة والسلطة المختصة — وفيما يتعلق

بنظام مصر الإدارى والسياسى كان الى جانب هذا النظام التمثيلى حكومة يرأسها الخديوى ويدير شؤونها وزراء مصريون ولكن كانت انجلترا ترى أن تكون لها السلطة الحقيقية والكلمة النافذة فى البلاد ، وحدث بسبب ذلك نزاع طويل بينها وبين حكومة مصر فى الطور الأول الذى كان الموظفون المصريون فيه على رأس حركة المعارضة ضد الحكم البريطانى (١٨٨٢ — ١٨٩٥) ثم انتقل النزاع بينها وبين الأمة ممثلة فى أحزابها وهيئاتها المختلفة ، وكان ممثلو السلطة الانجليزية فى مصر السير بيرنج (اللورد كرومر) الذى كان مراقبا ماليا فى مصر لغاية سنة ١٨٨٠ ثم عين مديرا لمالية الهند وأرسلته انجلترا الى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليكون عميدا لها ، وكان الى جانب العميد المستشار المالى الانجليزى الذى عين فى أوائل سنة ١٨٨٣ ومستشارون ورؤساء آخرون عينوا فيما بعد فكانت لهم الرقابة الفعلية على حكومة البلاد .

كان الخديوى توفيق رحمه الله مسالما بعكس ابنه عباس ، فلم يحدث بينه وبين الانجليز نزاع على السلطة ، وكانت أول مشادة سياسية

عقب الاحتلال حدثت بين شريف باشا ورئيس الوزارة والسلطة المحتلة حين أشارت على مصر بالتخلي عن السودان (١٨٨٣) ، وقرّر الإنجليز من ذلك الوقت مبدأ قبول الوزراء نصائحهم بلا تردد أو معارضة فاحتج شريف على التخلي عن السودان "الذى هو من ممتلكات الدولة العلية التى فوّضت وقايتها إلينا" وعلى طلب حكومة الملكة الإقضاء بنصائحها بدون مذاكرة فيها "ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار" ، وطلب الى الخديوى قبول استعفائه "لأنه لا يمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية" .

شكل نوبار باشا وزارة جديدة قبلت مشورة أنجلترا فى يناير سنة ١٨٨٤ ، ثم عينت أنجلترا كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية وكان رجلا يحب الاستبداد بالرأى فاستحكم الخلاف بينه وبين نوبار باشا وتدخلت الحكومة الإنجليزية فى الأمر، وأوعزت الى كليفورد بالاستعفاء من منصبه (١٨٨٤) . وفى سنة ١٨٩١ عين مستشار قضائى لوزارة الحقانية (السير سكوت) بناء على اقتراح اللورد كرومر فاستقال نحرى باشا وزير الحقانية وتبعه رياض باشا رئيس الوزارة وقتئذ وتشكلت وزارة برئاسة مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١) .

وبارتقاء عباس الى العرش (١٨٩٢) حدث النزاع بين الخديوية والدولة المحتلة^(١)، وكان الخديوى يكره مصطفى فهمى "لأنه كان انجليزيا أكثر منه مصرياً" فعزله وعين نخرى باشا مكانه (يناير ١٨٩٣)، وكان قد نصحه من قبل بواسطة سكرتيه أن يعتزل فرفض قائلاً "يحسن بالخديوى أولاً أن يأخذ رأى اللورد كرومر"، فكان لقوله وقع سيء في نفوس الوطنيين. بهذه المناسبة اجتمعت الوزارة الانجليزية في ١٦ يناير وأرسلت برقية الى المعتمد تقول فيها: "أن الحكومة الانجليزية تنظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الهامة كتغيير الوزارات، ولا توافق على تعيين نخرى باشا": وأرغم الخديوى فعلاً على إقالة نخرى وتعيين رياض باشا مكانه، وتعهد بأن يأخذ من الآن فصاعداً رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة، على أن رياض تضامن مع الخديوى وصرح للمستشار المالى في ١٩ يناير "بأن ممالك الخديوى قد رفعه في أعين الشعب وأن المصريين يؤيدونه".

حدثت في البلاد وقتئذ حركة استياء عام على رأسها الخديوى فأرسلت الحكومة الانجليزية الى معتمدها برقية في ٢٣ يناير

(١) أنظر موضوع النزاع بين الخديوى والسلطة المحتلة في كتاب اللورد كرومر "عباس الثانى" الذى صدر في سنة ١٩١٥

سنة ١٨٩٣ تكلفه فيها بأن "يباغ الخديوى ورئيس وزرائه أن الحكومة الانجليزية قررت زيادة جيش الاحتلال في مصر".

ورغما من ذلك فان رياض في سنة ١٨٩٣ أطلق الحرية للصحافة وكان يعمل جبهة على محاربة التدخل الأجنبي في ادارة مصر "وكان معظم الموظفين في ذلك الوقت من العظيم الى الحقير . حزبا يناهض النفوذ الانجليزى^(١)".

وفي سنة ١٨٩٤ وقعت «حادثة الحدود» الشهيرة ، ومنشؤها أن الخديوى عباس ذهب برفقة ماهر باشا وكيل الحربية المصرية واستعرض الجنود المصرية في اسوان ووادي حلفا فوجه انتقادات كثيرة الى الضباط الانجليز وصرح للسردار كتشنر بأنه من العار أن يكون الجيش على هذه الحالة فقدم السردار استقالته في الحال وثار تآثر المعتمد البريطاني وحكومته من هذه الالهانة التي لحقت بضباط بريطانيا، وكانت الترضية الوحيدة لإرغام الخديوى على إقالة وزير الحربية ماهر باشا وتوجيهه في "الوقائع المصرية" الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ خطابا الى السردار يعلن فيه رضاه عن حالة الجيش واعترافه بفضل الضباط الإنكليز "وما أدّوه من خدمات الى جيشه".

(١) نقلا عن كرومر "عباس الثاني".

وفي ١٤ أبريل سنة ١٨٩٤ استقال رياض باشا فاستشار الخديوى العميد البريطانى فى تعيين خلفه وفاء بالوعد الذى أعطاه للحكومة الانجليزية فى يناير سنة ١٨٩٣ ، وعلى ذلك كاف نوبار بتشكيل وزارة جديدة . وفى هذه السنة نفسها (١٨٩٤) عين مستشار انجليزى فى وزارة الداخلية ، وفى سنة ١٨٩٥ اقترح العميد تأليف وزارة برئاسة مصطفى فهمى بدلا من نوبار الذى أحيل على المعاش . فتم من ذلك الوقت توطيد نفوذ الاحتلال السياسى فى مصر ، وصار الوزراء الذين يؤلفون حكومة البلاد لا يرمون ولا ينقضون أمرا من غير رأى المستشار أو العميد الذى استولى على سلطة الخديوى الفعلية وصار يحكم « مع الوزراء وبواسطتهم » .

أعمال الامتياز — كانت خير مآثرة للاحتلال فى مصر

أو للورد كرومر أنه أنعش فيها من جديد حركة التقدم والعمران التى ارتبكت فى أواخر حكم اسماعيل ، وقد كانت مصر فى عهد الخديويين مغطاة بالترع ، والقناطر ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمدارس ، والمدن وكانت الحركة الاصلاحية قائمة على قدم وساق ، ثم حال الاضطراب المالى دون تعهدها وأصحابها بسبب ذلك عطل كبير تقع تبعته كلها أو بعضها على « الادارة الأوروبية » التى أنشئت فى مصر منذ سنة ١٨٧٦ ، فلما جاء الاحتلال عمل ما كان يجب أن عمله أوروبا

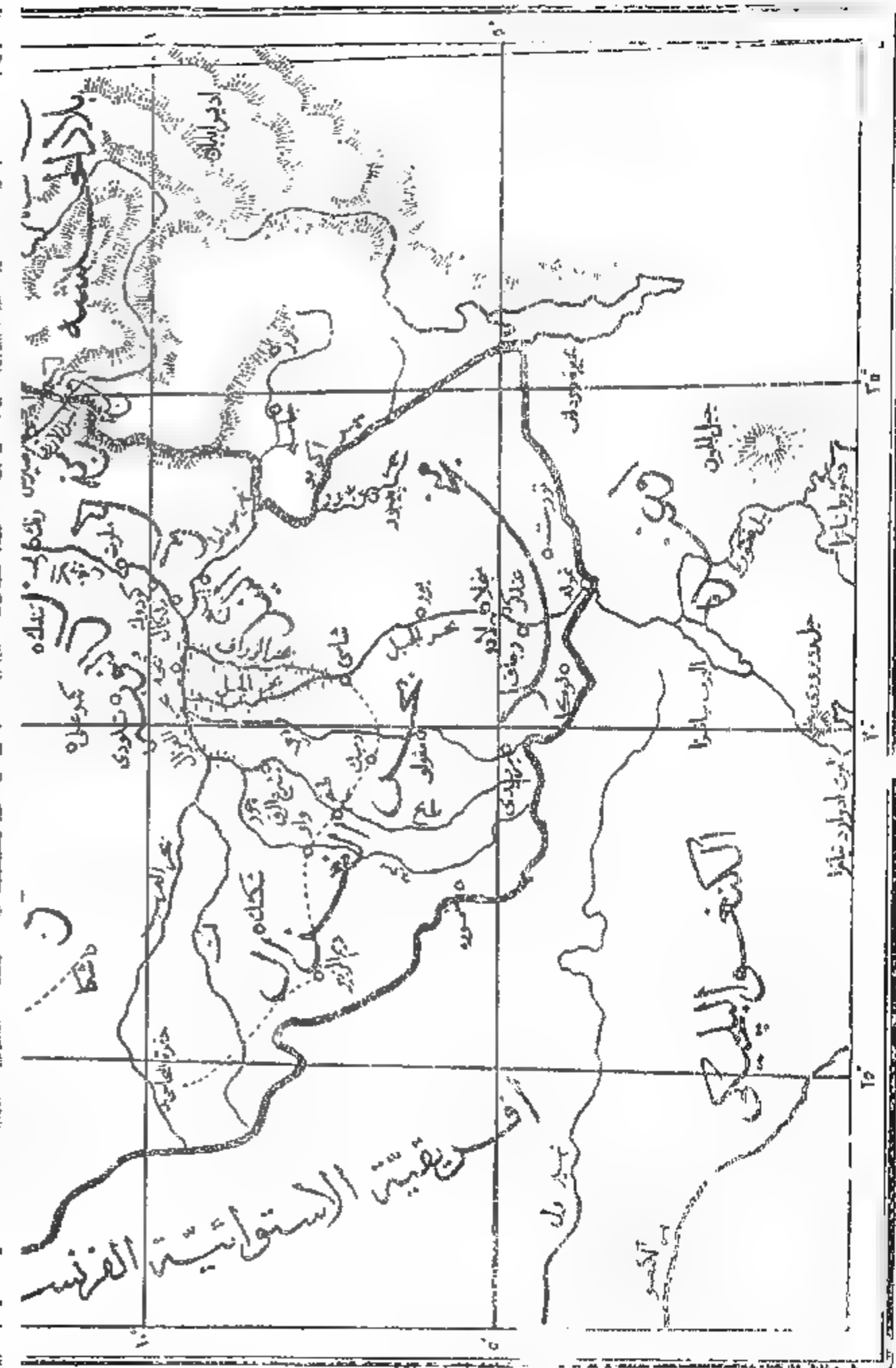
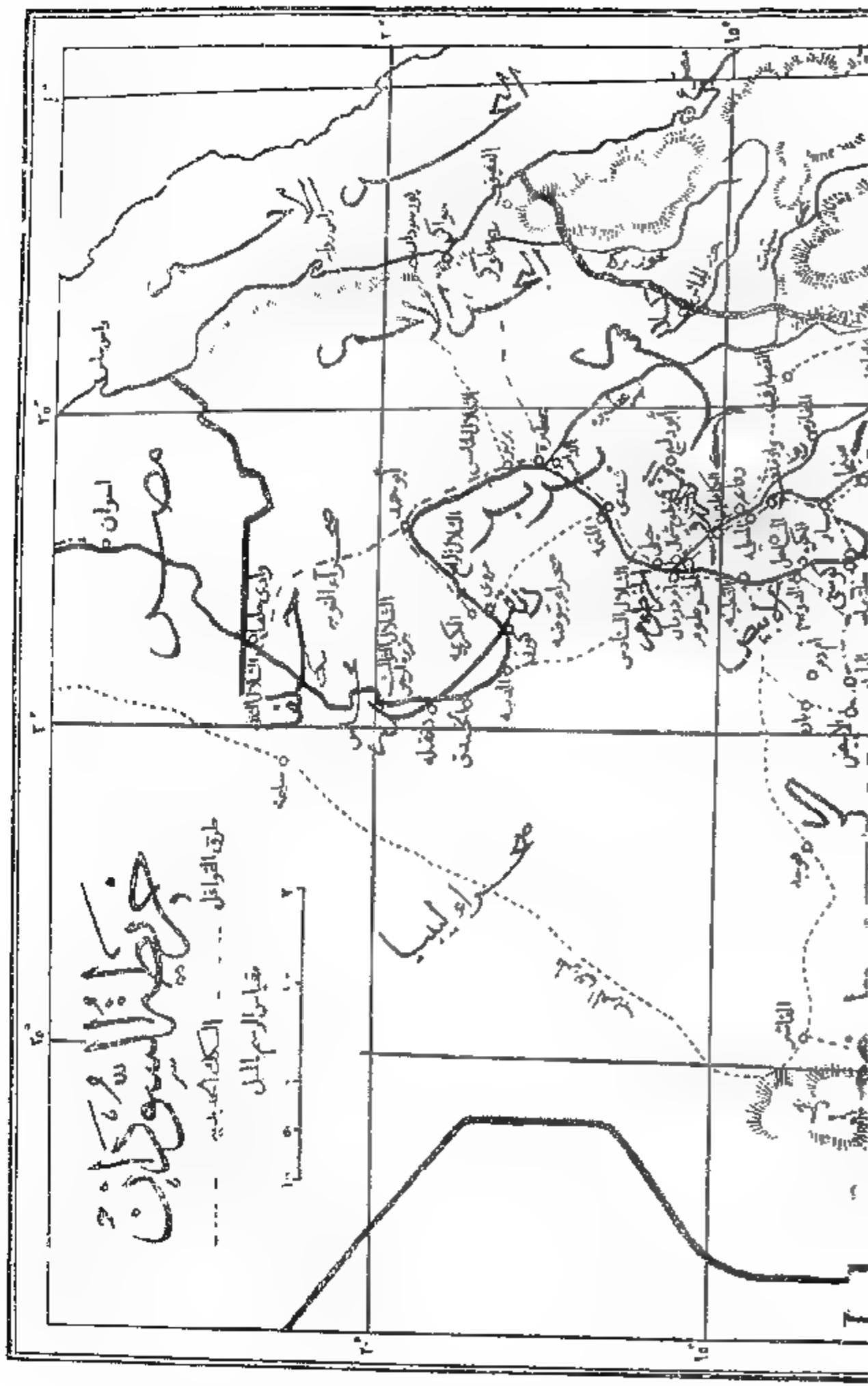
منذ سنوات عديدة انتشر في أثنائها البؤس والخراب . فهمت أوروبا لأول مرة ، في عهد الاحتلال ، أن مصالح الدائنين والمدينين واحدة ، وأنه يجب الاتفاق على الإدارة وأعمال الرى التى تكفل الرفاهية والنماء وتحسين حال البلاد المالية .

وقد حدثت في عهد الاحتلال اصلاحات كثيرة بعضها من عمل الوطنيين ، وبعضها بحث من قبل في عهد اسماعيل والعرايين ثم حالة الظروف دون نفاذه ، ولا ريب أن الانجليز كان لهم أثر كبير في تنظيم أعمال الرى في مصر ، وهى من الأهمية بمكان ، وادخال روح النظام في إدارة الحكومة ومصالحها .

ومن أهم الاصلاحات التى تمت في عهد الاحتلال انشاء المحاكم الأهلية : كان اسماعيل عالما بالنقص الكبير الذى بالمحاكم القديمة فاجتهد في إحلال المحاكم المختلطة مكانها ، ولكن دائرة هذه المحاكم كانت محدودة وكانت لاينتفع بها غالبا إلا الأجانب فلم يكن بد من تأليف لجنة في سنة ١٨٨٠ لتنظيم المحاكم الأهلية ووضع قوانين لها ، وقد أدت مهمتها فعلا ولكن الثورة العرابية قامت قائمتها ، ثم جاءت وزارة شريف فقررت في يونيه سنة ١٨٨٣ تشكيل هذه المحاكم فبدى بتعميمها في الوجه البحرى الى أن ظهرت قائمتها فصدر في سنة ١٨٨٩ أمر عال بتعميمها في الوجه القبلى .

أما فيما يتعلق باصلاح نظام الري وتعميمه فقد عهد به الى الكولونيل سكوت مونكريف الذى عين فى ٢٢ يناير سنة ١٨٨٤ وكياد لوزارة الاشغال مكان روسو باشا الفرنسى .

وضع هذا المهندس تقريرا عاما عن الاصلاحات المطلوبة وناط بانفاذها عدّة من كبار المهندسين الانجليز أمثال جرستن ، وويلكوكس ، وفوستر الذين عينوا مفتشين للرى فى المديرىات . وفى سنة ١٨٨٦ عين الكولونيل وسترن مديرا لأعمال الرى . وقد عنى الانجليز أولا باصلاح القناطر الخيرية التى يتوقف عليها الرى الصيفى فى الدلتا وكان بناؤها قد تصدّع (١٨٨٤ — ١٨٨٩) ، وتطهير رياح البحيرة الذى كان عمقه ١٥ مترا وعرضه ٢٥ مترا وكان به ٣ أمتار من الطمى والماء العكر ، واستعملت الكركات فى نزحه فصار المتر المكعب يكلف خمسة قروش بعد أن كان يكلف ١٠٠ قرش ، وزيد أيضا فى عمق الرياح المنوفى ، وحفر الرياح التوفيقى (١٨٨٧ — ١٨٨٩) وهو يروى المديرىات الواقعة فى شرقى فرع دمياط : وهذه الرياحات الثلاثة تتفرّع بالقرب من القناطر الخيرية وتأخذ منها ماءها ، وأنشئت قناطر زفتى (١٩٠٢) ومصارف عظيمة فى الوجه البحرى ساعدت على حسن توزيع المياه واستغلالها .



أما في الوجه القبلى فقد عدل الانجليز عن نظام رى الحياض القديم وعملوا على تعميم نظام الرى الصيفى الحديث ، الذى يقتضى انشاء الترع والقناطر والسهر عليها، فحفروا الترع الكثيرة ووسعوا ترعة الابراهيمية، وأنشأوا قناطر أسبوط سنة ١٩٠٢ التى كانت تمجىز المياه فتملاً هذه الترع ويسهل رى المديرية التى تمر بها، وأنشأوا قناطر اسنا (١٩٠٩) التى انتفعت بها أراضي قنا وجرجا فى أعلى الصعيد ، ولكن أجل عمل هندسى شيده الانجليز هو خزان أسوان : كان محمد على أول من فكر فى إنشاء الخزانات وكلف فعلاً لبنان باشا المهندس الفرنسى أن يعيد بحيرة موديس التى كانت فى عهد الأسرة الثانية عشرة إحدى عجائب الدنيا السبع ، ولكن مباحث لبنان أدت الى عدم امكان ذلك، ثم جدّد السير سكوت مونكرىف هذه المباحث ، وقر الرأى على انشاء خزان أسوان (١٨٩٨-١٩١٢) واشترك فى عمله السير ويلكوكس^(١) الذى قام بمعظم أعمال الرى فى الدلتا المتوسطة . وكان الغرض من هذا الخزان العظيم خزن الماء فى مجرى النيل نفسه لتنتفع به الأراضي عند انخفاض النيل فى الصيف ، وكان ويلكوكس^(١) اقترح أن يكون

(١) التى السير ويلكوكس خطاباً بالجمعية الجغرافية سنة ١٩٠٨ قال فيه " أنه لو أن الخزان بنى طبقاً للتصميم الأول لا مكنه أن يمجىز مليارى متر مكعب وكان هذا الفرق يكلف أقل من مليون جنيه " .

ارتفاع الخزان ٣٤ مترا حتى يستطيع أن يحجز ٤٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من الماء فأُنزل ذلك الى ٢٢ مترا تسع ١٠٠٠ مليون متر مكعب فاضطرت الحكومة الى تعليته في سنة ١٩١١ الى ٢٩ مترا ، وكلفها هذا العمل الاضافى وحده ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

ويرجع الى الانجليز الفضل في منح المهندسين الوطنيين مرتبات من الحكومة بعد أن كانوا يتقاضونها من الأهالى ويسلكون أحيانا في توزيع المياه الدورية مسلكا لا يتفق مع الكرامة والعدل ، وهم الذين قرروا إلغاء السخرة (١٨٨٩) ودفع أجره معلومة للأهالى في حفر الترع وحفر الجسور ، وتخفيف الضرائب ، وتنظيم جبايتها ، وإلغاء بعضها ، وتنازل الحكومة عن متأخر بعضها للأهالى فنشأ من ذلك كله تحسين أحوال الفلاح (١) ونمو موارد البلاد الاقتصادية كان عدد السكان سبعة ملايين

(١) كانت هذه الحركة أشبه بالحركة التي حصلت في أيام سعيد ، وقد ألقى رياض باشا في سنة ١٨٩٠ خطبة في مجلس الشورى قال فيها عن حالة الفلاح القديمة وهو يجر ذبول الأعسار والفاقة والذل من كثرة الضرائب فأصبح منعم بال "وكان المار بطريق البنك العقاري والمحكمة المختلطة يرى الألو فملقاء في جوانبها مكبة الرؤوس عليها سمات الخسف والذل فيفارقهما الرجل يوم يجر د من أملاكه ويصبح لا يملك تقيرا ولا قطميرا واليوم أصبح البنك ولا هنالك من يقصده من الأهالى إلا لابتياع أرض أو شراء دار ، وتضاعفت أثمان الاراضى في زمن يسير " والواقع أن رياض بالغ في تصوير الحالة ولكننا أثبتنا قوله لأنه جدير بالاعتبار .

في سنة ١٨٨٣ فصار ١٤ مليوناً في سنة ١٩٢٣ ، وكانت ميزانية مصر في بدء الاحتلال ٩ ملايين جنيه فصارت ٤٠ مليوناً (الاراد)، وهذا يدل على ازدياد العمران الذي وجد في أيام محمد علي ، وسعيد ، واسماعيل واستمرار حركة التقدم الطبيعي في البلاد .

٤

الحركة الوطنية والتطورات السياسية الأخيرة — ولكن

كان المصريون على العموم يشكون من تضحية المصالح المصرية في سبيل المصالح الأجنبية في معظم الأحوال ، واستيلاء السلطة المحتلة على حكومة البلاد الفعلية ، وإهمال بعض الشؤون الحيوية كالتعليم الذي كان لا ينفق عليه أكثر من ٠.٣٪ من ميزانية الدولة . كانت حركة المعارضة في سنة ١٨٩٣ تتألف من الحديوى ، والوزارة ، والموظفين ، والهيئات التمثيلية ، وكان مجلس الشورى في كل عام ينتهز فرصة النظر في الميزانية لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة والمطالبة بتوسيع نطاق التعليم والاصلاحات العامة ، والاقتصاد في النفقات ، والاحتجاج على مصاريف جيش الاحتلال ومصاريف السودان الذي كلف مصر ١٨ مليون جنيه في عشرة أعوام (١٩٠٩) ، وقد أعلن مرة أن "السودان جزء لا يتجزأ من مصر" .

وكانت للجمعية العمومية مواقف مشهودة ، منها موقفها في اجتماع مارس سنة ١٩٠٧ الذي طالبت فيه بالدستور ، وفي اجتماع مارس سنة ١٩١٠ حين رفضت مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى (وهو ينتهى في سنة ١٩٦٨ ثم يصير ملكا للحكومة المصرية) ، وكانت اللجنة التي عينتها الجمعية لفحص المشروع قدرت الخسارة التي تصيب مصر من قبوله بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه تقريبا .

قويت الحركة الوطنية وانتظمت منذ تولى سياستها في أواخر القرن التاسع عشر . مصطفى كامل (١٨٧٣ — ١٩٠٨) الذي اشتهر بصدق الوطنية ، وبعد الهمة ، والجرأة ، والفصاحة ، وأسس الحزب الوطنى المصرى ، وهو أول حزب أنشئ في مصر برنامج محدّد ورئيس عامل ، وكانت أهم مطالب الحزب الجلاء والدستور ، ومصطفى كامل هو الذى جعل الوطنية عقيدة ثابتة عند المصريين ومطمحا ساميا تعتقه النفوس وتعمل على تحقيقه ، ولكن ضعف الحزب على أثر وفاة رئيسه (١٩٠٨) الذى كان فيه الركن الأول ، وتطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات (١٩٠٩) في عهد سياسة الوفاق التي سار عليها خلف اللورد كرومر السير الدين جورست والحديوى عباس منذ سنة ١٩٠٧

وقد ظهر الاحتلال في أكمل صورة في نظام الحماية التي بسطت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما إليها من تعيين البرنس حسين سلطانا على مصر (١٩١٤-١٩١٧)، وظهرت الحركة في أكمل صورة في ثورة سنة ١٩١٩ وما إليها من ارسال وفد مصرى برئاسة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب نائبا عن جميع طبقات الأمة للدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب الكبرى .

وتتلخص أسباب الثورة البعيدة في الاحتلال (١٨٨٢ - ١٩١٤)، وأسبابها القريبة في الحماية (١٩١٤ - ١٩١٩) وأهمها :

(أولاً) اعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية مكان السلطات المدنية في الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونفى الكثيرين ، وتقييد حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، والحرية السياسية ، وتعطيل الجمعية التشريعية .

(ثانياً) انتزاع حاصلات الفلاح وماشيته بثمان بنخس وتجنيد ٢٠٠٠ و ١٠ مصري بأساليب كانت تدعو الى الشكوى .

(ثالثاً) السياسة القطنية التي كانت تقضى بهبوط ثمن القطن وساءت بسببها حال الفلاح حتى اضطر الى بيع ماشيته وحلى امرأته لمتمكن من تسديد الضرائب .

(رابعاً) مشروع الدستور الذى وضعه السير وليم برونيات مستشار الحقانية فى سنة ١٩١٨ كان يرمى الى انشاء برلمان مصرى تكون الأغلبية فيه من الأجانب .

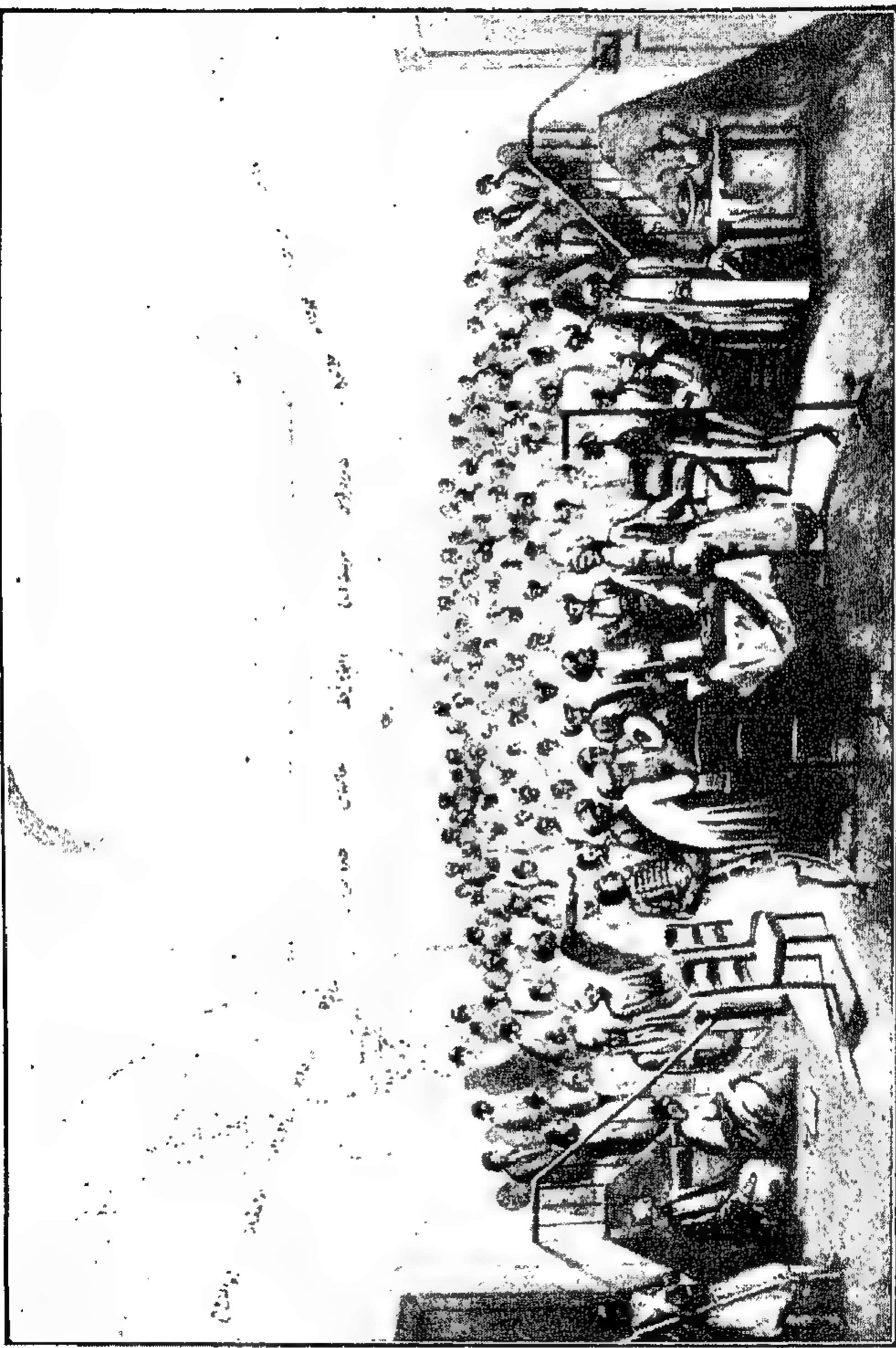
(خامساً) مبادئ ولسن وتعهد الحلفاء بالدفاع عن حقوق الشعوب وحريتها ، وتنبه المصريين فى الوقت نفسه الى الاحتفاظ بشخصيتهم وكيانهم القومى وسط هذه الأُم المتطاحنة فى سبيل الدفاع عن قوميتها وسموها الذاتى .

(سادساً) نفى سعد زغلول وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد^(١) ، الذى تألف للمطالبة بحقوق مصر ، الى ملطة فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وهذا السبب الأخير هو السبب المباشر للثورة التى حملت إنجلترا على النظر فى مطالب المصريين العادلة : وقد تمكن صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بحنكته السياسية ومشاركة الوزير القادر اسماعيل صدقى باشا من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه إنجلترا باستقلال مصر ، وأعلن جلاله السلطان فؤاد الأول ملكا عليها ، وصارت حكومة مصر حكومة شورية ، ونص فى دستورها الذى هو من أرقى الدساتير على أن الأمة صاحبة السيادة .

(١) هم معالى اسماعيل صدقى باشا ، ومعالى محمد باشا محمود وسعادة حمد باشا الباسل .

والمفهوم أنه أُلقيت من ذلك الوقت مقاليد الحكم الى المصريين ، وترك بعض المستشارين وكثيرون من رؤساء المصالح الانجليز والأجانب خدمة الحكومة مقابل منحهم تعويضات مالية كبيرة تقدر بـ ١٨ مليون جنيه، وأنشئت مفوضيات سياسية وقنصليات لتمثيل مصر في الخارج ، وقامت نهضة إصلاحية كبيرة في بعض الوزارات خصوصا في وزارة الأشغال ومصلحة التنظيم التابعة لها ، وحدثت في المعارف سياسة إصلاحات قومية جديدة واسعة النطاق قام على باشا ماهر بنشرها وتعميمها في جميع درجات التعليم ، من التعليم الأولي الإلزامي الى التعليم العالي ، وأنشئت الجامعة المصرية (١٩٢٥) تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الأول .

على أن المسألة السياسية لا تزال تسويتها معلقة بين إنجلترا ومصر خصوصا فيما يختص بجلاء الجيش المحتل وحقوق مصر في السودان .



أول درس. تشریح ألفاء كلوت بك على الطلبة المصريين بمدرسة الطب سنة ١٨٢٧



Bibliotheca Alexandrina



0210631